الخالص من كل شيء واصطلاحاً الاسم الظاهر الذي لا يحتاج في كونه اسماً الى تأويل والمؤول لغة اسم مفعول من أوّل الحديث فسّره واصطلاحاً خلاف الصريح وليس المراد بالصريح ما قابل الكناية والمؤول ما قابل الظاهر فان ذلك اصطلاح اهل الاصول وقوله كما مر اي في المثال (**قوله** والمؤول به) اي بالصريح ومنه تسمع بالمعيدي خير من أن تراه على تقدير أن او على ان الفعل اذا اريد به مجرد الحدث صح ان يسند او يضاف اليه وهو اسم حكماً فالاسم اعم من الحقيقي والحكمي ايضاً (**قوله** والاصل في الخبر) اي الارجح والاغلب فيه ذلك لان الخبر وصف له في المعنى فاستحق التأخير ذكراً كما هو متأخر طبعاً لان تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شك ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني امر لائق وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتنكير والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر فانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال واورد انه جار في الفاعل وطريقة مع انه يجب بان تقديم الحاكم في الجملة الفعلية لكونه عاملاً في المحكوم ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وبان الفعل يحتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل يسيراً بزيادة (**قوله** ويجوز تقديمه) اي الخبر عليه اي على المبتدأ حيث لا ضرر بذلك اي في كل تركيب لا مانع فيه من التقديم اي ولا موجب له وذلك في غير الصور التي يجب فيها تقديم المبتدأ او الخبر كما تأتي (**قوله** تقديم كل من المبتدأ أو الخبر على الاخر) وصور الاول خمسة مذكورة في قول ابن مالك

فامنعه حين يستوي الجزءان ... عرفاً ونكراً عادمي بيان
كذا اذا ما الفعل كان الخبرا ... أو قصد استعماله منحصرا
أو كان مسنداً لذي لام ابتدا ... أو لازم الصدر كمن لي منجدا

وصور الثاني اربعة مذكورة في قوله ايضاً

ونحو عندي درهم ولي وطر ... ملتزم فيه تقدم الخبر
كذا اذا عاد عليه مضمر ... مما به عنه مبيناً يخبر
كذا اذا يستوجب التصديرا ... كأين من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدم ابدا ... كما لنا الا اتباع احمدا

والمؤول به نحو وان تصوموا خير لكم اي صومكم (والخبر) اي الاصل في الخبر التأخر عن المبتدأ ويجوز تقديمه عليه حيث لا ضرر بذلك وقد يجب في بعض الصور تقديم كل من المبتدأ والخبر على الاخر

(قوله ومنها) اي من الصور التي يجب فيها تقديم كل منهما (قوله مستحقا للتصدير) اي في جملته فلا يرد زيد من ابوه ولا زيد اين بيته مثلا (قوله واليه) اي الى وجوب تقديم مستحق التصدير منهما (قوله ما لدي) ما مبتدأ او صدر الكلام مبتدأ ثان وله خبره مقدم والجملة صلة ما وصدر اما مبني للمفعول خبر ما والالف للاطلاق ويجوز كونه فعلا ماضيا والالف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وما مفعوله مقدما ولكن الاول هو المروي على ما استحفظنا من المشائخ (قوله لصدر الكلام) اي اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما التعجبية وكم الخبرية او لغيره مقدما عليه ككلام الابتداء نحو لزيد قائم ولقائم زيد فانها ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر من جنس تقديمه او مؤخرا عنه كالمضاف الى ملازم الصدر بنفسه كغلام من عندك وغلام من يقم اضرب ومال كم رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب حينئذ للمضاف لا لمن لانها خلعت عليه (قوله كالاستفهام) اي كاسماء الاستفهام وقوله ولام الابتداء اي وذي لام الابتداء فهما مثالان لما له الصدر بنفسه وبغيره (قوله اي وجب تصديره) اي تقديمه قال الرضي وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني والنفي والنهي وغير ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اهو راجع الى ما قبله او لما سيجيء فيتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه ويتحير فقدم ليبني عليه الكلام من اول الامر مع زيادة (قوله اين زيد) لا يقال اين ظرف والخبر على الصحيح متعلقه المحذوف وليس له الصدر لان الخبر هو الظرف في الصورة وانما جاز تقديم الخبر في هذه الصورة مع التباس المبتدأ بالفاعل لان الضرورة تبيح المحظورات ولا ضرورة في التقديم في زيد قام بخلاف اين زيد على انه مثل القائم زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام فتبصر (قوله وكيف عمرو) يستفهم بكيف عن الاحوال والصفات وليست ظرفا وضابط اعرابها حينئذ انها ان لم يستغن عنها ما بعدها فمحلها بحسبه رفعا في كيف زيد بالخبرية ونصبا في كيف كنت كن لك وكذا في كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغني عنها فمحلها النصب ابدا اما على الحال ككيف جاء زيد او على المفعول المطلق ككيف فعل ربك اي اي فعل فعل افاده

ومنها كون احدهما مستحقا للتصدير واليه اشار بقوله (ما) اي الاسم الذي (لصدر الكلام) من المبتدأ او الخبر كالاستفهام ولام الابتداء (صدرا) اي وجب تصديره سواء كان مبتدأ نحو من ابوك او خبرا نحو اين زيد وكيف زيد

(وقد يكون المبتدأ منكرا)

(ان يختص نحو ما عبد قرا)

مر ٥

مخ (قوله والاصل في المبتدأ ان يكون معرفة ع) اي فلا يجوز ان يكون نكرة لما
بين كره ولكن لما كان الغرض من الكلام حصول الفائدة جاز الابتداء بالنكرة بشرط
الافادة وان كان على خلاف الاصل هنا واما الاصل في الخبر فتنكيره لانه مسند
فاشبه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير اذ هما من عوارض الاسم ولا يصح تجريد
الاسم عنهما فجردناه عما يطرأ ويحتاج الى علامة وهو التعريف وابقيناه على الاصل
وهو التنكير س (قوله لان النكرة ع) اشارة الى قياس اقتراني حذف نتيجته
وهي مع مقدمة منه كبرى محذوف ايضا نتيجة المطلوب وصورته هكذا الاصل في المبتدأ
ان يكون معرفة لا نكرة لان النكرة مجهولة وكل حكم على المجهول لا يفيد ينتج الحكم على
النكرة لا يفيد وكل ما لا يفيد الحكم عليه لا يكون مبتدأ ينتج النكرة لا يكون مبتدأ
فثبت ان المبتدأ لا يكون الا معرفة اذ لا واسطة بينهما كما مر وبهذا اندفع الايراد بان هذه
العلة لا يقتضي خصوص التعريف بل ان يكون معلوما بوجه ما بحيث يفيد الحكم عليه ف
قوله لان النكرة اي المحضة وهي التي لم توجد فيها مسوغ من المسوغات الآتية (قوله
غالبا) احترز به عن نكرة لا تحتاج الى مسوغ وهي مذ ومنذ كما في يس قال الانبابي
لانهما نكرتان لفظا ولا يحتاجان الى مسوغ لكونهما معرفتين معنى اذ المعنى في ما رأيته
منذ او مذ يومان امد انقطاع الرؤية يومان لكن انظره فتدبره اهـ شيخنا (قوله والحكم
على المجهول) اي المطلق كما في مخ (قوله لا يفيد) اي غالبا ما لم يقارنه ما يحصل
به نوع فائدة كالمسوغات ومن غير الغالب ما اذا لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في
الدار فان الفائدة تحصل بقولك رجل قائم في الدار ولا مخصص س وقوله والحكم
على المجهول لا يفيد اي بسبب نفرة السامع عن سماع المنكر واعراضه عن استماع الحكم
عليه لانه غير معلوم له والحكم على غير المعلوم تأبى النفس عنه فلا يرد الفاعل لان
المسموع في تركيبه اولا هو الفعل فلا تأبى النفس عن استماع المحكوم عليه ولو مادته
منكرا ولا يرد نحو قائم رجل لان قائم صالح للحكم عليه بخلاف الفعل فربما فهم السامع ان
قائم محكوم عليه فتنفر نفسه عن استماعه وعلى هذا الاشكال يندفع ما يرد بالمسوغات
المتأخرة عن النكرة كالوصف فيحتاج بتكلف الجواب بانها لما وصفت او كان الحكم غريبا نحو
بقرة تكلمت عادت النفس للاصغاء فيحصل المقصود انبابي والكلام في النكرة المخبر

(ف) الاصل في المبتدأ كونه معرفة لان النكرة مجهولة غالبا والحكم على المجهول لا يفيد (ثم) يكون المبتدأ منكرا

عنها واما المكتفي بمرفوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه
محكوم به كالفعل لا عليه مخ (قوله ان يتخصص) اي يتعين ويقل اشتراكه وابهامه
وينقطع احتمالاته فلا يرد ان العموم ضد الخصوص فكيف يصح التمثيل بقوله نحو
ما عبد قرا وحاصل الدفع انه ليس المعني بالعموم ما هو ضد الخصوص بل المراد
به قطع الاحتمالات وتقليلها فيه كما ينبئ عنه قولهم في نحو مثال المتن ان النكرة
في سياق النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف
بال الاستغراقية افاده يس ودعوى ان في كلامه تقديم معطوف مع العاطف
اي ان يتخصص او يتعمم نحو ما عبد قرا مع ما فيها يردها قول الشارح رحمه الله
بوجه ما بان يعتمد على نفي الخ ولكن لك دعوى شبه الاحتباك فتنبه والحاصل انه
اقتصر على التخصيص كما في الكافية وغيرها ابنا وعلى ان المسوغات كلها ترجع
اليه وعبر غيره كابن هشام في القطر والشذور بالتخصيص والتعميم بناء
على انها ترجع اليهما (قوله بوجه ما) ما نكرة صفة لوجه لقصد التعميم اي
اي وجه كان مخ وفي المغني قال الزجاج في ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا
ما بعوضة ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين وقيل اسم نكرة صفة لمثلا اي
بدل منه او بانتصار (قوله بان يعتمد على نفي) الجار والمجرور به [illegible] الجار والمجرور
قبله او عطف بيان عليه (قوله نحو ما عبد قرا) يحتمل انه اصله قرأ من قرأه وبه
كنصره ومنعه قرأ وقراءة وقرءانا فهو قارئ قاموس ثم خفف للضرورة او
قري من قرى الماء في الحوض يقريه قريا وقرى جمعه والضيف قرى بالكسر
والقصر والفتح والمد اضافه والبلاد تتبعها يخرج من ارض الى ارض كما فيه ايضا ثم قلبت
الياء الفا ويؤيد الاول كتابته بالالف (قوله او يعتمد على الاستفهام) اي على
داله وانما كان مسوغا لان الانكاري منه بمعنى النفي فتحصل به فائدة العموم الحقيقي
سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فكان السؤال عن جميع الافراد فاشبه
العموم الحقيقي في حصول الفائدة افاده المصرح مخ (قوله او بان يكون الخبر)
لو قال او يكون الخبر لكان اخصر وقوله ظرفا اي او شبهه اي المراد الظرف ولو حكما
فشمل شبهه وهو الجار والمجرور وكذا الجملة كقصدك غلامه رجل وشرط في الثلثة الاختصاص

(ان يتخصص) بوجه ما بان يعتمد على نفي (نحو ما عبد قرا) او يعتمد على الاستفهام نحو هل فتى فيكم او بان يكون الخبر ظرفا مقدما عليه نحو في الدار رجل وعندي درهم

بان يكون كل من المجرور وما اضيف اليه الظرف والمسند اليه صالحا للابتداء اه كما مثله
فلا يجوز عند رجل مال ولا انسان ثوب وولد له ولد رجل لعدم الفائدة قال في المغني
ومن هنا يظهر ان لا دخل للتقديم في التسويغ والا لجاز ذلك بل المسوغ الاختصاص
واشتراط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخل
له لجواز كونه جزء علة هنا وان كان علة تامة في الفاعل الاختصاص كل باب باحكام
ولما من الفرق فتدبر مخ (قوله وكذا ان يتخصص الخ) الاولى والاخصر ان يقول
او بوصفه ولم يظهر للفصل وجه الا انه لم ورد واعلى كون الوصف مسوغا اشكالا
وهو ان اعتبار الوصف يقتضي صحة حيوان ناطق في الدار دون انسان في الدار ولا
معنى له لكن مع انهما بمعنى واحد ولا فرق الا بتعدد اللفظ واتحاده افادة العدد وكي
واجيب بان الموصوف مظنة الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال ونقل سم عن شيخه
المتقوي ان اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر اثرها في بعض المواضع فاناطوا
الحكم به وان لم يظهر اثره في بعض آخر طردا للباب افاده مخ وقوله بوصف اي مخصص
كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف اما لفظي كما مثل او تقديري
بان يقدر في نظم الكلام نحو وطائفة قد اهمتهم اي من غيركم بدليل ما قبله او معنوي بان
لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية كالتصغير في رجيل جاء لانه في
معنى رجل صغير او حالية كالتعجب في ما احسن زيدا اي شئ عظيم مخ (قوله ولعبد
مؤمن) اي على المشهور عند الجمهور من ان المسوغ في هذه الاية هو الوصف وقال
ابن الحاجب انما صححها كونها في معنى العموم لانه في معنى كل عبد مؤمن اه وقال
ابن هشام في تذكرته الاولى جعل المسوغ فيها لام الابتداء اه (قوله امر بمعروف)
اي لان امر عامل في محل المجرور لانه مصدر يعمل عمل فعله (قوله او باضافة) هو
داخل فيما قبله لان كونها عاملة يشمل عمل الجر كخمس صلوات والنصب كامر بمعروف
والرفع ضرب الزيدان حسن كذا في مخ وقد يقال العامل في اصطلاحهم ما يعمله
لذاته والمضاف انما يعمل في المضاف اليه الجر بسبب وصف الاضافة فتبين على التصريح
(قوله خمس صلوات كتبهن الله) تمامه على العباد في اليوم والليلة فخمس صلوات مبتدأ
جملة كتبهن الله اي اوجبهن نعت وفي اليوم والليلة خبر او جملة كتبهن الله خبر وفي اليوم

وكذا ان يتخصص
بوصف كقوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من
مشرك او بعمل نحو
امر بمعروف خير من
صدقة او باضافة
نحو خمس صلوات
كتبهن الله

والليلة خبرثان ولا يظهر تعلقهما بكتب الاستلزامه كون الكتب في كل يوم وليلة مع ان الكتب في ليلة الاسراء اظهار وفي الازل تمناء من (**قوله** وقد يبتدأ الخ) اي قد يؤتى بالنكرة مبتدأة اشار به الى ان المسوغات ليست منحصرة فيما ذكر بل المدار على حصول الافادة فيجوز كل ما وجد فيه الافادة (**قوله** في غير ذلك) اي في غير المواضع الستة المذكورة من بقية انواع المسوغات كان يقصد بها التنويع وهو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم كما مثله بقول الشاعر فقوله فيوم علينا الخ تفصيل لمجمل مقدر اي تلك الايام من اولة بيننا اي من ارادة فيوم الخ مالي الدسوقي على المغني ان التفصيل المسوغ هو التفصيل بعد الاجمال وقوله فيوم علينا اي متضرر علينا ويوم لنا اي منتفع لنا فاللام في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر وذلك لان اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع وعلى تشعر بالعلو للشعر بالتحمل اي الثقل المؤذن بالتضرر فصار تقابل اللام وعلى كتقابل النفع والضرر وهاهنا ان الجمع بينهما يسمى طباقا في البديع كما في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت افاده الدسوقي على المختصر والشاهد في قوله يوم علينا فانه يوم مبتدأ وعلينا خبره وسوغ الابتداء به قصد التقسيم وكذلك قوله ويوم لنا ويوم اي يفعل بنا فيه ما نكره من ساءه سوء فعل به ما يكره قاله وهو ويوم نسر اي نفرح فيه من سره سرورا وسرا وسرى ثم ضعف الاستشهاد بان علينا ولنا ونساء ونسر محتملات للوصفية والخبر محذوف اي منها يوم علينا الخ وان لم يحتمل تقدير الوصف اي فيوم منها علينا الخ افاده مخ اي فيكون تكرارا مع ما قبله فالحق انه مثال للاشاهد وكأن تكون في معنى المحصور كما مثله بقولهم شر اهر ذا ناب اي شر جعل ذا الناب وهو الكلب هارا اي مصوتا بخلاف العادة وهذا امثل الظهور اما رات للشر كما في صرح وفي الدسوقي على المغني مثل يقال لكل من خرج من الناس هاربا وصف مستغيثا بغيره اه والتقدير ما اهر ذا ناب الا شر على احد القولين والاخر ان التقدير شر عظيم اهر ذا ناب فيكون داخلا في الموصوف تقديرا وهذا اليسر مرادهنا والا لزم التكرار وكأن يراد بها الحقيقة من حيث هي كما مثله بقولهم وتمرة خير من جرادة ورجح ابن الحاجب هذا اللعموم دسوقي وكأن تكون غير ذلك كما في المطولات (**قوله** وهنا ابني الخ) في اعراب هذا البيت ثلثة اوجه الاول ان قوله هنا الى لنشاه

وقد يبتدأ بالنكرة
في غير ذلك للافادة
كقول الشاعر
فيوم علينا ويوم لنا
ويوم نساء ويوم نسر
وكقولهم شر اهر ذا ناب
وتمرة خير من جراد
(وهنا ابني بالسر فالعقبا
لنشاه بالرفع والنصب
وهنا ابني بالسر

مبتدأ المقصود لفظها والخبر جملة جاز رفعه والعائد الهاء على تقدير مضاف اي
رفع قولك ههنا ابني جالس فالعتب اخشاه جاز رفعه اي رفع جالس والعتب منه
ونصبهما او المعنى وكل من جالس والعتب من قولك ههناه جاز رفعه وعلى هذا
التوجيه حمل الشارح وعليه فعطف قوله فالعتب اخشاه على قوله ههنا ابني جالس
من عطف المسبب على السبب كما هو مقتضى الفاء في عطف الجمل لتيسر المعنى ههنا
اي في هذا المكان الذي هو مجلسي ابني جالس فالعتب اي عتب
الناس لي بسبب جلوسه معي في مجلسي لكونه اساء الادب معي اخشاه الثاني ان
جملة ههنا ابني جالس مبتدأ أي قصد لفظها وكذا جملة فالعتب اخشاه والفاء بمعنى
الواو وجملة جاز رفعه اما خبر الاول وخبر الثاني محذوف او بالعكس فالعطف
من عطف الجمل وفي خبرهما وافراد الضمير باعتبار كل واحد كما تقدم فالعطف من
عطف المفردات وعلى كل فالتقدير كما مر الثالث ان قوله ههنا ابني جالس عطف على
قوله ما عنده قرابة على ان جالس مبتدأ منكر وههنا خبر مقدم وهو ظرف مختص في
ابني مناد مضاف حذف منه حرف النداء اي فهو ايضا مثال لكون المبتدأ نكرة لتخصصها
وقوله فالعتب اخشاه اما مستأنف بناء على جواز الاستئناف بالفاء واما جواب شرط
مقدر اي اذا كان المبتدأ او الخبر بالتعيين كما علمت فالعتب اخشاه جاز رفع عرف
النصب اي يكونان بالاحتمال (واعلم) ان في ذكر هذا البيت هنا فوائد الاولى
الاشارة الى ان كلا من المبتدأ او الخبر قد يكون بالاحتمال كما يكون بالتعيين والثانية
الاشارة الى تقسيم الخبر الى مفرد وظرف وجملة فاشار بالمثال الاول الى الاولين على
الاحتمالين فيه وبالاخير الى الاخير والثالثة الاشارة مع ما قبله الى تقسيم الجملة
الى الاسمية والفعلية والظرفية فاشار بالمثال الاول اعني ما عنده قرابة الى الاولى وبالثالث
اعني فالعتب اخشاه على نصب العتب الى الثانية وبالثاني اعني ههنا ابني جالس على
نصب جالس الى الثالثة بناء على ان ابني فاعل بالظرف على مذهب الاخفش والكوفيين
من عدم اشتراط الاعتماد ولا كون الاسم الواقع بعد الظرف اسم حدث في عمل الظرف
كالوصف كما يشترط الاول جمهور البصريين وهو والثاني على ما ذكر في تقويم اللسان
وحكاه ايضا صاحب المتوع عن سيبويه وان توقف الدماميني في هذا النقل عن

سيبويه كما في الدسوقي وهذا التقسيم لصاحب المغني تبعا لبعضهم والتحقيق ان الجملة قسمان اسمية وفعلية والظرفية راجعة الى احديهما بحسب التقدير كما في الدسوقي ايضا والرابعة الاشارة الى انه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ والخامسة الاشارة الى باب الاشتغال وضوابطه وشروطه كما يصرح به الشارح والسادسة الاشارة الى انه يجوز الاخبار عن الجثة بالظرف المكاني اي بخلاف الزماني نحو زيد يوم الجمعة لعدم الفائدة والسابعة الاشارة الى انه يشترط في جملة الخبر رابط يربطها بالمبتدأ والثامنة الاشارة الى ان الحال يكون من الفاعل بناء على انه ابقي فاعل الظرف على ما مر من ضمير المبتدأ على انه مبتدأ او الظرف خبره ومن المبتدأ ايضا على مذهب سيبويه والتاسعة الاشارة الى جواز الفصل بين المبتدأ او الخبر بالنداء على ما تقدم والعاشرة الاشارة الى مثال لكون المبتدأ معرفة والحادية عشرة الاشارة الى ان الحال يكون نكرة كما هو الواجب والى ان صاحبها معرفة كما هو الغالب وفيها اشارة الى غير ذلك فتأمل (قوله فالعتب) اي الملامة والموجدة اي الغضب كما في القاموس (قوله جاز رفعه) ظاهره انه يجوز في المثالين الرفع والنصب على السواء وليس كذلك اما في الاول والنصب هو الراجح لانه يلزم من رفع جالس على انه خبر الفصل بينه وبين معموله بالمبتدأ وهو اجنبي لانه ليس من معمولات الخبر فان قلت قد صرحوا في باب الاشتغال بمنع النصب في زيد انت تضربه للفصل المذكور فكيف يجوز الرفع هنا مع ذلك قلت الفاصل هنا ليس اجنبيا محضا لعمله في الخبر مع ان المعمول مما يتوسع فيه او يقال انه لا يمنع الفصل اللازم تأخر المعمول عن الاجنبي عن العامل اللازم تقدمه عليهما فتأمل افاده مخ واما في الثاني فالرفع هو الراجح لان عدم الاضمار ارجح من الاضمار قال في الخلاصة * والرفع في غير الذي مر رجح * وزعم بعضهم انه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الاضمار وليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من ائمة العربية عن العرب وهو كثير ابن عقيل اذا علمت ذلك فالمراد ان الرفع والنصب يشتركان في اصل الجواز فيهما (قوله والظرف لغو) هلا جاز كونه مستقرا حالا من ضمير جالس والتقديم غير مضر لان جالس مما اشبه الفعل المصرف قال في الخلاصة

والحال ان ينصب بفعل صرفا … او صفة اشبهت المصرفا

(فالعتب انشاه جاز رفعه) اي رفع كل واحد من جالس والعتب (والنصب) اي نصب جالس والعتب واما رفع جالس فعلى انه خبر المبتدأ والظرف لغو واما نصبه فعلى الحال والظرف خبر

بجالس

فجائز تقديمه كمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد دعا

أجيب بأنه المراد الإخبار بأن الابن جالس في هذا المكان لا بأنه جالس حال كونه متصفا بكونه في هذا المكان وإلا فأي ظرف يخلو عن هذا الاحتمال فتنبه (قوله وكأين الأمير جالس الخ) إنما فصل لكون الظرف واجب التقديم في الأول ولكون المتعلق أو الخبر شبه الظرف في الثاني (قوله ماشٍ) من مشى كرمى غضب وانفسد أو من ماس يميس تبختر والثاني أظهر شيخنا (قوله فعل مضمر) أي وجوبا لأن المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما (قوله يفسره ما بعده) أي فيكون موافقا لفظا ومعنى والتقدير فاخشى العنبا اخشاه (قوله وكذا كل اسم الخ) أي وكالعنب في المثال في جواز الرفع والنصب كل اسم إشارة إلى ضابط الاشتغال وقوله كل اسم أي واحد لأن المشغول عنه لا يتعدد مع اتحاد العامل المقدر لأنه لم يسمع وأما زيد أو عمرو ضربته ضربتهما فكالاسم الواحد بسبب العطف وأجاز الأخفش أن يعمل المقدر في متعدد كزيدا درهما أعطيته إياه فإن تعدد العامل المقدر جاز في الترجي كزيد أخاه غلامه ضربته أي لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه وأفاد قوله ابتداء أن يشترط تقدمه وأما ضربت زيدا أفليس اشتغالا بل انتصب زيد قبدل من الهاء أو رفع فبتداء مؤخر ويشترط أيضا قبوله الإضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما يختص بالظاهر كحتى وفيه خلاف وكونه مفتقرا لما بعده فلا اشتغال في جاءك زيد به فاكرمه وكونه مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وأن لا يتعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب عطفا على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغني (قوله واشتغلت الفعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي يذكر وشرطه الاتصال بالاسم السابق وصلوحه للعمل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب الذي يفسر في هذا الباب إلا ما يعمل فيما قبله فهو مفهوم قوله الفعل تفصيل كما ذكرناه (قوله بضمير) أي ضمير ذلك الاسم وهذا هو الشاغل وشرطه كونه

وكأين الأمير جالس
وفي الدار زيد ماشٍ فنكر
وإنما رفع العنب
تعالى أنه مبتدأ
والمشاه خبره وإنما
نصبه تعالى أنه
مفعول فعل مضمر
يفسره ما بعده
وكذا كل اسم ابتدئ
به واشتغلت الفعل
الذي بعده بضمير

ضمير الاسم السابق او سببيه كما في نحو زيداً ضربت غلامه ويجوز حينئذ بنحو ما فيه من
القطع بعد التهيئة مع ليس المراد باشتغال الفعل بضميره نفسه وهو من محل النصب
فيه لان المتجه ان العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان احد من المشركين استجارك
يكون اشتغالا وان كان مقتضى كلام شراح الالفية خلافه فاحفظه تأمل بحث وفي يفسره
استجارك لا الاشتغال بضميره ولا يرد انه لم تفرغ له لم يعمل فيه لان ذلك لعارض تقدمه
ولو تأخر عمل فيه افاده مخ (**قوله** نحو زيداً ضربته وعمراً اكرمته) يحتمل ان
الكل مثال واحد وعليه فان رفعت زيداً فلك في عمرو الرفع والنصب على السواء
لان الجملة السابقة ذات وجهين اسمية الصدر وفعلية العجز فيجوز رفع عمرو مراعاة
الصدر ونصبه مراعاة العجز هذا على مذهب ابن مالك وجماعة من عدم اشتراط ضمير
الاسم الاول في الثانية او عطفها بالفاء لترتبط بالاولى للتوسع في الثواني اما على
مذهب الاخفش والسيرافي من اشتراط ذلك فيمتنع نصب عمرو بالعطف على الصغرى لان
المعطوف على الخبر خبر والرابط فيه الا ان يزاد في المثال نحو في داره وان نصبت زيداً فالمختار
نصب عمرو لتعطف جملة فعلية على مثلها ويحتمل ان ذلك مثالان عطف احدهما على الاخر
والاول انسب لانه يكون عليه متعرضاً للثالث من اقسام المشغول عنه الخمسة ما يترجح فيه الرفع
كمثال المصنف والاية وما يختار فيه النصب وما يستوي فيه الامران كما في هذا المثال على
الوجهين فيه اما على الاحتمال الثاني فلا يكون الا متعرضاً للاول فقط شيخنا والله اعلم

نحو زيداً ضربته
وعمراً اكرمته
قال الله تعالى
سورة انزلناها

إن وأخواتها

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء وهي قسمان افعال
وحروف فالافعال كان واخواتها وافعال المقاربة وظن واخواتها والحروف ان واخواتها
وما واخواتها ولا النافية للجنس وبدأ بان واخواتها لانها لا تغير الجملة عن اصالتها اي هي
كونها اسمية ولانها لا تزيل حكم الابتداء باطنا بل ظاهرا فقط حتى قوي به دليل
العطف على منصوبها بالرفع كما في قوله تعالى ان الله وملائكته على رفع ملائكته
ولانها لا تغير صورة حكم محط الفائدة وهو الخبر بخلاف كان واخواتها في الكل
فهذه ثلاث نكات وبدأ ابن مالك وغيره بكان واخواتها لانها محمولة عليها ان واخواتها
في العمل ولانها لا تغير حكم المقصود بالذات وهو المبتدأ ولانها اسل العوامل لكونها

انفعالا وتقديم الاصل اولى وهذه ثلاث نكات والنكات لا تتزاحم واخواتها خمسة
فالجملة ستة وعدها سيبويه خمسة لاسقاط انّ المفتوحة لانها فرع المكسورة وزاد
الموضح عسى في لغة حملا على لعل لكونها بمعناها مخ واستعار الاخوات للنظائر
في العمل بجامع مطلق المجانسة وعبر بالاخوات دون الاخوة ملاحظتها بعنوان
الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماعي فقد اغرق لان المؤنث حرف
الهجاء حدوي وخصّ انّ بالذكر لانها ام الباب اذ هي اصل لاكثر اخواتها وهي انّ المفتوحة
وكانّ على الصحيح ولكنّ عند الكوفيين فانها عندهم مركبة من لا وانّ المكسورة
والكاف زائدة لا مفتوحة اصالة وحذفت الهمزة تخفيفا بعد نقل حركتها الى الكاف
على ما قاله الشيخ البليدي او كسرت اتباعا للهمزة على ما قاله يس واختصاصها
بامور ليست لاخواتها منها انها حرف ابتداء لا تغير معنى الجملة كلام الابتداء
بخلاف اخواتها كما في الرضي ومنها صحبة لام الابتداء بخبرها او الواسط من
معموله وضمير الفصل واسمها المتأخر قال في الخلاصة

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ... لام ابتداء نحو اني لوزر
ويصحب الواسط معمول الخبر ... والفصل واسما حل قبله الخبر

ومنها جواز رفع المعطوف على منصوبها بعد استكمال الخبر باتفاق وقبله على الخلاف
في ذلك واما اخواتها فليست كذلك الا انّ ولكنّ فانهما الحقتا بها في ذلك (قوله لانّ)
متعلق بمحذوف خبر مقدم وما بعده عطف عليه بحذف العاطف والمبتدأ قوله
نصبه اي ينصب الاسم ثم رفع الخبر ثابتان لانّ الخ فقوله تقديره الاسم انّ وانّ
اخواتهما نصبا اوضح مما فيه من القصور بيانيه قوله الاتي اي نصب الاسم ورفع الخبر
الا ان يقال ما ياتي حل معنى وما هنا حل اعراب مع الخفاء اي ثم لخبرها رفع او اشار
الى جواز الامرين على وجه التلفيق ثم اعلم ان التعرض لمعاني هذه الحروف
من وظيفة اهل المعاني لا النحوي فلذلك تركه المصنف والشارح وتعرض
لها في شرح الخلاصة وما كان ينبغي له ذلك الا ان يقال ذكره تتميما للفائدة ا ه
(قوله نصب ثم رفع) انما عملت رفعا ونصبا كالافعال لانها اشبهت كان في
لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما او مطلق الماضي لفظا في البناء على الفتح

(لانّ انّ ليت لكنّ لعل
كانّ نصب ثم رفع وليقل)
(لانّ) خبر المبتدأ
وهو نصب تقديره
لاسم انّ وانّ و
اخواتها نصب (انّ ليت)
لقول الشاعر الا ليت
الشباب يعود يوما
فاخبره بما فعل المشيب
(لكنّ لعل كانّ
نصب) اي نصب
المبتدأ (ثم رفع

كونها ثلاثية ثالثة وقد وهي لكونها بمعني أكّدت وشبّهت واستدركت وترجّيت وتمنّيت وعملت
علي عكس الفعل تنبيها علي الفرعية ولم ينبّه عليها في ما واخواتها مع حملها علي ليس
لظهور فرعيتها بعدم اتّفاق العرب علي اعمالها مع (قوله اي نصب المبتدأ) اي
اتّفاقا وسمّي اسمها وتسميته حينئذ مبتدأ انّما هو باعتبار ما كان وال في المبتدأ
للجنس لا للاستغراق فانّ منه ما لا ينصب عليه وهو خمسة لازم التقدير الا ضمير
الشأن ولازم الحذف والملازم لصفة ولعدم تصرّف في الموصوف وويل للكافر والملازم
للابتداء بنفسه كما التعجبية او غيره كمصحوب لولا (قوله اي رفع الخبر) اي في الاصحّ عند
البصريين وذهب الكوفيون الي انّها لا عمل لها في الخبر وانّما هو باق علي رفعه قبل
دخولها انّ خبر الاسمية أنّه مرفوع به قبل النسخ وبعده به ليل انّه لا يفصل بينها وبين
اسمها ولو كان معمولها لجاز ومذهب البصريين اصحّ لما مرّ من شبهها الفعل واما
عدم الفصل لضعفها بالحرفية والفرعية وال فيه ايضا للجنس فانّ منه ما لا يرفعه
كالطلبي والانشائي واما قوله تعالي انّ الله نعمّا يعظكم به انّ هولاء ما كانوا ليعملون فعلي
تقدير القول واستثني انّ المفتوحة المخففة فقد يكون خبرها جملة دعائية مع
(قوله نحو انّ زيدا الخ) تمثيل لبعض ذلك وقس الباقي (قوله في لعلّ
عشر لغات) بالنسبة الي مجموع العشر لغات الصادق بخروج لعلّ فلا يلزم ظرفية
الشيء في نفسه حيث يجعل لعلّ وما بعدها الا من عشر لغات بالنسبة الي كلام
الشارح وبدلّ علي ما ذكر عبارة التسهيل السالمة عن الاعتراض ونصّها وقد يقال
في لعلّ علّ ولم يذكر لعلّ فتأمل (قوله كلمة شكّ) اي كلمة دالّة علي شكّ
المتكلم في مضمون جملتها هذا ما ذكره الفرّاء ولم يذكره الجمهور في معانيها (قوله
اصلها علّ) اي عند البصريين واما عند الكوفيين فاصل لانّ الاصل عدم التصرّف
في الحروف بالزيادة لانّ مبناها علي الخفّة والبصريون نظروا الي كثرة التصرّف
فيها والتلعّب بها وجواز زيادة التاء فيها فانّه لا يسمّي بها لم تنصرف عند البصريين
للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانّها ليست من اوزان
كلام العرب (قوله بحذف اللام الاولي) اي بتركها فلا ينافي اصالة علّ
ولذا يقال في مثل ذلك فيما بعده (قوله بقلب اللام) اي بجعل النون مقام

اي رفع الخبر نحو انّ
زيدا عالم بأنّك فاضل
ولكنّ عمرا جاهل (وليت)
في لعلّ عشر لغات
لعلّ علّ ولعنّ عنّا
لغنّ غنّ ولانّ انّا
(لعلّ) كلمة شكّ اصلها
علّ واللام في اوّلها
زائدة (علّ) بحذف
اللام الاولي (ولعنّ)
بقلب اللام الثانية
نونا (عنّا) بحذف
اللام الاولي وبقلب
الثانية نونا الالف
للاشباع (لغنّ)
بقلب العين غينا و
اللام الثانية نونا
(غنّ) بحذف اللام
الاولي وبقلب العين
غينا واللام الثانية
نونا (ولانّ) بقلب
العين همزة واللام
الثانية نونا (انّا)
بحذف اللام الاولي
وبقلب العين همزة
واللام الثانية
نونا
رجحانا مع رفق تلك عشر ربما الا الظرف والمجرور (رعنّ) بقلب اللام الاولي راء

اللام

اللام وكأنه أيقاله في مثل ذلك فيما بعد ما أفاده الرضي وسيأتي ما فيه (قوله بقلب العين
غينا) قال الأسيوطي قال في الجني الداني واختلف في الغين في تلك اللغات الثلاثة فقيل
بدل عن العين وقيل ليست بدلا عنها وهو الأظهر لقلة وجود الغين بدلا عن العين (قوله
تلك عشر) أي عشر لغات مشهورة وإلا فهنا ثماني عشرة لغة جمعتها بقولي

لعلّ علّ لعنّ عنّ غنّ لغنّ ... لأنّ أنّ رعنّ مع رغنّ لونّ

رعلّ أن لعلّت مع رغلّ وعلّ ... مخففاهنّ مع لعا لغات لعلّ

(قوله ورتبا) تصريح بما أشار إليه بتم من الترتيب بين المنصوب والمرفوع تأكيدا
له وتوطئة لاستثناء الظرف والمجرور (قوله أي المنصوب والمرفوع) أشار به إلى أن الضمير
للمنصوب والمرفوع المفهومين من قوله تنصب ثم ترفع أو لهما بمعنى المنصوب والمرفوع فيما تقدم
في الكلام استخدام أو على كل فالجملة عطف على مجموع الجار والمجرور المجعول خبرا عنهما
أعني قوله للإتيان أو حال من الضمير المستتر فيه وجملة وليتلو معترضة بينهما (قوله أي لا يجوز
تقديم الخبر على الاسم) إشارة إلى وجوب الترتيب وذلك لضعف عملهن بالحرفية والفرعية
كما مر ولكن معمول الخبر فلا يجوز تقديمه على الاسم إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا لئلا يفصلها
عن معمولها معا فإن كان ظرفا أو مجرورا ففيه إجازة بعضهم وهو الظاهر لأنه يقدم
في ما وهذه أقوى منها بدليل تقديم الخبر نفسه إذا كان أحدهما هاهنا لا هناك
ومنعه بعضهم وأما تقديمه على الخبر فقط فيجوز مطلقا (قوله إلا الظرف والمجرور)
بدل بعض من ضمير رتبا أو خبر لمحذوف أي المرتب إلا الظرف والمجرور وعلى كل فلا
اسم بمعنى غير أضيفت لما بعدها ونقل رفعها إليه عارية لكونها بصورة الحرف و
قدرت جرة لاشتغال الآخر بحركة العارية ويجوز أن تكون عاطفة على ضمير رتبا ولا يضر
عدم الفصل بالمنفصل أو فاصل ما لأنه جائز عند قوم منهم ابن مالك قال في الخلاصة

وإن على ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد ... في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

فإن قيل شرط العطف بلا أنه لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر وما هنا ليس كذلك
لأن كلا من الظرف والمجرور خبر وهو المراد بالمرفوع أجيب بأن الشرط موجود بحسب الأصل
إذ كون كل منهما الخبر إنما هو بحسب الظاهر وإلا فالخبر في الحقيقة متعلقهما وهو

واللام الثانية نونا (مع رغنّ) بقلب اللام الأولى راء والعين غينا واللام الثانية نونا (تلك عشر) أي عشر لغات (ورتبا) أي المنصوب والمرفوع أي لا يجوز تقديم الخبر على الاسم فلا يقال إن قائم زيدا (إلا الظرف) أي

يجب تقديره بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو ان ما الاولى ولهذا افاده مخ وبما تقرر علم ان قول الشارح الا اذا كان في حل معنى بحسب الظاهر كما ان الوجهين الاولين بذلك ايضا (قوله الا اذا كان الخبر ظرفا) اي فلا يجب الترتيب بل يجوز تقديم الخبر على الاسم لتوسعهم في الظروف لا على الاحرف نفسها لان اما المنه روايته المفتوحة وان لم تقع صدرا لكنها حملت على المكسورة وقد يجب في نحو ان في الدار صاحبها لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد يمتنع في نحو ان زيد المفي الدار لامتناع تقديم الخبر مع اللام فاحكام الخبر الظرفي ثلثة (قوله ان لدينا انكالا) اي قيودا ثقيلة كما في البيضاوي وانما قدم الظرف هنا دون ما القوة هذه بشبهها الفعل فيما مر ولانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس بمر مخ وكذا ايقال في المجر (قوله وهمزان الخ) اعلم ان لهمزة ان ثلثة احوال وجوب الفتح ووجوب الكسر وجواز الامرين فيجب فتحها اذا وجب سد المصدر مسدها مع معموليها او سدت مسد مفعولي علم مع عدم التعليق باللام وان لم يصح تأويلها بالمصدر فان امتنع ذلك او كانت الثاني مع التعليق وجب الكسر على الاصل وان جاز السدة جاز الامران كما سيأتي (قوله افتح) بقي الامر هنا على ظاهره لان التأويل في قوله وفي غير الكسر يجعله شاملا للكسر الواجب والجائز على طريق استعمال صيغة الامر في حقيقتها ومجازها اولى فالتأويل هنا يجعل الفتح شاملا للواجب والجائز والسدة شاملا للزومي وغيره مب بتصرف (قوله لسد مصدر) اي وجوبا وهو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون ان كان جامدا او ظرفا وانما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر نحو ظننت زيدا انه قائم اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله اذا كانت هي) اي بان وقعت في محل فاعل كما مثل او نائبه كقل اوحي الي انه استمع اى مبتدأ نحو ومن اياته انك ترى الارض او خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها كاعتقادي انك فاضل اي معتقدي فضلك او مفعول به لغير قول ولا ناسخ ولها او معه او مستثنى لا قيد ولا مطلق ولا حال ولا تمييز او مجرور بحرف او مالا يضاف الا للمفرد او معطوف على شيء من ذلك او بدل منه (قوله وفي غير) اي

الا اذا كان الخبر ظرفا نحو ان لدينا انكالا (والمجر) اي الا اذا كان الخبر جارا ومجرورا نحو ان الينا ايابهم و نحو ان في ذلك لايات
(وهمزان افتح لسد مصدر
مسدها وفي سوى ذاك اكسر)
(وهمز) مفعول افتح (ان) المكسورة (افتح لسد) اي نيابة (مصدر مسدها) اي عن ان و معموليها اي اذا كانت هي ومعمولاها في معنى المصدر فتحت همزتها نحو بلغني انك فاضل اذ معناه بلغني فضلك (وفي غير)

بمعنى

قوله في ابتداء الكلام) اشارة الى انه ليس المراد بالابتداء التجرد للاسناد لان الابتداء بهذا المعنى يوجب الفتح اهـ مؤلفه

في غير سد المصدر وجوبا او امتناعا او جوازا فالكسر في الاول واجب وفي الثاني جائز (قوله اي الكسر همزة ان) اي ادام كسرها (قوله وذلك مثال ان تقع في ابتداء الكلام) اي في ابتداء جملتها حقيقة بان لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة كما مثله بنحو انا انزلناه الخ او حكما بان يسبقها ذلك كالواقعة بعد الا الاستفتاحية كما مثله بنحو الا ان الخ ولهذا اعاد نحو او بعد حيث واذ لوجوب اضافتهما للجمل او في خبر عن اسم عين لان المصدر لا يخبر به عن الذات الا بتأويل وهو ممتنع مع اذا او تصريح مخ او صلة او صفة او حالا وكل ذلك يندرج في الابتداء حكما بل وجملة جواب القسم والمحكية بالقول ايضا كما يدل عليه كلام الفيشي على الشذور (قوله وبعد القسم) الواو بمعنى او عطفا على قوله في ابتداء الكلام اي او ان تقع جوابا للقسم مع اللام في خبرها او لا وسواء معها وجود فعل القسم او لا فثمّ ثلاث صور وان لم يمثل الا لصورة عدم الفعل مع اللام (قوله وان تقع محكية) اي تكون في موضع نصب مفعولا به عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند غيرهم كما في الصبان (قوله بالقول) المياء للآلة فان لم تحك به بل اجري مجرى الظن وجب الفتح ويجوز الفتح والكسر عند هذا احتمل القول للحكاية ولاجرائه مجرى الظن كما في المرادي ص (قوله اذا وقعت بعدها اللام) اي لام الابتداء مقرونة بخبرها وقد علقت فعلا من افعال القلوب واقعا قبل ان كما اشار اليه بالمثال فان لم يكن في خبرها اللام فتحت نحو علمت ان زيدا قائم كما تقدم ولكن ان كان المعلق غير اللام من المعلقات اللتي تا فاده ص (قوله والا حسن الالغاء الخ) ظاهره يقتضي جواز الاعمال عند زيادة ما وتخفيف ان وحسنه اذ الاحسن افعل تفضيل يقتضي المشاركة وهو مسلم في الثاني واما في الاول فكذلك على مذهب جماعة منهم ابن مالك والزجاج وابن السراج فتكون ما ملغاة عن الكف ولكن الصحيح فيه مذهب سيبويه والجمهور انه ما ابطل عملها لازالتها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل كما يأتي وفي ص ولابن مالك ومن وافقه ان يقول يكفي في صحة الاعمال الاختصاص بحسب الاصل ولا يضر عروض زواله ولذلك نظائر كثيرة كجواز اعمال ان المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم اهمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالاسماء كما في وان كانت لكبيرة افاده سم اهـ ويمكن ان يكون افعل التفضيل على بابه بالنسبة

اي الكسر همزة ان في غير نيابة مصدر عنها اي ذلك مثال ان تقع في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه ونحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم وبعد القسم نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين وان تقع محكية بقول نحو قال اني عبد الله (وباللام) اي مع اللام (الكسر) اي الكسر اذا وقعت بعدها اللام نحو والله يعلم انك لرسوله

(والاحسن الالغاء اي ردها اوخففت نحو ان كل لما)

(والاحسن الالغاء) اي الغاء هذه الاحرف الستة

الي المعطوف وعلي غيربابه بالنسبة الي المعطوف عليه فيكون المصنف جاريا علي
الصحيح افاده شيخنا وقيل هو غير ظاهر لعدم الدليل عليه ورد بان اقتصار المصنف
علي تمثيل ان المخففة دليل علي ذلك فتأمل والخلاف في غير ليت لان اعمالها كثير
بل قيل بوجوبه لبقاء اختصاصها بالاسماء وانما اهملت قليلا علي الاول اجراء لها
مجري اخواتها ويشير الي ذلك الشارح حيث يفرد ليت برواية الوجهين فيها مع ان
الاعمال مسموع في غيرها سواء كان شاذا او قياسا علي ما مر فقول البعض وان
اوهم كلام الشارح خلافه ذلك فيه نظر اذ الذي فيه انه لم يبين علي سبيل الاستدراك
علي المصنف ان الاعمال فيها احسن وارجح كما في الفاكهي وغيره فلا يليق عليه هذه
المكابرة (قوله اي كففن عن العمل) اي ابطال عملهن لفظا ومحلا (قوله
ما الزائدة) اي بخلاف الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان
ما فعلت اي فعلك حسن وتكتب مفصولة فرارا من الزائدة (قوله
الغائبين) اي الاحرف الستة غير ليت لما مر (قوله قول النابغة) اي يروي برفع
الحمام علي الاهمال ونصبه علي الاعمال وقوله قالت اي زرقاء اليمامة وهذا معني
مقولها ولفظ ليت الحمام ليه الي حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام ميه وقيل انها
كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ما ذكر ثم ان القطا وقع في شبكة صياد
فعد فاذا هو ست وستون فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة وقبل بيت النابغة

واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت ... الي حمام شراع وارد الثمد
قالت الا ليتما هذا الحمام لنا ... الي حمامتنا ونصفه فقد
فحسبوه فالفوه كما ذكرت ... تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد
فكملت مائة فيها حمامتها ... واسرعت حسبة في ذلك العدد

قيل وكانت تبصر ثلاثة ايام فقوله او نصفه او بمعني الواو وقوله فقد ي الفاء للفصاحة
اي اذا كان كذلك فالعدد قد اي حسبي فقد بمعني حسب الا بمعني يكفي فانه حينئذ
اسم فعل فلا يجر ويدخل نون الوقاية منه مع ياء المتكلم (قوله او ينفك ان) اي
لثقلها بالتضعيف تصرح اي اذا خففت ان فالاحسن والاكثر في لسان العرب
الغاؤها لزوال اختصاصها حينئذ وذلك بشرط ان لا يكون اسمها ضميرا وان يكون
خبرها لما لحالا لنفي اللام بان لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرفا ولا جملة شرطية

اي كففن عن العمل (ان يزد ن ما) اي اذا دخلت ما الزائدة علي هذه الحروف الستة فالاحسن الغاؤهن كقوله تعالي قل انما انا بشر مثلكم يوحي الي انما الهكم اله واحد وكقوله كانما يساقون الي الموت وقد روي بالوجهين قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الي حمامتنا او نصفه فقد (او خففت ان)

الّا الخبر المنفي فانّها تخفّف معه وان لم يصلح للّام لعدم التباسها معه بان النافية م
خ وانّما قلّ الاعمال هنا اي استصحابا للاصل وبطل فيما اذا كفّ بما على مذهب سيبويه
مع انّ العلّة في الموضعين زوال الاختصاص بالاسماء لانّ المزيل هناك اقوى لانّه
لفظ اجنبيّ زيد وهو ما بخلافه هنا فانّه نقصان بعض الكلمة وعلى ما ذكرانه وليسا
اسم فان وليها فعل وجب الاهمال زكريّا ص (قوله المكسورة) بالرّفع صفة
انّ امّا المفتوحة فيجب عملها اذا خفّفت ايضا لكن لا يكون اسمها الّا ضمير الشأن وفا ولا
خبرها الّا جملة لانّها وان كانت فرع المكسورة اشبه بالفعل منها اذ لفظها كلفظ عضّ
ماضيا وامر او المكسورة لا تشبه الّا الامر بحذف ولا عبرة بشبهها بنحو قيل لانّه مغيّر عن
اصله ولانّ طلبها المعمول من جهتين الاختصاص والوصل بخلاف المكسورة فمن الاولى فقط
وانّما عملت في ضمير محذوف لتكون كلا عاملة اظهار الضعفها بالتّخفيف لئلا تظهر مزيّة
الفرع على الاصل م خ وامّا كانّ فكلمن لكن اذا انخفّفت عند الجمهور حملا لها عليها لكن
لا يلزم كون اسمها ضمير الشأن محذوف ولا خبرها جملة بل يقلّ ذكر اسمها وامّا لكن
فتهمل وجوبا اذا خفّفت (قوله نحو انّ كلّ لما) اي نحو قوله تعالى وانّ كلّ لمّا فنفي
كلامه اسقاط الواو وفي نظم القرآن لضيق النّظم والتّمثيل به على قراءة تخفيف الميم على
تشديدها فلا شاهد فيه لانّ ان عليها نافية كما يأتي واعرابه على التّخفيف كلّ مبتدأ
واللّام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبره ومحضرون نعت وجمع على المعنى ولديناه
متعلّق بمحضرون (قوله ونحو انّ كلّ لمّا) عطف على قول المتن نحو ان كلّ لمّا والتّمثيل به ايضا
للاهمال على قراءة تخفيف الميم امّا على تشديدها فلا شاهد فيه للمراد هنا ونصب كلّ
حينئذ بجحد وفي اي امري لا في المغني واعرابه على التّخفيف ان مخفّفة من المثقّلة وكلّ اسمها
واللّام فارقة وما خبر كلّ امّا موصولة وجملة ليوفّينّهم جواب قسم محذوف اي والله جملة
القسم وجوابه صلتها المعنى وانّ كلّ الّذين والله ليوفّينّهم او موصوفة وجملة والله
ليوفّينّهم صفة كذا نقله الوجهان عن البيضاوي وانظر ما المانع من جعل ما زائدة
للفصل بين اللّامين وجملة والله ليوفّينّهم خبر كلّ يجوز هذه الاوجه الثلاثة على
زائدة نصب كلّ على اعمال ان مخفّفة او مثقّلة مع تخفيف الميم كما في ص والبيضاوي وامّا
على تشديده النّون ولمّا معا فقال ابن الحاجب احسن ما قيل فيها انّها لمّا هي الجازمة حذف ف

المكسورة نحو ان زيد
لمنطلق ونحو ان
كلّ لما) جميع لدينا
محضرون وقد
قرئ بتشديد لمّا
بمعنى الّا فيكون
ان نافية ونحو ان
كلّ لما ليوفّينّهم
ربّك اعمالهم

فعلها تقديره كما في المغني ما يوفوا اعمالهم لان اللام لتوفينهم افاده صن ونقل عن البيضاوي ان ان حرف تاكيد وكلا اسم ان واللام داخلة في خبر ان والاصل لمن ما والخبر الجار والمجرور وما نكرة فالجملة صفة او موصولة فالجملة صلة اه **قوله** قرئ في معني التعليل للتمثيل بهذين الايتين وقوله بالاهمال اي باهمال ان وقوله والتخفيف اي بتخفيف النون والميم

لا التي لنفي الجنس

اي لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفي انما يتعلق بالاحكام لا الذات فهو مجاز عقلي في النسبة الايقاعية ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع افراده وفي حسن العطار اي لنفي بعض صفات الجنس فاضافة نفي للجنس لادني ملابسة فاذا قلت لا رجل في الدار كان معناه لا كينونة لرجل في الدار فهي لنفي الكينونة التي هي صفة للجنس واسناد النفي اليها مجاز واسنادها للشيء لان النافي في الحقيقة هو المتكلم اه وكان عليه ان يقول لنفي الجنس نصا ليخرج لا العاملة عمل ليس فانها لنفي الجنس احتمالا لكن نفيها له هو الظاهر لضرورة ان النكرة في سياق النفي للعموم ولذلك اختصت لا العاملة عمل ان بنفي الجنس واشتهرت العاملة عمل ليس بالنافية للوحدة لما ان النفي في الاولي اكمل وقد مر قبل ان لا التبرية (**قوله** والنصب) اي عملها عمل ان لشبهها بها في تاكيد المنفي كما هي في الاثبات وفي التصدر وتساوي لفظها اذا خففت فلما كانت مختصة عند عدم تعملها الا بالشروط الاتية وانما عملت مع انها حرف لا يختص بقبيل فاصلها ان لا تعمل لانها لما قصد بها نفي الجنس علي سبيل الاستغراق نصا اختصت بالاسم النكرة ولم تعمل جرا لئلا يتوهم انه بمن المقدرة لظهورها في بعض الاحيان ولا رفعا لئلا يتوهم انه بالابتداء فتعين النصب ولا يرد اسم لا العاملة كليس لان احتمالهم بها قليل فراعينا لهم بهذه لان هذه اقوي عملا منها للاجماع علي اعمال هذه دون اعمالها ص (**قوله** لنفي الجنس) اي نصا عند افراد اسمها بني او نصب خلافا للتاج السبكي حيث خصها بحالة البناء فان ثني او جمع احتملت لذلك ولنفي قيد الاثنينية او الجمعية كما في المهملة والتي كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم في الجميع كما اوضح في المطول صح

قرئ بالاهمال والتخفيف

* لا التي لنفي الجنس *

(والنصب لنفي الجنس منكرا بلا)

مضافا او شبيه متصلا)

(والنصب لنفي الجنس منكرا)

اي اسما منكرا (بلا)

وقوله لنفي الجنس متعلق بعمل وفي حال من لا وقدمت على صاحبها المجرور بحرف على مذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان وابن مالك قال في الخلاصة

وسبق حال ما بحرف جر قد   ابوا ولا امنعه فقد ورد

ويجوز تعلقه بانصب على ان اللام للتعليل اي انصب منكورا بلا لاجل التنصيص على نفي الجنس (قوله اي لايكون اسمها وخبرها الا نكرة) الحاصل ان شروط اعمالها ستة اربعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وهذه الثلاثة فهمت من الترجمة اما الاولان فظاهر واما الثالث فلانه متى اطلق نفي الجنس انصرف الى نفيه نصا قاله سم وعدم مجاورتها وفهم هذا من قوله لنفي الجنس منكورا بلا لان النصب بها انما هو مع عدم دخول الجار عليها لما علمت ان الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل على لا مركبين متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ واثنان لمعموليها وهو تنكيرها وفهم هذا في الاسم من قوله منكورا ويقاس عليه الخبر كما في مخ وواحد لاسمها وهو اتصاله بها ويلزم تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطا مستقلا وفهم هذا من قوله متصلا واما كون اسمها مضافا او شبهه فشرط لظهور النصب (قوله مضافا) صفة لقوله منكورا واغتفر الفصل بلا لكونه ليس اجنبيا محضا لانه معمول لعامل المتبوع كما في قوله تعالى سبحان الله عما يصفون عالم الغيب وقوله او شبيهه اي المضاف عطف على مضافا ومتصلا صفة ثانية لمنكورا (قوله او شبيهه) اي في تمام المعنى بما بعده (قوله وهو ما له) ان اريد بالشيء اللفظ وهو يوصف بالاتصال ففيه ان اللفظ ليس من تمام المعنى الا ان يقدر مضاف اي من فهم تمام معناه والمضاف يصفون الالفاظ بصفات معانيها وان اريد به المعنى فهو وصفه بالاتصال تجوز افاده يس (قوله متصلا) اي بلا بان لا يفصل بينهما بخبرها ولا بمعموله ولو كان ظرفا او مجرورا لضعفها في العمل لانها فرع ان وان فرع الفعل فهي فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها بتقديم ولا بتأخير (قوله ان كانا معمولاها نكرتين) اما الاسم فلانه على تقدير من الاستغراقية لما تقدم واما الخبر فلانه الاصل مس ولئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة قال شيخ الاسلام ابو عدي (قوله وكانت) اي والحال انه كانت لا الاولى والاقصر ان يقول

اي لايكون اسمها وخبرها الا نكرة (مضافا) نحو لاغلام رجل ظريف عندنا (او شبيهه) وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه (متصلا) اي اذا كانت لا نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر ان كان معمولاها نكرتين وكان اسمها مضافا او شبيهه وكان الاسم مقدما على الخبر نحو لا صاحب علم ممقوت ولا قبيحا فعله محبوب

واسمها مضافا او شبيها به ومقدما على الخبر وانما اسقط الشارح شرط عدم
الجار لانه فرض الكلام في اسمها وخبرها ومع دخول الجار لا يكونان لها فلم يحتج الى
اشتراطه (قوله وان كانت لا الخ) محترز قوله نافية للجنس ولذا ان كانت للجنس لكن
لا نصا بل بالرجحان لضرورة ان النكرة في سياق النفي للعموم فاحتمالها للوحدة مرجوح
يحتاج لقرينة ولذا قال بل رجلان وان كانت غير نافية بل زائدة لم تعمل او ناهية
تجزم المضارع (قوله للوحدة) اي لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته (قوله
عملت عمل ليس) اي او اهملت وكررت كما يأتي (قوله ووجب تكريرها) اي جبرا
لما فاتها من نفي الجنس عطف على قوله لم تعمل (قوله ولذا الخ) اي في عدم العمل
ووجوب التكرير تنبيها على نفي الجنس اذ هو تكرار النفي وقوله غول اي شيء يغتال
عقولهم ويذهبها (قوله واذا دخلت الخ) اشار به الى ان قوله ركب جواب شرط
محذوف والجملة عطف على قوله وان كانت لا نافية فيكون محترز قوله وكان
اسمها مضافا وهذا لا يظهر في المتن اذ هو فيه عطف على قوله انصب ووجه كون
لا ومعنى لا محل اعراب (قوله لا التبرئة) باضافة لا الى ما بعدها لانها تدل
على تبرئة الجنس عن الخبر (قوله نكتة) الصواب حذف لكن كما في نسخ لان نفي
كان واخواتها لا يكون طلبيا وان كانت طلبية ايضا ولتوافق طلبا هما الا انه الاولى التعبير
بطلبها عن طلب اخبارها اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول لكن قائما اي لم يكن ولا
تقول لكن لم الا انه يعني انه ركب بمعنى ركب كما في قوله ولوقوفي بالمكارم ذكر يعني اي
تذكير وفيه بعد لا يخفى او انه محل معنى لا محل اعراب (قوله ركب) اي مع لا تركيب
خمسة عشر اشار به الى علة البناء كذا اعلله سيبويه وكثير البناء ومستدلين باعرابه عند
فصله منها وفيه ان التركيب انما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا الاصل البناء في
الاسم لا للبني بعلكه وحضرموت واما بناء خمسة عشر وسيبويه فلسبب آخر يطلب من
محله فالاولى انه بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس
يستدعي وجود من التنصيص كما مر ولان قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال
محقق او مقدر كأنه قيل هل من رجل في الدار واجيب بالنفي على وجه الاستغراق
ولما عارضت الامانة هذه التضمن اعرب المضاف وحمل عليه شبيهه وبني حالي

وان كانت لا نافية
للوحدة عملت عمل
ليس نحو لا رجل في
الدار بل رجلان
وان كانت اسمها
معرفة لم تعمل ووجب
تكريرها نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو
وكذا ان تقدم
الخبر على الاسم
نحو لا فيها غول ولا هم
عنها ينزفون

وركب المفرد مبنيا على
ما كان نصبه وان كررت لا

(ف) اذا دخلت لا
التبرئة على المفرد
(ف) كمن (ركب)

حكم

حركة اين انما يحترز عن البناء وكانت فتحة للخفة اهـ مخ بالختصار (قوله المفرد) اي الاسم المفرد محترز قوله مضافا او شبيه فيكون منكورا متصلا بلا ايضا (قوله اي غيره) اي هو المراد به هنا كباب المنادي بخلافه في باب الاعراب والمبتدأ والكلمة كما لا يخفي فيه دخل فيه المثني والمجموع والمركب (قوله مبنيا) حال من المفرد و على متعلق به وكان ناقصة واسمها ضمير ما ونصبه بالنصب خبرها اي نصب المفرد في حال إعرابه كما يشير اليه الشارح بقوله لو كان معربا والاي من حركة البناء وحرفه (قوله وهو اما الفتحة) اي فيما ليس بمثني ولا مجموع على حده من المفرد في باب الاعراب وجمع التكسير وكذا في جمع المؤنث السالم على ما اوجبه ابن عصفور وعنه قوم يبني على الكسر بلا تنوين لانه وان كان للمقابلة مشبه لتنوين التمكين الذي لا يجامع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لا سماعا نظرا الي انه للمقابلة وعند ابن مالك يجوز الوجهان والفتح اولي وقال التنوين مما عن العرب يبطل تعيين احدهما (قوله واما الياء) اي في المثني والمجموع على حده وذهب المبرد الي انهما معربان لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فيعارضان علة البناء ورد بانهما لو ردة عليهما والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها مخ (قوله وان كررت لا فـ) اشارة الي تقييد ما افاده قوله وانصب وركب من الوجوب بانه اذا كانت مفردة اما اذا كانت مكررة نحو لا حول ولا قوة ففيه خمسة اوجه ستأتي اي اجمالا وثلثة عشر تفصيلا لان ما بعد الاولي اما مبني على الفتح او مرفوع بالابتداء او باعمال لا عمل ليس و ما بعد الثانية كذلك او مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الاولي على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهي بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب اربعة ما بعد الاولي الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الاربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها ويسقط منها نصب ما بعد الاولي مضروبا في خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاولي بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية ص (قوله مع النكرة) اي المفردة المتصلة اي ومع العاطف ولم يذكر الا خبر واحد فان لم تتكرر لا مع العطف يجوز في الثاني الرفع

(المفرد) اي غير مضاف ولا شبيه به (مبنيا) حال (على ما) من حرف او حركة (كانت نصبه) اي وان كان اسمها مفردا ركب مع لا وبني على ما ينصب به لو كان معربا وهو اما الفتحة نحو لا رجل ولا رجال في الدار ونحو لا ريب فيه و اما الياء نحو لا مسلمين ولا مسلمين عندك (وان كررت لا) مع النكرة نحو لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

والنصب دون البناء او لم يكن نكرة او لم يتمثل تعيّنا في المعطوف الرفع او كان
احد الاسمين غير مفرد فان كان الاول ففيه خمسة اوجه بابه الا فتح الاول بنصبه نحو
لا غلام رجل ولا امرأة فيها وان كان الثاني تعيّن رفعه او نصبه نحو لا امرأة ولا غلام
رجل فيها ولم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان اي ذكر بعد كلّ خبر نحو لا
رجل في الدار ولا امرأة خارجها فلا يجوز نصب الثاني الّا على كون الثانية مزيدة
والعاطف يعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر (قوله فافتحهما) جواب الشرط
قبله اي وان كررت لا فافتح الاسمين المكرر معهما لا فالضمير لما فهم من قوله وان كررت
لا وقوله فافتحهما اي فابنهما على الفتح مركّبين مع لا على الاصل لان الفتح نوع من انواع
الاعراب وهو الفتحة وما ناب عنها فيشمل الياء والكسرة فلا قصور انباجي
(قوله اي يجوز في) اشار به الى ان الامر للجواز بقرينة ما بعده (قوله بان تجعل
في) الباء للسببية لا للتصوير كما قد يتوهم (قوله ويقدر) بالرفع مستأنفا او با
النصب بان مقدرة عطفا على قوله فتح الاسمين اي يجوز ان يقدر لهما اي للاسمين
المتصلين بلا لا لهما معا لئلا يلزم عدم تسليط النفي على الخبر وذلك مناف
لكون لا النفي الجنس بمعني نفي الخبر عن جنس الاسم ولا للا الاولى والثانية لان
لا المفتوحة الاسم لا تعمل في الخبر عند سيبويه (قوله خبر واحد) اي مثني
مرفوع فلا يرد الاخبار عن الاثنين بواحد ولا يرد ايضا استحالة اثر بين
مؤثرين لان المراد ان نخبر عن مجموعهما كما في نحو زيد وعمرو قائمان فيكون
الكلام جملة واحدة والتقدير لا حول ولا قوة موجودتان لنا ويجوز ايضا عند
سيبويه ان يقدر لكل خبر على حدته اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة
لنا فيكون الكلام جملتين وكذا عند غيره الا ان العامل مجموع الحرفين في
تقدير الواحد وكل منهما في تقدير الاثنين فلا خلف بين سيبويه وغيره الا في
العامل فقولهم عند سيبويه ليس تقييدا في جواز تقدير الواحد نعم اقتصر في المغني على
تقدير خبرين عند غير سيبويه (قوله والثاني) بالنصب مفعول انصب و
حذف مثله من ترجمة الا التدعليه اي والثاني انصب والثاني ارفعن مع فتح
الاول فيهما ولم يتنازعا فيه لتأخرهما عنه فلا يتوجه العامل الثاني اليه على

(فافتحهما والثاني انصبا وارفعن
وارفعهما وارفع بمنع وافتحن)

(فافتحهما) اي يجوز فتح
الاسمين نحو لا حول ولا
قوة بان تجعلا في الموضعين
لنفي الجنس ويقدر لهما خبر
واحد عند سيبويه (والثاني
انصبا) اي يجوز فتح الاول
ونصب الثاني منونا نحو
لا حول ولا قوة

الاصح للفصل بينهما بالاول وعلى القول بالجواز لطلب المعمول في الجملة يتعين هنا
اعمال الثاني اذ لو كان الاول لوجب الضمير في الثاني وان كان فضلة وقوله اي
يجوز في هذا الضعف الاوجه لان القياس مع وجود لا بناء الاول النصب ولان الاولى
لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد **قوله**
ولا زائدة) اي بين العاطف والمعطوف (**قوله** لتأكيد الاول) اي لتأكيد النفي
المستفاد من الاولى **قوله** ويكون الثاني الخ) اي عند ابن مالك واما عند غيره
فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبنيا لشبه بنائه بحركة الاعراب في العروض وعلى
هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا او نصبا وعلى كل يتعين تقدير
خبر ولهذا لكون العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة كما حققه صب
خلافا لما بينه المصرح (**قوله** على محل الاول) اي على اسم لا الاولى باعتبار محله الذي
هو النصب (**قوله** وارفعن الثاني) اي مع فتح الاول ايضا كما مر (**قوله** ورفع
الثاني) فيه ثلاثة اوجه الاول العطف على محل لا مع اسمها فان محلهما رفع بالابتداء
عند سيبويه لان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء الا لفظا وهو باق تقديرا
ولهذا اتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف ان لقوتها ولكون لا الثانية زائدة
بين المتعاطفين وقولنا على محل لا مع اسمها يرد عليه ان الاولى لكونها جزء المعطوف
عليه لا تتسلط على الخبر فكيف تكون الثانية زائدة وان المبتدأ لا يكون مجموع
اسم وحرف غير سابك واجيب بان في نحو هذه العبارة تسمحا وان المبتدأ والمعطوف
عليه في الحقيقة هو الاسم فقط لكن لما كانت كجزئه نسب ذلك للمجموع تسمحا
والخبر المحذوف على هذا الوجه مثنى عنهما فهو جملة واحدة الثاني ان تكون
الثانية عملت كليس الثالث ان يكون مرفوعا بالابتداء وليس للاعمال فيه لوجود
شرط جواز الالغاء وهو تكريرها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول
كما في الزائدة فيجب على هذين الوجهين لكل خبر ويكون العطف من عطف الجمل
افادة مخ (**قوله** وارفعهما) اي الاسمين المكرر معهما لا (**قوله** اي يجوز رفع الاسمين
فيستفاد وجهان لا الملغاة في الموضعين او تعمل كليس فيجوز خبر او خبران فيهما
كما في ليس او الاولى ملغاة والثانية عاملة كليس او بالعكس فيجب الخبر فيهما الا

ولا زائدة لتأكيد الاول
ويكون الثاني معطوفا
على محل الاول
(وارفعن) الثاني
اي يجوز فتح الاول
ورفع الثاني نحو
لا حول ولا قوة (
وارفعهما) اي يجوز
رفع الاسمين نحو
لا حول ولا قوة

يلزم اجتماع عاملين على واحد ولكون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا او الثانية زائدة فما بعدها معطوف سواء جعلت الاولى مهملة او كليس فالخبر واحد كما في من (قوله وارفع بضعف وافتحن) تبع في ذلك ابن الحاجب في كافيته ونصها وفي مثل لا حول ولا قوة خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني اه وعلل ضعفه بان عمل لا بمعنى ليس قليل او بان استعمال لا بمعنى ليس نادر قال يس قال الحفيد ليس اعمال لا عمل ليس بجيد لان اعمالها عمل ليس خاص بالشعر لكن أعللوه قال الرضي لا حاجة بنا الى ما ذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بعني ان الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يشترط مع التكرير ان يتوافق الاسمان بعدها في الاعراب بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرار ولا في الجميع للتبرئة اه بتصرف وما قاله الرضي هو الحق فلا ينبغي ان يتبع خلافه ولذا نبه بالضعف في الوجه الثاني لكان اسلم لكونه اضعف الاوجه كما مر نعم لا يبعد ان يقال ان قوله بضعف متعلق بجميع ما ذكر بعد قوله فافتحهما فانها على خلاف الاصل كما مر ايضا (قوله اي يجوز رفع الاول وفتح الثاني) اي فعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء اعملت الاولى كليس او اهملت لئلا يلزم المحذور ان السابقان مرخ والله اعلم

كان واخواتها

وفي نسخة الافعال الناقصة اي لنقصها بافتقارها الى المنصوب واما تسميتها بالنواسخ فمن باب اطلاق اسم الاعم على الاخص لصدقه على غيرها ايضا اذ هو اسم لما ينسخ حكم المبتدأ او الخبر وكان واخواتها بهذه المثابة واما على النسخة الاولى فلاستعارة الاخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذكر لانها ام الباب اذ حدثها وهو الكون يعم جميع اخواتها ولذا اختصت عنها بزيادة احكام (قوله ككان) خبر مقدم عن قوله عكس ما وهذه الافعال التي ذكرها بعد كان هي الاخوات واما ما اشتق منها فهو ملحق بها بها فلا

(وارفع) الاول (بضعف) اي مع ضعف ذلك (وافتحن) الثاني اي يجوز رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة

☆ كان واخواتها ☆

ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه ككان سيدا عمر

(ككان بات)

نحو

ترد متصرفاتها وهذه الاخوات هي المشهورة المتفق عليها او المنقاس عليها وغيرها قليل او غير متفق عليه او مقصور على السماع فلا ترد افعال اخر مثل صار في العمل والمعنى وجمعها مص بقوله

بمعنى صار في الافعال عشر ... تحول اض عاد ارجع لتغنم
وراح غدا استحال ارتد ثاني ... وحار فما كمهلو انت ترا غلم

وحكى سيبويه جاء وهي نادرة اه (قوله اقام ليلا) هذا معناها عند تمامها واما عند النقصان فمعناها مع معموليها اتصاف اسمها بحدث خبرها ليلا في زمان صيغتها وانما معناها وحدها فانطلق حدث ما في زمن ماض ليلا ومثل ذلك كل ما يقال فيها بعد افادة العبادة فان قلت لم يتعرض هنا لتمام هذه الافعال فلم فسرها بذلك فضلا عن تخصيصه قلت الازمنة المختلفة في انفسها بالصباح والمساء والضحى والليلية والنهارية والتحول من صفة الى اخرى والاستمرار مفادة لهذه الافعال حال نقصانها ايضا كما علمت الا ان المتصف بها عند النقص النسبة لا المرفوع بعدها وعند التمام هو المرفوع وحده فللاشارة الى ذلك فسرها بما ذكر فان قلت ان كان ت لتملي الحدث على الصحيح والمتصف به عند النقص النسبة وعند التمام المرفوع بعدها فلم لم يفسرها بما يوجد اشارة الى ان الحدث مفاد لها عند نقصها ايضا قلت المراد المفاد لهذه الافعال زيادة على دلالتها على الحدث افاده يس (قوله بمعنى تحول) اي موضوعة له واما التحول المفهوم من كل فعل فانما التزم فيه لدلالته على التجدد والحدوث لا من الوضع فحصل الفرق افاده سم مص والمراد التحول من صفة الى صفة اي مصدر خبرها كما صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة كذلك فيلزم منه تحول الصفة نحو صار الطين خزفا او من مكان الى مكان نحو صار زيد الى عمرو يس (قوله في المساء) بفتح الميم والمد ما بعد الزوال الى الغروب او الى نصف الليل عطار (قوله ليس) اصلها بكسر الياء فخففت بسكونها ولم تقلب الفا لانها لما كانت فعلا جامدا غير متصرف ناسب ذلك عدم التصرف فيه بقلب الياء الفا (قوله ظل) من باب تعب والمصدر الظلول قال الخليل لا تقول العرب ظل الا لعمل يكون بالنهار كما في المصباح لان ظل مشتق من الظل فلا تستعمل ظل الا في الوقت

اي اقام ليلا (صار) بمعنى تحول (امسي) اي دخل في المساء (ليس) وهي لنفي الحال (ظل) اي اقام نهارا

الذي فيه ظلة وهو من طلوع الشمس الي غروبها عطار (قوله مادام) اشار
بتركيبه دام مع ما الي ان عملها عمل كان مشروط بتقدم ما وهي المصدرية الظرفية
وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نيابتها عن الظرف وهو المدة وهما شرطان في
لصحة العمل لان دام لتوقيت امر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا الموجود بدليل عدم عملها
مادامت السموات والارض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة اي مدة بقائهما فان
لم يتقدمها ما او كانت غير ظرفية لم تعمل وان وليها مرفوعها منصوب فهو حال وهي
تامة بمعني بقي ولا توجد الظرفية بدون المصدرية مرخ بزيادة (قوله من عمل)
بيان لما او لعكس وهذا اولي لان الكلام في بيان عمل كان وهو عكس عمل ان
ومقتضي قول الاشموني علي قول ابن مالك في باب ان عكس ما لكان من عمل
اشار بقوله عكس ما لكان الي ما لهذه الاحرف من الشبه بكان في لزوم المبتدأ
والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا تنبيها علي الفرعية اهـ بانتصار
ان في قوله هنا عكس ما لان اشارة الي ما لهذه الافعال من الشبه بان وذلك
باطل لان هذه الافعال انما عملت بانفسها وليست محمولة علي تلك الاحرف
بل هي المحمولة عليها لكونها افعالا فلا ينبغي ان يلتفت الي ذلك المقتضي بل
ينبغي ان يكون المراد ان لهذه الافعال عكس ما لان من عمل اي اصالة وان كان
لان فرعا عنها فتدبر (قوله اي ترفع الاسم في) الخ فيهما الجنس لما مر في باب ان
(قوله اصبح) هو وما بعده عطف علي كان بحذف العاطف (قوله في
الصباح) وهو من الفجر الي الزوال او من نصف الليل الي الزوال عطار (قوله
في الضحي) بضم الضاد والقصر وهو من الشروق الي قبيل الزوال عطار (قوله
فتي) بكسر التاء كعلم كما هو المشهور سجاعي وقلب الهمزة في اخره ياء الوزن ويجوز فيه
تثليث التاء ويقال افتئ كما في الهمع مرخ ولا يأتي منه غير الماضي والمضارع
كما في العطار ومثله برح وانفك في ذلك علي ما فيه ايضا (قوله زال)
اي ماضي يزال لا ماضي يزيل ولا يزول فانهما تامان الاول متعد لواحد ومعناه
ماز ومصدره الزيل والثاني قاصر ومعناه انتقل ومصدره الزوال وانما ترك
الاحتراز عن ذلك كما ترك الاحتراز في بقية الافعال عنها اذا وردت تامة افاده

(مادام) بمعني بقي
واستمر (عكس ما لان
من عمل) اي ترفع
الاسم وتنصب الخبر
نحو وكان الله غفورا
رحيما

اصبح اضحي برح انفك فتي
زال نحو نحن ذي الاربعة

(اصبح) اي دخل في
الصباح (اضحي)
اي دخل في الضحي
(برح انفك فتي
زال) اي

قوله تنصيص الخ) وبذلك تعلم نكتة الاظهار بالاشارة موضع الاضمار فتأمل اهو مؤلف

يس (**قوله** انفصل الخ) اي هذه الاربعة متفقة المعاني مع عدم النفي كما انها كذلك مع النفي كما سيأتي (**قوله** بنحو نفي ذي الاربعة) باضافة نفي الى ذي الاشارية وجر الاربعة صفة لها او بدلا منها والباء بمعنى مع متعلق بجئ وفي حال من برح وما بعدها فقط اي حال كون برح وما بعدها كائنة مع نحو نفيها او خبر مبتدأ محذوف اي هذه الافعال الاربعة الاخيرة مع نحو نفيها وعلى كل فقوله ذي الاربعة تنصيص على ان قوله بنحو نفي تقييد لبرح وما بعدها لان ذلك شرط لعملها دون غيرها فيكون قرينة على ما ذكر في التقدير ولو قال بنحو نفي فقط او بنحو نفيها لم يكن دليل على ذلك نعم لو قال اصبح امسى برح انفك فتؤ مع نحو النفي ذي الاربعة بضم تاء فتؤ وقلب همزتها واوا وتعريف النفي ورفع الاربعة على ان ذي الاربعة مبتدأ مؤخر وبنحو النفي خبر مقدم لكان اولى واوفى كما لا يخفى والمراد بقوله بنحو نفي اي او بنفي نفي كلام اكتفاء والمراد بنحو النفي كل مماثل للنفي اي كل ما كان متصفا بصفاته مما يأتي والنفي من هذا النعام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم انها منبعثة بالنفي للزوم الخاص للعام وانما افرد نحو النفي بالذكر مع الضعف والمراد بذي الاربعة موادها فلا يرد انها افعال ماضية لا تلي الذي الذي هو من جملة نحو النفي (**قوله** بشرط تقدم نفي) اي لان القصد بالجملة الاثبات والاربعة متضمنة للنفي فاذا نفيت انقلبت اثباتا مخ وقوله لان القصد الخ اي لان معناه ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال اي اثبات وزعت لذلك كما في يس وهي الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام به وامد نحو ما زال الله محسنا ولا يزال زيد ازرق العينين او لا نحو ما زال زيد ضاحكا او عالما اي مدة قبول ذلك ووجود سببه للمطلق امخ ايضا قال الرضي اصل هذه الافعال الاربعة ان تكون تامة بمعنى انفصل فتتعدى بمن الى ما هو الان مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما الا انه اذا لم ينفصل مخبر عن فعل يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيد نفي الشيء بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم

انفصل ولكن اثنان وبرح وفتي (بنحو نفي ذي الاربعة) الباء بمعنى مع اي ان برح وانفك وفتي وزال انما تعمل بشرط تقدم

استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما ما ضرب زيد فيفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمن الماضي لانهم ارادوا كون النفي والاثبات المقيدين بزمان واحد في طرفي النقيض فلو جعل النفي مفيد الوقوعه في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يناقض الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي ينيف الاثبات به غير الجزء الذي يفيد به النفي فلا يتناقضان فالتنفي في الاثبات وقوعه مطلقا ولو مرة و قصد وافي النفي الاستغراق اذا استمرار الفعل اقل واصعب من استمرار الترك فما نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقضت احدهما الاخرى فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دائما لما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي داخل عليه حرف نفي يعني كان دائما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت امير ابغض النزاع ولما ازول امير اه قال يس والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد الا قائما اه (**قوله** نفي) اي اداة نفي سواء كانت حرفا كما مثله او اسما نحو غير منفك اسير هوى كل وان ليس يعتبر او فعلا موضوعا للنفي نحو ليس ينفك ذا غنى واعتزاز او فعلا عاريا من النفي نحو قوله

قلما يبرح اللبيب الى ما ... يورث الحمد داعيا او مجيبا

فان قلما خلع منه معنى التقليل وصار بمعنى ما النافية او فعلا مستلزما للنفي نحو ابيت ازال استغراقها اه عن وي (**قوله** لفظا) المراد بكون النفي لفظا كون النافي مذكورا في اللفظ سواء كان نافيا في اللفظ والمعنى كما في الامثلة او في اللفظ فقط كلا الدعائية فلا يرد على تمثيله بقول الا يا اسلمي في ان لا فيه للدعاء فهو تمثيل لشبه النفي لا للنفي نعم هذا مخالف لكلامهم حيث جعلوا شبه النفي شاملا للدعاء ومثلوا له بهذا البيت وهو الظاهر كما لا يخفى (**قوله** كقوله) اي ذي الرمة غيلان من بحر الطويل من قصيدة هذا البيت اولها ومنها قوله

لها بشر مثل الحرير ومنطق ... رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

نفي لفظا كقوله
الا يا اسلمي يا دارمي
على البلاء ولا زال
منهلا بجرعائك
القطر

٦٠ الاولى دالة نفي اهـ منه

تغبنا

او معنى كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر
يوسف او شبه نفي
كقوله صاح شمر
ولا تزل ذاكر الموت
فنسيانه ضلال مبين

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

والا حرف استفتاح وتنبيه ويا ما كأنه لها والمنادي محذوف اي يا هذه ف
اسلمي امر مقصود به الدعاء ويا حرف نداء والدار معروفة ومي اسم امرأة
وليس مرخم مية كما قيل فلا يرد ان ترخيم غير المنادي شاذ لكن قال من تتبع
كلام ذي الرمة نظما ونثرا وجده يسمي محبوبته بهما اه وهي ممنوع من
الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي وعلى بمعنى مع والبلا بالكسر والقصر من بلي
الثوب بكسر في ماضيه خلق والمراد الاندراس والفناء وفي السجاعي اي اسلمي وان كنت
قد بليت فعلى للمصاحبة كما صرح به المصرح والبلا على بابه ولا نافية لفظا ودعا
معنى ومنهلا بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام اي منسكبا خبر زال مقدم
والجرعاء بالمد رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر ومقصود الشاعر الدعاء لدار مي
بالسلامة والخلاص من صروف الدهر التي تبليها حتى تتلاشى وتفنى وبان المطر يستمر
منسكبا في جرعائها حتى تصير نضرة رطبة ولا يعاب عليه بان دوام المطر يؤدي الى
الهلاك لانه قدم الاحتراس في قوله اسلمي ولان ما زال تقتضي ملازمة الصفة للموصوف
مذ كان قابلا لها على حسب قابليتها فالمراد طلب المطر في اوقات الحاجة والشاهد
في قوله ولا زال حيث عمل لوجود النفي لفظا (قوله او معنى) اي تقديرا (قوله
كقوله) اي تعالى حكاية عن ابناء يعقوب (قوله تفتؤ) اي لا تفتؤ ولا يحذف النافي
معها قياسا الا في القسم مع المضارع وكونه لا كما قال الدنوشري

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة اذا كان لا قبل المضارع في قسم

مع وفي يس انما جاز حذف لا لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا
معها ولانه لو كان اثباتا لم يكن بد من اللام والنون والحذف في جواب القسم كثير ثابت في
غير هذه الافعال فكيف بها اه (قوله او شبه نفي) المراد به النهي كما مثله والدعاء
على ما مر لان المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفي والاستفهام الانكاري على قول
لانه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا او بلن ونبه عليه في الارتشاف بلن
خاصة بناء على ان لن لا ترد للدعاء يس وفي شرح جمع الجوامع للمحلي وفاقا
لابن عصفور بلا في الماضي وبلن في المضارع عدوي (قوله كقوله) اي

من الخفيف وصاح مرخم صاحب على غير قياس لانه ليس بعلم واذا كان مرخم صاحبي ففيه شذوذ ان لكونه غير علم وكونه مضافا وثم بكسر الميم المشددة فعل امر اي اجتهد واستعد للموت واذكر الموت اي بقلبك ولسانك فنسيانه الفاء للتعليل اي يا صاحبي استعد للموت ولا تنس ذكره ابدا اي بقلبك ولسانك لان نسيانه ضلال ظاهر والشاهد في قوله ولا تزل حيث تقدم شبه النفي وهو النهي (قوله وجائز) اي بشرط ان تخلو من موجب ومانع وذلك لان الاخبار هذه الافعال ستة احوال وجوب التاخير كما كان صاحبي عدوي ووجوب التوسط كيعجبني ان يكون في الدار صاحبها ووجوب التقديم عن الفعل كاين كان زيد ووجوب التاخير او التوسط كهل كان زيد قائما ووجوب التوسط او التقديم كما كان في الدار صاحبها السادس جواز الثلاثة ككان زيد قائما وانما ابقينا الجواز في كلامه على استواء الطرفين لانه هو الظاهر ويصح ان يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب وجائز خبر مقدم وفي الكل متعلق به وتوسيط الخبر اي بين الفعل والاسم مصدر مضاف الى مفعوله مبتدأ مؤخر (قوله اي في كل افعال هذا الباب) اي من المتصرف وغيره عند الجمهور خلافا لابن درستويه في ليس والبيت الاتي حجة عليه وكذا قراءة حمزة وحفص ليس البر ان تولوا بنصب البر خلافا لابن معطي في دام والصواب خلافه (قوله ولقول الشاعر) اي السموأل بن عاديا الغساني اليهودي يخاطب امرأة خطبها هو ولاخر فقالت للاخر فخطبها بهذا البيت من جملة قصيدة من الطويل اولها

اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه   فكل رداء يرتديه جميل

وان هو لم يحمل على النفس ضيمها   فليس الى حسن الثناء سبيل   الخ

(قوله ان جهلت) اي بكسر التاء الفاعل والمفعول محذوف اي حالنا وحالهم والناس مفعول سلي وعنا وعنهم متعلقان بسلي فليس سواء الفاء للتعليل وسواء بمعنى مستويين والمعنى استعلمي الناس الذين يخبرونك عنا وعنهم ان جهلت حالنا وحالهم لان العالم بالشيء والجاهل به ليسا مستويين والشاهد في الشطر الثاني حيث قدم فيه خبر ليس على الاسم (قوله وسبقه) مصدر مضاف الى فاعله مبتدأ خبره جملة حظر والجملة عطف على الجملة قبلها ودام صفة مفعول محذوف

(وجائز في الكل توسيط الخبر

وسبقه دام حظر البيس حظر)

(وجائز في الكل) اي في كل افعال هذا الباب (توسيط الخبر) كقوله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وكقول الشاعر سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول (وسبقه) اي الخبر (دام ما)

قوله كبنت وبنات) فاصل ذات ذوية قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الياء وعوض منها التاء ولما جمعت بالف وتاء حذفت التاء وردت العين الى اصلها ولم ترد اللام حملا على المذكر وهو ذوو وكما في بنات فان قلت اذا كانت التاء عوضا عن اصل لا زائدة يكون كبيت وابيات فكيف ينصب بالكسرة اجيب بانها مع كونها للعوض دالة على التانيث فحينئذ لك ان تقول رد اللام في المثنى حملا على مذكره وهو ذوا اذ لا يجمع العوض والمعوض افاده مخ وفي تثنية ذات لغتان الرد الى الاصل وهو ذواتان بقلب الياء الفا فيقال ذواتان كما في اية ذواتا افنان والثانية التثنية على اللفظ فيقال ذاتان والاولى الفصيحة جمل اهـ مؤلف

لسبق خبره منصوب بالكسرة لانه جمع ذات بمعنى صاحبة كبنت وبنات وما مضاف
اليه اي وسبق الخبر ذا الاذوات ما من افعال الباب حظر سواء كانت ما مصدرية
ظرفية ام نافية وسواء كانت شرطا في عمل ذلك الفعل كما في امثلة الشارح
ام لا ثم ظاهر المتن ان الخبر يمتنع سبقه على افعال ذوات ما وحدها وهو كذلك
في دام باتفاق البصريين لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي
وصلته اما غيرها فيختلفون في ذلك بدليل اختلافهم في تقديم خبر ليس عليها
مع الاجماع في عدم تصرفها قال مخ والصحيح الجواز ولا يضر الفصل لان ما غير
عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها لشدة تعلقه بها لانه
يطلبها للوصل بها وللعمل فيها وغير العامل يطلبها للوصل فقط قنه براهـ ف
مثل دام كلما قارنه حرف مصدري واما ما قارنه ما النافية فالصحيح جواز
توسط الخبر بينها وبين الفعل كما في مخ وغيره وقال الشاطبي اما ما كان النفي
شرطه فالجواز فيه غير مسلم قال قال شيخنا يمتنع عند الكل توسطه بين الفعل
وحرف النفي مطلقا اهـ اذا علمت ذلك كله فالاولى ان يحمل كلام المتن على ان المراد
منع سبقه على ما وذواتها كما حمل عليه الشارح رحمه الله فانه لا يجوز تقديمه على
ما دام ونحوه باتفاق النحاة لانه معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه
وكذا على ما النافية باجماع البصريين والفراء لان لها صدر الكلام عندهم
ولا فرق في ذلك بين ان تكون شرطا او لا وان اجاز الكوفيون المتوسطين لان
ما لا تلزم الصدر عندهم ووافقهم ابن كيسان والنحاس في الاولى لان
نفيها ايجاب فكانه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله لا ليس) عطف على ذوات
ما اي لا يضر سبقه ليس اي على مذهب ابي علي الفارسي وابن برهان
وبني ونسبه قوم الى سيبويه ولم يرد في لسان العرب وانما ورد تقديم معموله
عليها كما سيأتي والاصح المنع واليه ذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج
واكثر المتاخرين وابن مالك قال ومنع سبق خبر ليس اصطفي (قوله اي لا
يجوز) اي لا يتقدم انتفاء (قوله لانه يرد) متعلق بمحذوف اي انما استدل
هذا البعض بهذه الاية لان يوما ونحوه وتقدم المعمول اي لقاعدة ان تقدم

قوله والاصح المنع ومحل الخلاف في غير الاستثنائية اما هي فلا يتقدم خبرها اجماعا ومثلها لا يكون كما في مخ اهـ مؤلف

(لا ليس حظر) اي لا يجوز تقديم الخبر على ما دام وما برح وما انفك وما زال وما فتئ فلا يجوز في عجبك ما دام زيد صديقك ان تقول عجبك صديقا ما دام زيد ولا قائما ما زال زيد ثم خبر ليس فيجوز عند بعضهم كقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم لان يوما متعلق بمصروفا وقد تقدم على ليس وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل

المعمول لا يجوز الا حيث يتقدم العامل وقد اجاب عنها المانعون بانه ظرف يتوسع فيه مع ضعف تكونه معمول المعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر اذا كان ظرفا وانه يوما معمول لمحذوف اي الا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا حالا منه مؤسسا وانه مبني على الفتح لاضافته الى جملة يأتيهم وليس مصروفا خبره والضمير في ليس للعذاب مرخ والله اعلم

ما الحجازية

اي ما النافية بدليل قوله الاتي مع بقا النفي واعلم انه لجر والبرعة عزه حروف النفي يجري ليس في العمل وهي ما ولا ولات وان ولكل منها كلام يخصها وانتهر منها على ما لانه عملها بالشروط الاتية مشهور باللغة القوية التي نزل بها التنزيل وانه لا يختص بنكرة ولا بشعر ولا باسم زمان بخلاف اخواتها فان عمل لا بشروطها ماعدا عدم الاقتران بان لانها لا تقترن بها قليل جدا مخصوص بالشعر عند ابن هشام وغيره بل قال ابو حيان لم يرد منه سوى بيت تعز فلا شيء على الارض باقيا ويكون معموليها نكرة ويكون الغالب حذف خبرها حتى قيل ان ذلك لازم واما عمل ان كليس فاقل فلم يحك عنه ابن مالك وانه لم يختص بنكرة ولا بشعر واما لات وان كان عملها باجماع العرب مختصة عن اخواتها بامرين انها لا تعمل الا في اسم حين وان معموليها لا يجتمعان والغالب حذف اسمها فتأمل وانما افردت ما هنا عن باب كان لانها حرف وتلك افعال فان قلت فهلا قدم عليها افعال المقاربة قلت للناظر شبها بباب كان من حيث طلوع عملها الرفع والنصب وكثير الكثرة مجيء خبرها مفردا بخلاف افعال المقاربة ومن حيث موافقتها البعض باب كان معنى وعملا بخلاف افعال المقاربة ص (**قوله** الحجازية) نسبة الى الحجاز مرادا باهله على سبيل المجاز المرسل لعلاقة المحلية او الاستعارة بالكناية حيث شبه الحجاز بالاهل واثبات نسبة ما اليه تخييل ولعل ما ذكره هو المراد بقول العلامة العطار نسبة لاهل الحجاز لانهم هم الذين نطقوا بها عاملة عمل ليس وبلغتهم جاء التنزيل اه او نسبة الى الحجازيين على حد قول الخلاصة

والواحد اذكر ناسبا للجمع ... ما لم يشابه واحدا بالوضع

وعلى حد قولها ايضا ومثله مما حواه احذف ووصفها بالحجازية احتراز عن ما التميمية اي التي نطق بها بنو تميم مهملة وعن الزائدة والموصولة والاستفهامية وغير ذلك (**قوله**

ما الحجازية

(وفي الحجاز) اي في لغة اهل الحجاز فالكلام على حذف مضافين والحصر المستفاد من التقديم نسبي اي بالنسبة لبني تميم والا فكالحجازيين اهل نجد وتهامة في اعمال ما كليس فلا تغتر في قوله وفي الحجاز (قوله ما) اي النافية كما مر مبتدأ وكليس خبره وفي الحجاز متعلق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه ومع بقا نفي حال من الضمير المستتر في كليس (قوله كليس) اي في العمل عند البصريين لقوة شبهها بها في نفي الحال عند الاطلاق والدخول على المعارف والنكرات وزيادة الباء في الخبر والجمود ولذلك قال كليس ولم يقل ككان التي هي ام الباب وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئا ولعل الخافض الباء التي تزاد بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلا وتقدير الحالة وجود الباء فتأمل مخ (قوله في رفع الاسم) بيان لوجه الشبه المراد هنا لان الكلام في العمل كما قدمناه واما الذي قدمناه انفا بقولنا في نفي الحال فهو السبب الحامل على الحاق ما بليس في العمل المذكور وقد يقال انما يتوجه الالحا لو كان عمل ليس لانها من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها الا ان يقال يصح الالحاق بسبب المشابهة في النفي وان لم يكن سبب العمل على طريق قياس الشبه لا قياس العلة فان قلت هذا قياس مع النص وهو ممنوع قلت المنصوص عليه في كلام العرب وجود مرفوع ومنصوب بعدها واما العمل الذي الكلام فيه اعني كون المرفوع اسمها والمنصوب خبرها فليس منصوصا عليه والا لما ساغ للكوفيين ان يختلفوا لما من فلابد من القياس على ليس حتى يثبت ما هو البصريين وبيان ذلك ان ليس عاملة لقيام الدليل على ذلك ككون اسمها وخبرها ضميرين متصلين والضمير لا يتصل الا بعامله فيقاس عليها ما في كون المرفوع اسمها والمنصوب خبرها بجامع النفي في كل وهذا ليس فيه قياس مع النص ولا قياس في اللغة انواعي (قوله ما هذا) اي يوسف على نبينا وعليه السلام وما نافية وهذا اسمها وبشرا خبرها وكذلك ما هن امهاتهم هن اسمها وامهاتهم خبرها منصوب بالكسرة دسوقي (قوله مع بقا نفيه) شروع في شروط عمل ما كليس وذلك لانها حرف لا يختص بقبيل بل تدخل على الاسماء والافعال فانحطت رتبتها

كذا قيل والاولى ان يكون متعلقا بمحذوف حال من الضمير المستتر في الخبر وكذا قوله مع بقا نفي اي ما مثل ليس حال كونها مستعملة في لغة اهل الحجاز وحال كونها ايضا مع بقاء نفيها اه مؤلف

(وفي الحجاز ما كليس مع بقا نفي وترتيب بلا ان مطلقا)

(وفي الحجاز) اي في لغة اهل الحجاز (ما كليس) اي في رفع الاسم ونصب الخبر قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال الله تعالى ما هن امهاتهم (مع بقا نفي)

عن ليس فاشترط الحجازيون لعملها شروطا اربعة ذكر الناظم منها ثلثة والرابع
ان لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها ومع يتحتم اسكان عينه
هنا للوزن وبقايا المقصر للضرورة مصدر مضاف لفاعله وهو نفي قيل الاحسن
ان يقول مع نفي الخبر لان هذه العبارة تشمل صورتين يجب الاهمال فيهما باتفاق
الحجازيين وهما نحو ما زيد قائما الا في الدار ونحو ما زيد غير قائم وعبارة المصنف
لا تشملهما واجيب بان المراد نفي الخبر فلا يضر الانتقاض فيما ذكر افاده من عشر سهم
(قوله فلو انتقض النفي) اي نفي الخبر لا معموله كما تقدم ولا متعلقات الاسم
نحو ما التوم الا زيد اقائمون على ما يحمه يس قال ينبغي ان لا يبطل عملها (قوله
بالا) في مفهومه تفصيل اذ الانتقاض بما اخرى نافية موسسة كالانتقاض بالا
انبابي وكذا التقض بانما على ما في جمع الجوامع ولم يمثل في شرحه له فانظر مثاله
يس (قوله بطل العمل) اي عمل ما لبطلان معنى ليس فيها كما في (قوله وما محمد
الا رسول) اي برفع رسول وواحدة على انهما خبران للمبتدأ الا ينصبهما لاقتران
الخبر بالا عدوي (قوله وما امرنا الا واحدة) المراد بالامر ضد النهي اي وما
امرنا الشيء بزيد وجوده الا امرة واحدة اي مرة واحدة فالامر لا يتكرر الا مر كلمح بالبصر
في السرعة وهي قولنا كن فيوجد كما في تفسير الجلالين وفي الخازن اي وما امرنا الا مرة
واحدة وقيل معناه وما امرنا للشيء اذا اردنا تكوينه الا كلمة واحدة كن فيكون
لا مراجعة فيها اه (قوله ترتيب) اي وبقاء ترتيب كما في مخ فهو معطوف على نفي
(قوله بان لا يتقدم الخ) تصوير للترتيب اي وترتيب مصور بما ذكر وقوله على الاسم
تبين بيان لانه لا يجوز تقديمه على ما لانه لها الصدر فلا يتقدم ما في حيزها عليها
(قوله لم تعمل) اي خلافا للفراء وان كان ظرفا او مجرورا خلافا لابن عصفور لانها عامل
ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف يس (قوله نحو ما قائم زيد) اي على جعل قائم
خبرا اما على جعله مبتدأ لرفعه المكتفي به فلا اشكال في بقاء العمل لبقاء الترتيب
والمرفوع في هذه الحالة فاعل بالوصف اغني عن خبر ماص (قوله بلا ان)
اي المكسورة الهمزة المخففة النون كما في شرح الملة والجار والمجرور حال ثانية من ضمير
ما المستكن في كليس اي حال كونها غير مقترنة بان ايضا (قوله فان اقترنت)

فلو انتقض النفي بالا
بطل العمل نحو وما محمد
الا رسول وما امرنا
الا واحدة (وترتيب)
بان لا يتقدم خبرها
على الاسم فلو تقدم
خبرها لم تعمل نحو ما
قائم زيد (بلا ان)
فان اقترنت بان

ثالثة على ما مر اه
مؤلف

اجماعا

اي ما وهذا التعبير اولى من تعبيرهم باقتران اسمها بان اذ المقترن بها ليس اسمها
نعم المراد باقترانها بها اخذا من التعليل وجود ان بعدها وان اقترن باحدهما دون
الآخر فيما اذا فصل بين ما والاسم معمول الخبر نحو ما بي انت معنيا افاده يس (**قوله**
بطل العمل) اي لان ان بعدها شبهها بليس لكونها لا تليها اصلا ولم تنتف ما ان تخطيها مع
وفي الرضي للفصل بينها وبين معموليها بغير الظرف اهـ (**قوله** فما ان طبنا) اي عادتنا
والجبن خلاف الشجاعة والمنايا جمع منية الموت والدولة النصرة في الحرب بمعنى
الغلبة وقوله منايانا اي قدر الله علينا بالمنايا التي لمن ن الكثرة ودولة اخرين اي
ومجيء تنادولة اخرينا اي بحرب قوم اخرين دسوقي على المغني فمنايانا مفعول الفعل
مقدر ودولة فاعل لمقدر ايضا واخرين بفتح الخاء كما ضبطه الرضي بالقلم (**قوله**
مطلقا) حال من ان اي سواء كانت زائدة كافة او نافية مؤنسة فانهما تضران في عمل
ما بخلاف النافية المؤكدة لما فانها لا تضر لانها توكيد لفظي بالمرادف هكذا يستفاد
من شروح الالفية وغيرها وفيه ان الزائد في الكلام هو المسوق لمحض التوكيد فلا
يظهر حينئذ بين الاولى والثالثة فرق قال الشهاب القاسمي ثم يقال الزائد في الكلام
لتاكيد الكلام لا للتاكيد بخصوص ما بخلاف النافية فانها لتخصيص ما فبينهما فرق
يس (**قوله** سواء قلنا الخ) بيان لمعنى الاطلاق ولكن فيه ايهام ان العازلة
لعمل ما هي الزائدة فقط عند البصريين مع ان النافية المؤنسة ايضا عازلة
عندهم لكافة مناه آنفا وان ان هي العازلة عند الكوفيين مع انهم يقولون
ان ما لا عمل لها وان لم تقترن بان اصلا لكافة مناه اولا ورقه يجاب بان المراد
بيان ان ما شمله الاطلاق انما هي ان الزائدة والنافية اي المؤكدة لما ياتي اما
المؤنسة فقد علم شرطية انتفائها من قوله مع بقاء نفيها لانها لنقضه وغاية الامر انه ا
كل وليس مما شمله الاطلاق الى القائلين به وان لم يكن القول به عندهم قال شيخنا قلت
هذا يخالف ما مر عن شروح الالفية وغيرها من ان النافية المؤكدة لا تضر الا ان
يقال انه جرى على طريقة الرضي في اثبات العمل مع انه مطلقا شاذ لا يقاس عليه لانها
تشابه ان النافية اي المؤنسة لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل
النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي ما هنا ما قاله الرضي في تعليل العمل

بطل العمل كقوله
فما ان طبنا جبن
ولكن منايانا ودولة
اخرينا وقوله بني
غدانة ما ان انتم
ذهب ولا صريف
ولكن انتم خزف
(مطلقا) اي سواء
قلنا ان ان بعد
ما زائدة كافة كما
هو عند البصريين

ثم قال وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة انتم بنصب ذهبا اهـ فاذا تاملت ما قاله مع قول شراح الالفية وغيرهم ان هذه الرواية مخرجة على ان ان نافية مؤكدة لما وان هذا التخريج مبني على قول الكوفيين ان ان بعد ما نافية مؤكدة يتضح لك ما ذكرناه (**قوله** او قلنا انها نافية) اي مؤكدة بدليل قوله كالكوفيين اذ هي المؤكدة عندهم كما علمت انفا ويحتمل ان المراد بقوله كالكوفيين اي في مطلق كونها نافية سواء المؤكدة او المؤسسة فتأمل (**قوله** واما بنو تميم) اي وهو القياس لا مر (**قوله** شيئا) اي من الاعمال فهو نائب عن المفعول المطلق ليعملون (**قوله** ويقرؤون) لعل المراد ان هذا مقتضى لغتهم لا انهم يقرؤون ذلك حقيقة لان القراءة سنة متبعة فلا يجوز مخالفتها وان وافق العربية نعم ان بلغهم هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم كانت جائزة ومقروءا به حقيقة فتدبر حيا هي وفي مخ وبها اي بلغة تميم قرأ ابن مسعود ما هذا ابشر ونقل عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع اهـ والله تعالى اعلم

افعال المقاربة

لم يقل كاد واخواتها اذ لا دليل على امية كاد بخلاف كان لما مر قيل المراد اصل القرب لسا فى الحقيقة المفاعلة لان للخير فقط وقد يقال يلزم لو منعها القرب للخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وهذه الافعال ككان في العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع ولذلك عقبها بها على ما مر وتخالفها في ان خبرها لا يكون الا مضارعا وندر مجيء غيره وفي كون الخبر لا يرفع الا ضميرا اسمها الا ان خبر عسى يرفع السببي ايضا وفي ان الخبر لا يتقدم عليها اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بان وفي انها لا تزاد بخلاف كان في الجميع ولذا افردت عنها بباب **اعلم** ان هذه الافعال تسمى افعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هي على ثلاثة اقسام احدها ما دل على المقاربة وهي كاد وكرب واوشك واولي والمر والثاني ما دلت على الرجاء وهي عسى وحرى واخلولق والثالث ولم يذكره الناظم هنا اصلا ما دل على الشروع وهي جعل وطفق واخذ وانشأ فتسميتها بذلك تغليب اي غلب بعض افعال الباب لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على انه قيل ان الجميع للمقاربة اذ رجاء الفعل

او قلنا انها نافية
كالكوفيين واما بنو
تميم فلا يعملون
ما شيئا ويقولون
ما زيد قائم ويقرؤون
ما هذا ابشر

❋ افعال المقاربة ❋

(ويرجح) اقترانه او شكت عسى
بان وفي كاد كربتا عكسا

خبر

قوله اذا قيل) نائب فاعله محذوف للعلم به اي لهم وجملة هاتوا في محل نصب مقول على ما قاله الجبارى وفي محل رفع على انه النائب على ما قاله العدوي في الفتح اهـ مؤلف

قريب فرتبته بعد حصوله والشروع فيه يلزمه القرب منه فلذا تغليبا افاده م خ (قوله يرجح فيه) اعلم ان خبر افعال الباب اربعة اقسام ما يجب اقترانه بان وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو افعال الشروع ولم يذكرها المصنف وما يغلب اقترانه وهو عسى واوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب ويرجح بالبناء للمفعول واقتران نائب الفاعل (قوله خبر اوشك) اشار به الى ان في الكلام حذف مضاف (قوله عسى) عطف على اوشك بحذف العاطف (قوله بان) بفتح الهمزة اي المصدرية وانما رجح اقتران خبر عسى بان لان الترجي مستقبل فناسبه ان لانها للاستقبال فتكون تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال وانما وجب في اختيها حرى واخلولق مع ان الثلاثة للرجاء المختص بالاستقبال لان عسى هي الاصل والشهيرة فيه فاغتنت عن لزوم ان بخلافهما ولما اوشك على ما ذكره الشاطبي من انها للرجاء كعسى فظاهر لكن حقها اللزوم اما كاختي عسى اذ لم تشتهر في الرجاء اشتهار عسى واما اذا جعلت للمقاربة كما ذكرناه اولا فحقها ان تكون كاختيها كاد وكرب في رجحان التجرد ولكن لما كان اصل وضعها للسرعة ثم عرض استعمالها في القرب لترتبه على الاسراع خالفتهما لذلك افاده م خ (قوله في الفعل المضارع) في بمعنى من البيانية متعلق بمحذوف حال من المضاف المقدر اي حال كون خبرهما اي وغيرهما من افعال الباب كما مر كائنا من الفعل المضارع واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز واجيب بانه من باب زيد عدل او على تقدير مضاف قبل الاسم او الخبر اي عسى امر زيد الفعل او عسى زيد صاحب الفعل ولذا يقال في الباقي عدوي (قوله ولو سئل) بالبناء للمفعول والناس نائب فاعله مفعوله الاول في التراب مفعوله الثاني ولما وشكوا جواب لو وذكر اللام في الجواب المثبت قليل بخلاف المنفي ومفعول هاتوا محذوف اي التراب وجواب اذا محذوف ايضا لدلالة ما قبله اي فاوشكوا والجملة معترضة بين اسم اوشك وخبرها وهو ان يملوا قصد بها بيان السؤال في قوله ولو سئل الخ ويملوا مضارع مل من الملل او من باب تعب اذا سأم وضجر ومفعول يمنعوا محذوف اي الاعطاء وروي فيمنعوا عطفا على يملوا والمعنى انه اذا طلب من الناس التراب الذي هو اقل الاشياء قيمة بل لا قيمة له وقيل

(يرجح اقترانه) خبر (اوشك) وخبر (عسى بان) في الفعل المضارع نحو عسى الله ان ياتي بالفتح وكقوله

ابا مالك لا تسأل الناس والتمس بكفيك فضل الله فالفضل اوسع ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا وقد يجيء خبرهما بلا ان نحو

لمهم رها انواترابا المقربوا من السآمة وعدم الاعطاء وبندر النائل

لا تسألن مرابنا ادم حاجة　　وسل الذي ابوابه لا تحجب

الله يغضب ان تركت سؤاله　　وابن آدم حين يسئل يغضب

والشاهد في اوشك حيث قرن الخبر بان (قوله كقوله) اي هدبة بن خشرم العذري كان شاعرا عظيما من بادية الحجاز وكان قد قتل ابن عمه زيادة بن زيد العذري فحبسه معاوية بالمدينة الي ان يبلغ ابن زيادة فلبث مغير يوم قتله فلما حبس زاره في الحبس صديق له يقال له ابو غير فقال هذه القصيدة واولها

طربت وانت احيانا طروب　　وكيف وقد تغشاك المشيب

يجد النائي ذكرك في فؤادي　　اذا ذهلت عن النائي القلوب

يؤرقني اكتآب ابي نمير　　فقلبي من كآبته كئيب

فقلت له هداك الله مهلا　　وخير القول ذو اللب المصيب

عسي الكرب الذي امسيت فيه　　يكون وراءه فرج قريب　　وبعده

فيأمن خائف ويفك عان　　ويأتي اهله النائي الغريب

(قوله الكرب) بفتح الكاف وسكون الراء الهم والحزن وامسيت بضم التاء ويروي بفتحها علي انه جرد من نفسه شخصا يخاطبه واسم يكون ضمير الكرب و جملة وراءه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لما مر وقيل الاحسن جعل وراءه متعلقا بيكون تامة وفرج فاعلها لانه لا يشترط في المسبي ان يكون مضافا لضمير الاسم بل يكفي ملابسة للضمير باي وجه كالهاء في وراءه ويؤيده ان القصد الحكم بوجود الفرج عقب كربه لا بوجود الكرب لانه حاصل مرخ والشاهد في قوله يكون حيث جرد خبر عسي من ان وهو قليل (قوله كربت) بفتح الراء علي المشهور ونقل كسرها وبضم التاء علي ماهو الرواية عن المشايخ ويجوز فتحها وكسرها وهي عطف علي كاد بحذف العاطف (قوله عكسا) بفتح العين وسكون الكاف مصدر لفعل المقدر كما في الشرح وفي كاد متعلق بذلك المقدر ويجوز ضم العين وكسر الكاف علي انه ماض مبني للمفعول وبه يتعلق الظرف وعلي كل فهو من البيت تامة والضرب مثلها علي الثاني ومقطوع علي الاول والقطع وهو حذف ساكن

كقوله عسي الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب (وفي كاد كربت عكسا) اي يعكس عكسا

المتن

الوتد المجموع واسكان ما قبله فيكون مستفعلن مستفعلن جائز في هذا البحر (قوله اي يعكس) اي الحكم الذي هو ترجيح اقتران الخبر بان فيكون المرجح عدم الاقتران (قوله اي الراجح فيه) تفريع علي العكس اي الكثير في خبرها التجرد فان لا انهما وضعا علي قرب الخبر فكانه مشروع فيه حالا لا مستقبل وقرن بها قليلا نظرا لاصلها من استقبال الخبر وان كان قريبا (قوله وان تلا) اعلم ان عسي واوشك واخلولق علي نقل المرادي والاشموني وغيرهما واقتصر ابن عقيل وغيره علي عسي والمصنف علي الاوليين اختصت من بين افعال الباب بانها اذا تقدم عليها اسم جاز ان يضمر فيها ضميره وهذه لغة تميم وجاز تجريدها عن الضمير وهذه لغة الحجاز ويظهر ذلك في التأنيث والتثنية والجمع واما غيرها من افعال الباب فيجب الاضمار فيه وتلا مجزوم علي حذف الياء بان الشرطية من ولي الشيء يلي اذا تبع ما قبله والاولتان فاعله ثم جردهما جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وقد يهما متعلق بارفع ومضمرا مفعوله والجملة معطوفة باو علي جملة جردهما (قوله اي تبع) اي بان يذكر الاسم الظاهر قبلهما لفظا كما مثله او رتبة كما في عسي ان يقوم زيد علي جعل زيد مبتدأ مؤخرا ويشكل عليه انه يلزم التباس المبتدأ بالفاعل وقد تحرز وا منه كما مر في باب المبتدأ اصر ويجاب بان باب النواسخ يجوز فيه ما امتنع في غيره كما نقله السيد البليدي عن الشيخ يحيي ولعل وجهه ان تعلية النواسخ لنقصها كلا ذعلية انيابي (قوله الاولتان) اي عسي واوشك من الافعال المذكورة هنا والا فاخلولق كذلك علي ما مر (قوله جردهما عن الضمير) اي علي لغة الحجاز فهو الافصح ولذا قدمه (قوله اي جاز اسنادهما في) وهما حينئذ تامتان وان يفعل فاعلهما ولا خبر لهما عند الجمهور وناقصتان وان يفعل سد مسد مفعوليهما كما سد مسد المفعولين في لحسب الناس ان يتركوا عند ابن مالك وكلامه محتمل لهما فمعني قوله مكتفي به علي الاول مكتفي بان يفعل عن ان يكون لهما خبر لتمامهما وهو الظاهر وعلي الثاني مكتفي به عن اسم وخبر لفظا لسده مسدهما افاده مس (قوله او بهما ارفع مضمرا) اي علي لغة تميم (قوله ويجعل ان يفعل خبرا) اي لهما فهو في موضع نصب بهما ويجعل مصدر معطوف علي اسنادهما الا (قوله اي قاربت) تقدم ما فيه والظاهر انه مبني علي ما تقدم في فوائد الجامي من ان ان يفعل

اي الراجح في خبرهما التجرد عن ان نحو يكاد البرق يخطف ابصارهم ونحو كرب زيد يضرب

(وان تلا الاولتان مظهرا جردهما او بهما ارفع مضمرا)

(وان تلا) اي تبع (الاولتان) اي عسي واوشك اسما مظهرا قبلهما (جردهما) عن الضمير اي جاز اسنادهما الي ان يفعل مكتفي به نحو زيد عسي ان يخرج والزيدان عسي ان يخرجا والزيدون عسي ان يخرجوا (او بهما) اي عسي واوشك (ارفع مضمرا) اي جاز اسنادهما الي ضمير ذلك الاسم ويجعل ان يفعل خبرا نحو هند عست ان تفعل اي قاربت والزيدان عسيا ان يخرجا والزيدون

مشبه بالمفعول فتنبه وارجع (قوله عسيوا) المقرواب عسوا بالياء كما في بعض النسخ والله اعلم

ظن وأخواتها

لا يظهر دليل على اسمية ظنّ وحسب وعلم وغيرها الا انها اصلا افعال القلوب والمنقول اذ غيرهما لا ينصب المفعولين الا اذا كان بمعناهما افادة الاسمية وغيرهم ما ذكر في التحليل لا يظهر دليل على اسميتها الافعال التحويلية فانظر هنا هو القسم الثالث من الافعال الناسخة وتنقسم الى قسمين احدهما افعال القلوب والثاني افعال التحويل اما الاولى فتنقسم الى اربعة اقسام احدها ما لليقين فقط وذكر المصنف منها الفى ووجد والثاني ما للرجحان فقط وذكر منها عدّ وحجا وزعم والثالث ما لليقين غالبا وذكر منها علم ورأى والرابع للرجحان غالبا وذكر منها ظنّ وحسب وخال (قوله مبتدأ وخبر) المراد الجنس الصادق بالبعض لان افعال هذا الباب لا تدخل على ما لا يدخل عليه كان الا اسم الاستفهام او المضاف اليه فيجوز هنا مقدمًا على انه مفعول اول كايهم ظننت افضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وان الخبر فيكون استفهاما في البابين كاين كنت واين ظننت زيدا قيل وقصد الجنس هو المسوّغ للابتداء بقوله التمرة خير من جرادة وفيه ان المنتصب لا يكون الّا ما في الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في ضمن الفرد ولو قلنا بهذا وكان المراد الجنس في ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المنتصب هو الافراد لان الحاكم على شئ باعتبار شئ آخر حاكم على الشئ الآخر فاذا لا دخل للجنس في التسويغ بخلاف تمرة خير من جرادة لان الحاكم على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوّغ التنويع اي تنويع المبتدأ او الخبر الى انهما يكونان مرفوعين والى انهما يكونان مختلفين والى انهما يكونان منصوبين فان قلت نحو حسبت زيدا اسدا او صيرت الطين خزفا ليس اصلهما المبتدأ او الخبر اذ لا يقال زيد عمرو ولا الطين خزف لعدم صحة الاخبار اجيب بانه يصح في الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفي الثاني باعتبار الاول مع (قوله ذو نصب) خبر لقوله مبتدأ او خبر باعتبار كل واحد اي كل واحد من المبتدأ او الخبر ذو نصب له اي هذه الافعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ او الخبر فتنصبهما مفعولين (قوله بفعل تحويل)

عسوا ان يكرهوا

* ظن واخواتها

(مبتدأ وخبر ذو نصب
بفعل تحويل وفعل قلب)

(مبتدأ وخبر ذو نصب
بفعل تحويل)

متعلق

متعلق بنصب وفعل في الموضعين مفرد مضاف تعم والاضافة في الاول من اضافة الدال الي المدلول اي بفعل يدل علي التحول من صفة الي اخري وفي الثاني من اضافة الشيء الي محله لوله كما سيبين (**قوله** اي الذي يفيده الخ) اي ولهذا اسمي بذلك وقوله في الخبر اي في ثبوته للمخبر عنه وتحويلا صاحبه اي المخبر وهو المخبر عنه واليه اي الخبر اي انتقاله من حاله الي حالة هي الخبر (**قوله** وهي) اي فعل التحويل ثمانية علي ما ذكر هنا وزاد بعضهم ضرب العامل في مثل كضرب الله مثلا عبدا وبنيه (**قوله** جعل) اي بمعني صير ويأتي بمعني اوجد واوجب فتتعدي لواحد بنفسها وانشأ فيكون من افعال الشروع وقد مضي الكلام عليها واعتقد فيكون من افعال القلوب الاشموني (**قوله** صير) مضعف صار اخت كان ورديفتها الي بالهمزة بدل التضعيف وقيل اصار واما صير بمعني نقل فمضعف صار اللازم بمعني انتقل وليست من افعال الباب من (**قوله** ووهب) هو بهذا المعني لازم المضي لانه انما سمع في مثل والامثال لا يتصرف فيها تصريح (**قوله** نحو فجعلناه الخ) اي نحو قوله تعالي وقدمنا الي ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثاني والهباء غبار يري في شعاع الشمس عدوي (**قوله** ونحو لو يردونكم الخ) اي قوله تعالي ود كثير من اهل الكتاب لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا فكم مفعول اول وكفارا مفعول ثان (**قوله** نحو وتركهم الخ) اي قوله تعالي ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات فهم مفعول اول وفي ظلمات مفعول ثان (**قوله** ونحو لتخذت الخ) اي قوله تعالي قال اي موسي للخضر علي نبينا وعليهما السلام لو شئت لتخذت بفتح تاء المخاطب فيهما عليه اي علي اقامة الجدار اجرا اي جعلا حيث لم يضيفونا مع حاجتنا الي الطعام وفي قراءة لاتخذت الخ وعلي كل تقتضي الشارح انه بمعني صير فمفعوله الاول اجرا والثاني عليه لكن فسرها البيضاوي بقوله لاخذت فتأمل مخ (**قوله** اي الذي يفيده في الخبر) اي في وقوعه للمخبر عنه كما في من عن سم وفي متعلق بحذوف حال من يقينا لا بيقينه اذ المعني له اذ المراد الهضاف الذي هو الوقوع اما اذا اقتد ربا له نحو ايقينا متعلق اليقين لا الافادة بدليل قوله الاتي او رجحان وقوع فتدبر

اي الذي يفيده في الخبر تحويلا صاحبه اليه وهي جعل وصير ووهب وتخذ واتخذ وعد وترك ورد نحو فجعلناه هباء منثورا ونحو لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا ونحو وتركهم في ظلمات لا يبصرون ونحو لتخذت عليه اجرا ونحو اتخذ الله ابرهيم خليلا ونحو صيرت زيدا اسدا يفك ونحو وهبني الله فداك (وفعل قلب) اي الذي يفيد في الخبر

(قوله يقينا) اي قطعا وغالبا وكذا يقال في قوله او رجحان وقوع فلا يرد ان الاقسام اربعة كما مر واليقين والرجحان محلهما القلب فمعاني هذه الافعال اي المتضمنة قائمة بالقلب ولذا سميت افعال القلوب (قوله او رجحان وقوع) اي رجحانا في وقوع الخبر للمخبر عنه فالاضافة للاتساع (قوله ظن) مفعول لاعني مقدر او بدل من محل قلبا او عطف بيان عليها او خبر لمقدر هو وعلى كل فهو للبيان لان افعال القلوب ليست كلها تنصب المبتدأ او الخبر اذ منها ما لا ينصب الا مفعولا واحدا نحو عرف وفهم ومنها لازم كجبن وحزن فلما كانت افعال القلوب كثيرة وليست كلها عاملة هذا العمل والمفرد المضاف يعم كلا مرتبتها ما اراده منها بقوله ظن الخ اي اعني بفعل القلب العامل هذا العمل ظن وما عطف عليها بحذف العواطف (قوله لا بمعنى اتهم) اي لانها حينئذ متعدية لواحد قال في الخلاصة لعلم عرفان وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمة والاتهام ان تجعل شخصا في موضع الظن التي بسبب (قوله نحو واني لاظنك الخ) مثال الظن المتعدية لمفعولين فالكاف مفعول اول ومثبورا اي مصروفا عن الخير مطبوعا على الشر او هالكا كما للبيضاوي مفعول ثان (قوله حسبت) بكسر السين بمعنى ظنت كما مر والاكثر في مضارعها الكسر ايضا ويقل الفتح وهو القياس ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمحسبة بفتح السين وكسرها بخلافها بمعنى عد كما تأتي فانها من باب نصر ومصدرها حسب كنصر او حسبانا بالضم والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسرهن فهي حينئذ تتعدى لواحد وفي تعبيره بحسبت ووجدت بضم التاء فيهما كما هو الرواية عن المشائخ مساهلة حمله عليها ظهور المراد افاده العطار اي والا فالناسخ هو نفس من حسب ووجد (قوله لا بمعنى صار) اي صار احسب اي ذا شقرة وبياض وحمرة فهي لازمة تقول حسب زيد اي صار احسب اي احمر لونه وابيض كالبرص عطار (قوله نحو لا تحسبوه الخ) مثال الحسب الناصبة لمفعولين (قوله عد) اي ظن وزنا (قوله لا بمعنى حسب) اي بفتح السين فهي متعدية لواحد كهي بمعنى يقال عددت المال او حسبته (قوله كقوله الخ) مثال لعد المتعدية لاثنين وقوله لا اعد بضم العين مضارع للمتكلم والاقتار

يقينا او رجحان وقوع

ظن حسبت عد الفي علما

فالركوب خار بدت زعما

(ظن) لا بمعنى اتهم نحو اني لاظنك يا فرعون مثبورا (حسبت) لا بمعنى ما نحو لا تحسبوه شرا لكم (عد) لا بمعنى حسب كقوله لا اعد الاقتار عدما ولكن فقد من قد فقدته الاعدام

بكسر الهمزة اي ضيق النفقة علي العيال مصدر من اقتر اقتاراً كاكرم اكراماً مفعول
اول وعدما بضم العين وسكون الدال اي فقراً مفعول ثان والباعد امر الا فتقار
(قوله الغي) قال اللقاني دلالة الغي ووجد علي اليقين بالالتزام لانهما الاثابة
الشيء علي صفة فاذا وجدته علي صفة لزم ان تعلم عليها ان لم يكن معلوماً
وكان عليه ان يقول لا بمعني اصاب والا تعدت لواحد نحو مناع مالي ثمر الغيث اي
اصبته دون شيء قال فائدة لا يستعمل الغي الا مزيداً (قوله قد جربوه) اي
اختبروه والروح بفتح الراء المهملة وسكون الواو والخوف ولعل المراد سببه
كالحرب وقوله فلا يلوي بالبناء للمفعول فلوي عليه يلوي عطف اوانتظر
اوفر الوي صار اليه افاده القاموس والفاء للسببية اي فبسبب الغائه المغيث
عند عموم الروح لا يلوي علي احد سواه (قوله عاما) بفتح فكسر وانما
بفتحتين فمتعدية لواحد بمعني شق شفته العليا كما في القاموس (قوله
لا بمعني عرف) اي ولا في قولهم علم الرجل يعلم علماً كفرح اذا انشقت شفته
العليا فهو اعلم والانثي في الاول متعدية لواحد وفي الثاني لازمة انتهي (
قوله نحوه) مثال العالم المتعدية للاثنين (قوله خال) اي ماضي يخال لا يخول
بمعني تكبر وتعهد ولذا قال لا بمعني تكبر اي او تعهد ولا بمعني ظلع فرباب نفع اي
عرج في مشيه او عوج او صار ذا خال فانها في ذلك كلها لازمة ولا بمعني ابصر لانها متعدية
لواحد (قوله نحو خلتة) مثال لخال المتعدية للاثنين (قوله لا بمعني ابصر)
اي او ضرب نحو رأيت الصيد اي ضربت رئته او اشار نحو رأي زيد كذا اي اشار
به فهي متعدية لواحد وانما بمعني رأي المذهب تتعدي بها تارة للاثنين وتارة
لواحد والحاصلية كالعاملية قال في الخلاصة

ولرأي الرؤيا انم ما لعلما … طالب مفعولين من قبل انتمي

(قوله انهم يرونه) مثال لرأي المتعدية للاثنين اي يظنون البعث ممتنعا
ونعلمه واقعا لان العرب تستعمل البعد في النفي والقرب في الوقوع ففي
في الاية للرجحان واليقين (قوله لا بمعني قصد) اي اورد او ساق او ينطاق
كنمر او غلب في المحاجاة فالمتعدية لواحد ولا بمعني انتام او جبل او رقف والا فلازمة

(الغي) كقوله قد جربوه فالفوه المغيث اذا ما الروح عم فلا يلوي علي احد (عاما) لا بمعني عرف نحو فان علمتموهن مؤمنات (خال) لا بمعني تكبر نحو خلت زيداً فاضلا (رأي) لا بمعني ابصر نحو انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً (حجا) لا بمعني قصد

(**قوله** كقوله قد كنت الخ) مثال لحجا المتعدي لاثنين والخائفة بتنوين الخائف اضافة وثقة مفعوله اي موثوقا به او بالاضافة اي اخا وثوق والملمات جمع ملمة الحوادث النازلات فاعل الم اي نزلت ومعنى البيت كنت اظن اباعمرو اخا ثقة بالحزم حتى نزلت بنا يوما حوادث الدهر فوجدته غير ثقة ولم يذكر احد من النحاة ان الحجا يجيء متعديا الى مفعولين غير ابن مالك وتبعه المصنف رحمه الله (**قوله** لا بمعنى اصاب) اي ولا تعدت لواحد ومصدرها الوجدان بكسر الواو وقيل والوجود ايضا ولا بمعنى استغنى او حقد او حزن بكسر العين فيهما ولا فلازمة ومصدر الاولى وجد بتثليث الواو والثانية وجد بفتحها والثالثة موجدة بفتح الميم وكسر الجيم (**قوله** نحو تجدوه الخ) مثال لوجد المتعدية لاثنين ومصدرها الوجدان فالهاء مفعول اول وخيرا مفعول ثان وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب تصريح (**قوله** زعما) مصدرها الزعم بتثليث الزاي وهي للرجحان فقط كما مر اي على قول السيرافي الزعم قول مع اعتقاد صح او لا اما على قول الجرجاني انه قول مع علم فمن افعال اليقين وقال ابن الانباري انه تستعمل في القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب اي هذه اللفظة مركب الكذب فعلى هذا لا تكون من افعال القلوب الا اذا كان فلان معتقدا ما قاله اه (**قوله** لا بمعنى كفل) اي ولا بمعنى رأس اي شرف وساد ولا تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن او هزل بصيغة المجهول من الهزال ولا فلازمة اما الهزل منه الجد فيبنى للفاعل (**قوله** كقوله زعمتني الخ) مثال لزعم المتعدية لاثنين ويهاب بكسر اللام الذي يدرج في المشي درجا رويدا تصريح وفي من اي يمشي متمهلا اه (**قوله** ويلغى الخ) اعلم ان لهذه الافعال ثلاثة احكام احدها الاعمال وهو الاصل الواقع في جميع افعال الباب والثاني جواز الالغاء لمانع معنوي لوجوب العمل وهو ضعف العامل بتوسطه او تأخره والثالث وجوب التعليق لمانع لفظي وهو اعتراض ماله صدر الكلام وهما مختصان بافعال القلوب المتصرفة بخلاف هب وتعلم اللازمتين لصيغة الامر ولم يذكرهما المصنف هنا وبخلاف افعال التحويل وغيرها من سائر الافعال المتعدية فلا يكون فيهما الغاء ولا تعليق وذلك لان القلبية لا تقوى على التأثير في الذوات لضعفها

كقوله قد كنت احجو
اباعمرو اخا ثقة حتى
الم بنا يوما ملمات

(وجدت) لا بمعنى
اصبت نحو تجدوه
عند الله هو خيرا

(زعما) لا بمعنى كفل
كقوله زعمتني شيخا
ولست بشيخ انما الشيخ
من يدب دبيبا

ويلغي الالغاء ازحلوتا
علقت حيث مصدر فصل

(ويلغى الالغاء) اي
الاهمال (ان جاءت)

لاذ

لان معانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهي القلب وانما تؤثر في الاحد اذ المانع
من مفاعيلها الثانية فعلقت والمغيث ومنع من ذلك في هب وتعلم لزوم لفظهما
حالة واحدة فناسب كون جملهما كذلك ولا كذلك افعال التحويل وغيرها لقوتها
لانها تؤثر في الذوات والمراد بالقبح عدم الجواز كما يشير اليه الشارح (قوله
اي هذه الافعال) اي القلبية المذكورة هنا (قوله ان جائت) ان حرف شرط
جوابها محذوف لدليل ما قبلها ولمضي فعلها لما انهما شرطان لحذف قياسا في الالفيا
اي ان جائت هذه الافعال اول يقبح الغائها هذا علي مذهب البصريين من امتناع
تقديم الجواب اما علي مذهب الكوفيين فالجواب يقبح المتقدم ولا حذف (
قوله اول) جمع اولي انثى اول بمعني اسبق افعل تفضيل لا فعل له من لفظه او جار
مجراه في تجرده من التاء وتلو من له خلاف وعلي كل فيمنع من الصرف للوصفية
ووزن الفعل لا بمعني سابق منونا للتأنيث اولة للاولي واعترض بان حق افعل
التفضيل او ما في حكمه ان لا يؤنث ولا يجمع الا مقرونا بال او مضافا لمعرفة واجيب
بانه معدول عن الاول كذا قيل وفيه انه في كلامه نكرة لكونه حالا من فاعل جائت
فكيف يعدل عن المعرفة مع انه ليس بمعناه فالتحقيق انه عدل عن اول مرادا به
جمع المؤنث لما ذكر من ان حق افعل التفضيل في حال تجرده من ال والاضافة
الافراد والتذكير في جميع الاحوال قال في الخلاصة

وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا

(قوله علي المبتدا أو الخبر) اي وغيرهما فان تقدم عليها شيء مما يتعلق
بالجملة غيرهما كمتي ظننت زيدا قائما فقيل يرجح الاعمال وقيل يجب فعلي
الاول ظاهر المتن وعلي الثاني حل الشارح بان يجعل معني قوله اول متقدمة
علي المفعولين سواء تقدم عليها شيء ام لا (قوله لم يجز الاهمال) اي
فان جاء من لسان العرب ما يوهم الغاء المتقدمة اول علي اضمار ضمير الشان
مفعولا اول والجملة في موضع الثاني فيكون من باب الاعمال او علي تقدير
لام الابتداء فيكون من باب التعليق (قوله خلافا للكوفيين) ويتبعهم
ابو بكر الزبيدي فانهم اجازوا الغاء المتقدمة فلا يحتاجون الي تأويل ما ورد

هذه الافعال (اوله) اي اذا تقدمت هذه الافعال علي المبتدأ أو الخبر لم يجز الاهمال بل يجب الاعمال عند البصريين ولا تقول ظننت زيد قائم بالرفع خلافا للكوفيين وأما اذا توسطت هذه الافعال

(قوله بين المفعولين) الاولى التعبير بين المبتدأ والخبر باعتبار الاول (قوله جاز الالغاء) اي بشرط عدم انتفاء الفعل والا تعين الاعمال كزيدا قائما لم اظن لان الغائه حينئذ يوهم ان ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى الى المفعولين ويشترط ايضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والا وجب الالغاء كزيد قائم ظني غالب لامتناع عمل المصدر متأخرا ونحو لزيد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها ونبه بقوله جاز الالغاء على انه ليس بلازم بل هو جائز فحيث جاز الالغاء جاز الاعمال فهما سيان وهو كذلك في صورة التوسط على قول لان الفعل لما ضعف بالتوسط قاوم العامل المعنوي وهو الابتداء وقيل الاعمال احسن لقوة اللفظي وان توسط وعليه فالمراد الجواز مع مرجوحية اما في صورة التأخر فالمراد الجواز بارجحية اتفاقا (قوله القوم في اثري) من بحر الكامل عروضه تامة وضربه مقطوع ودخله من الزحاف الاضمار في الجزئين الاولين من الشطر الاول والجزء الاول من الشطر الثاني القوم مبتدأ وفي اثري في محل رفع خبر وظننت ملغاة باتفاق النحاة ومفعولا ظننت الثانية محذوفان اي ما ظننته موجودا او فقد ظفرت جواب فاذ يكن وخابوا عطف على ظفرت (قوله وعلقته) عطف على قوله ويجيء الالغاء والمراد علقت وجوبا كما مر فالتعليق حكمه اللزوم الا اذا كان المعلق في المفعول الثاني فيجوز نصب الاول بالاعمال ورفعه بالتعليق (قوله حيث) ظرف للامكان الاعتباري وناصبها علقت اي علقت الافعال القلبية في كل تركيب فصل مصدر بينها وبين معمولها فيه فلا حاجة لجعلها للزمان على رأي الاخفش بل ولا لتضمنها معنى الشرط كما قيل (قوله مصدر) مبتدأ او جملة فصل خبره والمسوغ كونه فاعلا في المعنى وقوله اي ما له صدر الكلام اي دالا على نوع الكلام وهو واحد من عشرة احدها لام الابتداء الثاني لام جواب القسم الثالث الاستفهام سواء الحرف والاسم سواء العمدة او الفضلة او المضاف اليه الرابع ما النافية الخامس والسادس لا وان النافيتان في جواب القسم على ما يأتي السابع لعل على ما في تذكرة ابي علي الثامن لو الشرطية التاسع ان التي في خبرها اللام على ما ذكره جماعة من المغاربة العاشر كم الخبرية على ما نص عليه بعضهم مرشد ملخصا (قوله فصل) اي اعترض بينها وبين معموليها اي في الجملة فلا يرد ان المعلق في بعض الامثلة انما هو المفعولين افاده يس (قوله والتعليق

بين المفعولين او تأخر عنهما جاز الالغاء وهو ابطال عملهما في اللفظ والمحل فالتوسط مثل زيد اظننت عالما بالاعمال وزيد ظننت عالم بالاهمال والتأخر مثل زيد عالم ظننت وزيدا عالما ظننت قال الشاعر القوم في اثري ظننت وان يكن ما ذكر ظننت فقد ظفرت وخابوا (وعلقت) اي هذه الافعال عن العمل (حيث مصدر) اي ما له صدر الكلام (فصل) بينها وبين معموليها والتعليق

ابطال

ابطال عملها) اي تركه ويسمى بذلك لعمل العامل في المحل دون اللفظ فكانه
لم يعمل كالمرأة المعلقة لا مزوجة ولا مطلقة لاساءة الزوج عشرتها وفي حاشية
الشمني والمزوجة لعدم تمكنها من زوجها والمطلقة لعدم تمكنها من الزواج ولهذا
قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى اهـ
(قوله لفظا) اي لا يمنع تماما فيبطل عملها لفظا لئلا تزول صدارته بسبب عملها
فيها او فيما بعده فيكون مستولا عليه وهو باطل (قوله لا محلا) اي لانه نصب به لدليل
انك لو عطفت عليه لنصبت نحو ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا فهي عاملة في لزيد قائم في
المعنى دون اللفظ ابن عقيل قال الحفيد وانما كان المعلق عاملا في محل الجملة دون محل
كل واحد من جزأي الجملة لان هذه الافعال انما تطلب بالاصالة مضمون الجملة
وعملها فيه ليس بطريق الاصل وحيث امتنع عملها في الجزئين رجع الى الاصل وهو محل
الجملتين (قوله لقد علمت الخ) اي بفتح التاء خطابا للسيد ابرهيم على نبينا
وعليه وعليهما الصلاة والسلام فان قلت لم يعرف الاعمال والابطال في مثل ذلك مما لا
اعراب له قبل التعليق قلت جملة هؤلاء ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لجزئيها وبعده
لا محل لجزئيها بل لها تامل يس (قوله وكذلك لا النافية) قيدها هي وان في الشذور
والجامع في الواقعتين في جواب القسم لانهما لا يلزمان الصدر الا حينئذ كما نقله في
المغني عن سيبويه في لا وان مثلها والقسم اما ملغوظ كعلمت والله لزيد قائم ولا
عمرو او مقدر كما في الشارح اذا قدر فيهما القسم فالعامل في ذلك معلق عن
العمل في جملة الجواب فهي في محل نصب لتسلط العامل عليها وان كانت لا محل لها من حيث
القسم لكن في المنكت ان التعقيب بين الكلمتين مذهب الكوفيين والبصريين على خلافه نقله
الملقى في القطر (قوله ولا عمرو) كرر لا مع المعرفة لالغائها معها لكنه لا فرق هنا
بين الملغاة والعاملة كليس او انه مرخ (قوله وتظنون الخ) قال بعضهم ليس هذا
من باب التعليق لان شرطه انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده
فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذفت ما لقلت ظننت زيدا قائما والآية
الكريمة لا يتاتى فيها ذلك اذ لا يقال تظنون لبثتم واجيب بان هذا الزعم
مخالف لما هو كالمجمع عليه فانه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره

ابطال عملها لفظا
لا محلا والمراد بماله
صدر الكلام ما
النافية قال الله
تعالى لقد علمت
ما هؤلاء ينطقون
فهؤلاء مبتدأ و
ينطقون خبره و
كذلك لا النافية
نحو علمت لا زيد
قائم ولا عمرو وان
النافية قال الله
تعالى وتظنون
ان لبثتم الا قليلا
اي ما لبثتم

وتمثيل المغاة بالآية وشبهها يشهد لذلك ابن عقيل (**قوله** ولام الابتداء اه) ان قيل يرد عليه عدم اطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انها لا تدخل الا على جملة فان لام الابتداء تدخل على المفرد في نحو ان زيدا لقائم فالجواب انهم قد صرحوا بان اصلها التقديم والاصل لان زيدا قائم ثم اخرت لاصلاح اللفظ (**قوله** ولقد علموا اه) مقسم به او جملة اشتراه صلة وعائدها فاعل اشترى المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر مقدم ومن خلاق مبتدأ مؤخر ومن زائدة وجملة ما له في الآخرة من خلاق خبر من والرابط ضميره والجملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل قال البيضاوي ولقد علموا اي اليهود لمن اشتراه اي استبدل ما تتلو الشياطين من السحر بكتاب الله ما له في الآخرة من خلاق اي نصيب اه (**قوله** ولام القسم) اي لام جواب القسم قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق واجيب بان جملة القسم وجوابه في محل نصب معلق عنها العامل باللام لا جملة الجواب فقط وان سلم انها هي فقط فقد علمت جوابه عما زعم تخلف الحيثية (**قوله** كقوله) اي لبيد بن عامر رضه من بحر الكامل قاله في وصف بقرة صادفتها الذئاب فاصبن ولدها والمنية الموت والمنايا جمعها وطائش السهم عن الهدف اذا عدل والمعنى ان الموت لا تعدل سهامه عن احد ولقد الواو للقسم واللام موطئة لقوله لتأتين اللام للقسم ايضا معلقة وفي المغني ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نحو ولقد علمت اه اي فاخرج لام لتأتين عن كونها للقسم (**قوله** وكذا اذا كان في الجملة اسم استفهام) الاولى ترك الاسم لما مر في التعميم ثم يشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو بان العلم يقتضي التحقق والاستفهام يقتضي التشكك فهما متنافيان ويجاب بان المعنى جواب هذا الاستفهام فالعلم متعلق بالجواب والاستفهام متعلق بالسؤال اي اني لو سئلت بهذا الاستفهام لاجبت بهذا الجواب وهو ان احدهما بعينه عندك عدوي (**قوله** ولتعلمن اه)

ولام الابتداء قال الله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولام القسم كقول الشاعر ولقد علمت لتأتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها وكذا اذا كان في الجملة اسم استفهام قال الله تعالى ولتعلمن اينا اشد عذابا وابقى

هذا

هذا امّا كان اسم الاستفهام فيه عمدة فاي مبتدأ او اسمٌ خبره والجملة معلّق عنها تعلم لانّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله (**قوله** وسيعلم) مثال لما كان فيه اسم الاستفهام فضلة وقوله فاي منقلب منصوب به اي على انه مفعول مطلق مقدّم من تأخير والاصل ينقلبون اي منقلب وقوله اي اي انقلاب اشار به الى انّ منقلبا مصدر ميمي بمعنى الانقلاب وقوله من الجملة اي جملة ينقلبون فهي في محلّ نصب وانت خبير بانّ سيعلم لم يتسلط على الجملة لم يعمل الا في محلها فالجواب ما مرّ فلا تغفل وقوله هو الاستفهام اي فاسم الاستفهام والله اعلم

الافعال التي تتعدّى الى ثلاثة مفاعيل

وفي نسخة ارى واعلم قال ابو حيان ولم يقل ثلثة مفاعيل بالاضافة لانّ اضافة العدد الى الصفة قليلة او ضرورة قال الدماميني وارد عليه فان لم يأتوا باربعة شهداء فانّ الشهداء جمع شهيد وهو صفة فان قلت استعمل في الغالب غير موصوف به فاجري مجرى الاسماء قلت وكذا مفاعيل جمع مفعول وهو عند القوم مستعمل غير موصوف به وليس ولا يجوز ثلثة مفعولين بجمع السلامة لانّ مفعولا اسم اللفظ وهو غير عاقل تصريح **اعلم** انّ هذه الافعال ستّة على ما ذكره المصنف وزاد غيره حدّث بتشديد الدال والاصل في ذلك اثنان اعلم وارى المنقولين بالهمزة من علم ورأى المتعدّيين لاثنين والبواقي متضمّنة معناهما ولهذا اقتصر ابن مالك في الترجمة عليهما وذلك لانّ اصلهما ثلاثيّ مستعمل في العلم ثمّ نقل بالهمزة واستعمل مادّتهما ايضا في العلم بخلاف الخمسة فليس لها اصل ثلاثيّ مستعمل في العلم اللّا خبر بمعنى علم قال الرضيّ الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدّية الى ثلاثة لانّ الانباء والتنبيء والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام **تنبيه** لا يجوز تعدّي رئيت اخواتها فلا تقول ظننت زيدا عمرا فاضلا اهـ (**قوله** عدّ وا) بفتح الدال مشدّدة (**قوله** مفاعيل) بالجرّ بالفتحة بدلا من ثلاثة وفي نسخة كتبه قبل ثلاثة فيكون مجرورا بالفتحة ايضا ومضافا بثلاثة (**قوله** ارانا الله شجرة) هذا على انّ ارى هذه علمية وخيرة مفعولها الثالث والذي في التفاسير انها بصرية وخيرة حال اي مجاهرين له ومفعوله

قال الله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب منصوب بينقلبون على المصدرية اي ينقلبون اي انقلاب ويعلم معلقة عن الجملة لما فيها من الاستفهام وهو اي والنصب اي بيعلم لانّ الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله

※ الافعال التي تتعدّى ※
※ الى ثلثة مفاعيل ※

(عدّوا الى ثلثة انبا ارى
اعلم نبا اخبر و حدّثا)

(عدّوا) اي العرب (الى ثلثة) مفاعيل (انبا) نحو انبأت زيدا عمرا فاضلا وكذا الباقي (ارى) نحو ارانا الله خيرة (اعلم) نحو اعلمني الله البركة في التجارة (نبا)

مطلق اي ارنا الشنزه جهرة اي عيانا (قوله كقوله نبئت) اي من بحر السريع الذي اجزائه مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين ولكنه هنا مطوي العروض والضرب اي حذف رابعهما الساكن مكشوفهما اي حذف سابعهما المتحرك فيصير مفعولات مفعلا وينقل الي فاعلن وبعض حشوه ايضا مطوي وغارزا من غرزه بالابرة يغرزه كضرب يضرب نخسه وهو غارز رأسه في سنة جاهل قاموس اي متعرضا بالتقلص والتغيظ علي اخوال يوعد اي يهدد ذي تخوف (قوله كقوله) اي العوام بن عتبة بن كعب بن زهير في ليلي الملقبة بسوداء الغميم وهو من بحر الطويل مقبوض العروض والضرب وبعض الحشو والغميم بفتح الغين المعجمة وكسر الميم اسم موضع من بلاد الحجاز وغطفان بينه وبين المدينة نحو مائة وسبعين ميلا وبينه وبين مكة نحو ثلاثين ميلا وانما لقبت به لانها تنزل فيه ويروي سوداء القلوب وهو لقبها قاله الشارح في شرح شواهد الالفية والاول هو الذي اقتصر عليه المصرح وشارح شواهد ابن عقيل ويصير ممنوع من الصرف ومتعلق بحذف حال من اهلي او صفة لمعلي ما في مغ وحاشية التصريح وشرح الشارح وجملة اعودها اي ازورها حال مقدرة من فاعل اقبلت اي اقبلت مقدرا عيادتها والشاهد في قوله خبرت حيث نصبت ثلاثة مفاعيل التاء النائبة عن الفاعل وسوداء ومريضة والله اعلم

الفاعل

اي هذا بابه ولما فرغ من ذكر النواسخ شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع وهو الفاعل ونائبه وسيأتي الكلام علي نائبه في هذا الباب استطرادا في الحكم وهو لغة من اوجد الفعل واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله الفاعل) اي في عرف النحاة وهو الفاعل الاصطلاحي قال فيه المعني المذكور كما في يس (قوله اي الاسم) المراد به ما يشمل الصريح ظاهرا ومضمرا بارزا او مستترا والمؤول به كيعجبني ان تقوم اي قيامك والتأويل لابد ان يكون بحرف سابك وهو هنا ان وان وما وكي ولو ولا بغيره في باب التسوية فلا يقع الفاعل جملة خلافا لبعضهم يس (قوله اليه) متعلق باسند اصلته الذي والضمير المجرور عائد له (قوله اسند) اي ارتبط به ونسب المسند علي جهة الثبات او النفي او التعليق او الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب

كقوله نبئت عمرا غارزا رأسه في سنة يوعد اخواله (اخبروه) نحو اخبر الله زيدا عمرا صالحا (خبرا) كقوله خبرت سوداء القلوب مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعودها

❊ الفاعل ❊

(الفاعل الذي اليه اسندا فعل مقدم عليه ابدا)

(الفاعل) الاسم (الذي اليه اسندا)

واضرب وهل ضرب زيد وخرجت المفاعيل لانها لا تسمى اصطلاحا مسندا
اليها لا مسندا اليها بل المتعلقات والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البدل والنعت
فان الاسناد فيهما تبعي على ان الانسحاب الاسناد في البدل بناء على ان عامله
مقدر من جنس الفعل واما باقي التوابع فلا اسناد فيها اصلا (**قوله** فعل)
نائب فاعل اسند اي فعل متعد او لازم متصرف او جامد والمراد الفعل الاصطلاحي
لا الحقيقي الذي هو الحدث لئلا يتكرر قوله او ما فيه معناه جعل ولا يرد ان الفعل
الاصطلاحي اللفظ المخصوص وهو لفظ ضرب او قام مثلا وهو غير قائم بالفاعل
كما انه غير قائم بالمفعول لان المراد نسب اليه وربط به باعتبار مدلوله افادة الطلاق
ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام لخروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تسند اليه
اصلا اما على انها لا حدث لها بل هي رابطة وقيد للمسند وهو الخبر فظاهر واما
على ان لها حدثا مطلقا هو الحصول والثبوت فانها لم تسند للاسم بل للمضمون
الجملة وهو مصدر خبرها مضافا للاسم فمعنى كان زيد قائما حصل قيام زيد وكذا يقال
في افعال المقاربة (**قوله** مقدم) او حقيقيا وحكما كما في الفاعل المستتر فان
التقدم فيه حكمي لوجوده بسبب ولا بد من قيد التقدم في قوله او ما فيه معناه
ايضا وكون المراد مقدم لفظا ورتبة فلا يرد قائم زيد واعترض قوله مقدم بان
تقدم العامل حكم من احكام الفاعل واخذه في الحد يلزم الدور ولذا ابن الحاجب
وجماعة ذهبوا الى انه لا احتياج الى هذا القيد لان ما خرج به وهو زيد قام
مثلا يخرج بقيد الاسناد لان قام لم يسند الى زيد بل الى ضميره فيه وهو
ضمير مسند الى زيد وقد يجاب عن الاول بان المأخوذ في الحد هو تقدم الفعل الذي
هو فرع الفاعل بعده والمأخوذ حكما المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وبذلك فع
الدور ايضا بكون الحد لفظيا اي بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا اسند اليه فعل مقدم
وجهل انه مسمى بالفاعل وعن الثاني بان كلام السعد صريح في ان المسند
الفعل وحده لا ان الفعل مسند الى ضميره وهما مسند ان الى زيد ومثله
شبهه ولو سلم فاسناد الجملة يتضمن اسناد الفعل في ضمنها بل هو المقصود بالاسناد
فيصدق انه اسند اليه فعل او شبهه فيحتاج الى اخراجه ولو سلم فهو لدفع

(فعل مقدم)

قوله خالفه) هذا التعبير اولى من قول غيره اصلح الصيغة لانه يخرج به نحو نعم زيد بيتهمه بالسكون تخفيفا وان اجيب عنه بان المراد باصالتها عدم بنائها للمجهول لا عدم التصرف فيها افاده مخ

التوهم لانه اتفق ان الضمير هو عين زيد فيتوهم ورده نحويه بفلس بوارد فذ عوي ان ذلك كلام ظاهري ممنوع فاذا دفع التوهم امر مهم يحسن بزيادة (قوله كقام زيد ومات عمرو) اشار بالمثالين الى ان اسناد الفعل الى الفاعل يكون على جهة وقوعه منه كالاول فان القيام وقع من زيد اي احدثه وعلى جهة قيامه به كالثاني فان الموت قائم به اي متلبس به والى انه يكون حقيقة لغة واصطلاحا كالاول ومجاز لغة وان كان حقيقة اصطلاحا كالثاني (قوله عليه) اي على الاسم الذي اسند اليه (قوله ابدا) ظرف لقوله مقدم مرة الاحتراز بها انما يكون بالنسبة الى ما فيه معنى الفعل عن نحو قائم زيد واما بالنسبة الى الفعل فلبيان الواقع فتدبر (قوله خالف) فعل ماض وفيه ضمير يعود على فعل والجملة نعت له بعد النعت بالمفرد كما هو الغالب فهو من تتمة التعريف كما ستعرفه (قوله صوغا واقتضاء) مصدران بمعنى المفعول منصوبان بنزع الخافض اي في مصوغ ومقتضى اي في لفظ ومعنى كما في الشرح (قوله لفعل يفعل) مفعول خالف واللام زائدة كما في ردف لكم وهو بضم فكسر في الاول وضم فسكون ففتح في الثاني كناية عن الفعل الذي لم يسم فاعله كما يؤخذ من الشرح والمراد ما خالفه لفظا ومعنى في الحقيقة ولو وافقه صورة في اللفظ لئلا يخرج نحو عني زيد بكذا بمعنى اعتني به وجن عمرو وبهت بكر مما لزم صيغة المجهول صورة فقط اما في الحقيقة فهي مبنية للفاعل لم توجد فاعل الا نائبه كما في مخ في باب ابنية المصادر فلا حاجة الى ما قيل الواو بمعنى او فلا بد ان فيما اسند الى الفاعل هذا الامر مما يخالفه لفظا وما يخالفه معنى فقط والاول لا يكون الا مخالفا في المعنى ايضا فيقال الفعل بالقسمة العقلية اربعة اقسام موافق لفعل يفعل لفظا ومعنى كضرب ومخالف له فيهما كجلس وموافق له لفظا مخالف له معنى كعني بحاجتك ومخالف له لفظا موافق له معنى ولم يوجد هذا القسم الاخير فهو ثلاثة اقسام بالقسمة الواقعية (قوله او ما فيه معناه يفعل) عطف على قوله فعل وهذا التعبير اولى من قول غيره او شبهه لانه لا يشمل الظرف و المجرور اذا اعتمد فانهما عاملان كما في الشرح تبعا لابن هشام ولا يقال انهما

كقام زيد ومات عمرو (عليه ابدا) فان اخرت الفعل فليس بفاعل نحو زيد قام وانما هو مبتدا او فتبين

خالف صوغا واقتضاء لفعل يفعل او ما فيه معناه يفعل

(خالف) ذلك الفعل (صوغا) اي لفظا (واقتضاء) اي معنى (لفعل يفعل) احتراز عن الفعل الذي لم يسم فاعله فانه يقتضي المفعولية نحو ضرب زيد ويقتل عمرو (او) اسند اليه (ما فيه معناه) اي معنى الفعل (يفعل)

مشبهان للفعل بل هما في معنى الفعل افادة العبادة وفيه مفعول
ثان لجعل ومعناه اي معنى الفعل مبتدأ وجعل خبره وفيه ضمير عائد عليه نائب
عن الفاعل مفعول اول والجملة صلة ما او صفته والعائد ضمير فيه (قوله
كاسم الفاعل) ومثلها امثلة المبالغة (قوله والمصدر) ومثله اسمه وقوله
ومضروب زيد اي بتنوين مضروب ورفع زيد (قوله لم ار رجلا الخ) هذه المسئلة
قد اشتهرت بمسئلة الكحل وقد افردت بتآليف وضابطها ان يكون اسم التفضيل
صفة لنكرة مسبوقة بنفي او شبهه وان يكون الاسم الظاهر المرفوع اجنبيا
بان لا يتصل بضمير الموصوف وان يكون مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين
والغالب ان يكون بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للاسم الظاهر كما
في المثال واعرابه لم نافية وار رجلا فعل وفاعل ومفعول واحسن صفة
رجلا وفي عينه حال من الكحل مقدم عليه والكحل فاعل احسن ومنه متعلق
باحسن والضمير للكحل وهو المفضل عليه وفي عين زيد حال من الهاء في منه
والتقدير لم ار رجلا احسن الكحل حال كونه في عينه منه اي الكحل حال كونه
في عين زيد وانما اتى بهذا المثال ليكون فاعل افعل اسما ظاهرا و
رفعه قياسيا قال في الخلاصة ورفعه الظاهر نزر (قوله ويرفع الفاعل
الخ) شروع في بيان احكام الفاعل ونائبه وذكر منها اثنين وهما الرفع وتأنيث
الفعل لتأنيثه وقوله برفع الفاعل اي على المشهور ولغة الجمهور وقد
ينصب الفاعل شذوذا عند امن اللبس كما قال في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس ... مع نصب فاعل رووا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ورفع
ما اسند اليه اي على الاصح وورآءه اقوال لا نطيل بها والمصنف ابهم الرافع
ليجري على كل الاقوال افاده يس والمراد برفع ولو تقديرا كما في نحو وما يأتيهم
من ذكر ولولا دفع الله الناس (قوله له) اي عنه فاللام بمعنى عن (قوله
تسب المجلة) اي تشمر او تقطع والمجلة بفتح العين والجيم مثة البطء اعتبار
والسرعة والالة التي يجرها الثور والمد ولا باي شكل يستقى به الماء او الحالة

كاسم الفاعل نحو
مررت برجل ضارب
غلامه عمرا والصفة
المشبهة نحو جائني
رجل حسن وجهه
والمصدر كعجبت
من ضرب زيد عمرا
وافعل التفضيل
كلم ار رجلا احسن
في عينه الكحل منه
في عين زيد
وكالظرف نحو مررت
برجل عنده صقر
وكحرف الجر كرأيت
رجلا فيه خير

(ويرفع الفاعل والنائب له
كقام زيد وتسب المجلة)

(ويرفع الفاعل)
اذا كان الفعل معروفا
(والنائب له) اذا كان
الفعل مجهولا كقام
زيد وتسب المجلة)

اي البكرة العظيمة وهي خشبة مستديرة في وسطها محز يستقي عليها المآوق
خشب يؤلف تحمل عليها الاثقال وخشبة معترضة علي نعامة البئر اي فم ق
القرب معلق بها والطين والحمأة والمدرجة من النخل قاموس (قوله والتاء
لفعل ع) هذا ثاني الحكمين اللذين ذكرهما هنا (قوله اي تاء التأنيث ع) اشار به
الي ان ال للعهد الذكري اي التاء المتقدمة في قوله والفعل بالتاء اسكنت والاضافة
فرضا فان ال للعهد لولا اي التاء الساكنة التي تدل علي كون المرفوع مؤنثا ق
الساكنة بالرفع صفة للتاء ولازمة متعلق قوله لفعل وهو الخبر في الحقيقة
لقوله والتاء وقدر المتعلق خاصا لمعونة المقام اعلم ان لهذه التاء حالتين
حالة لزوم وهي للفعل الماضي في موضعين ذكرهما المصنف وانما اقتصر
علي الواجب لانه اهم واكد وحالة جواز وسيأتي الكلام عليها في الشرح
ولما كان المرفوع المؤنث قد يخلو عن التاء وقد توجد في المذكر وقصد والدلالة
علي تأنيثه ابتداء الحقوا علامته بالفعل لكونه كجزء منه كما وصلوا علامة الرفع
في الافعال الخمسة بمرفوعها رخ وانما لزمت فيما ذكر لخفاء حال المضمر مع
ادخليته في كونه كالجزء منه بالاتصال ولقوة العناية بالمؤنث الظاهر الحقيقي مع
قربه من العامل بالاتصال ايضا افاده من وعبارة (قوله لفعل مضمر) باضافة
فعل الي مضمر ولا يجوز تنوين فعل لفساد المعني وان لم يخل بالوزن ايضا والمراد
بالفعل الماضي به ليل تقييد التاء بالساكنة والا فتلها في اللزوم وعدمه تاء
المضارع المسند الي مؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي التأنيث ومع المضمر
المتصل ومثله الوصف نحو اقائمة هند الا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل
بمعني مفعول وفعول بمعني فاعل فلا تلحقه تاء رخ وان لم يقيد التاء
بالساكنة فيشمل الفعل المضارع وكان في مفهومه تفصيل ويجوز ان غير الفعل ان كان
وصفا يشبهه فكالفعل او ظرفا او مجرورا او اسم فعل او مصدرا او اسما فلا تلحقه
علامة التأنيث كان اولي واشمل (قوله فاعل) هذا هو المضاف اليه في المعني
فيكون قوله مضمر صفة لهذا المقدر باعتبار الاصل وان كان جامدا في الحال
واما باعتبارها فبدل منه وعلي كل فليس فيه تغيير اعراب المتن وقيد بالفاعل لكونه

والتا لفعل مضمر متصل
اشارة اذ حل لم نفصل

(والتاء) اي تاء
التأنيث الساكنة
لازمة (لفعل فاعل)

امسلا

اصلا والامثلة نائبه اي واسم كان وان لم يكن محل البحث او المراد فاعل ولو حكما ا
قوله مضمر اي مستترا كان كما مثله الشارح او بارزا وهو ضمير الالف
في نحو قامتا بخلاف نعت للمؤنثة وقتما المثناها وقمن وقتن لجمعها فلا تلحقه التاء
فضلا عن لزومها للاستغناء عنها فتبين ان المراد بالضمير ههنا وبالظاهر فيما
يأتي المفرد والمثنى اما الجمع فان كان ظاهرا فسيأتي الكلام عليه في الشرح
او ضميرا استغني عنها بالنون افاده مخ قوله اي اذا كان الفاعل او نائبه) قيد
بهما لكونهما محل البحث والامثلة لهما اسم كان كما مر قوله سواء فيه) اي ومسواء
فيه ايضا المؤنث تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة او حكما وهو المضاف لمؤنث كصدر
الفتاة مخ قوله حقيقي التأنيث) معنى حقيقية التأنيث حقيقية اطلاق
المؤنث على الشيء ومعنى مجازيته مجازية اطلاق المؤنث عليه صـ قوله
او ذات حر) عطف على مضمر اي او فعل اسم ظاهر مفهم ذات حر واصل حر حرح
بدليل تصغيره على حريح وجمعه على احراح فحذفت لاما اعتباطا فبقي كيد
ودم وقد يعوض عنها راء ثم تدغم فيها الراء وهو بكسر الحاء فرج المرأة لكن المراد
هنا مطلق فرج معد للوطء او لوديد لها الطير مخ قوله لم تفصل) اي عن
العامل بل اتصلت به قوله حقيقي التأنيث) اي سواء كان بالتاء كفاطمة
او لا كزينب وقوله وليس مفصولا عن الفعل اي بشيء قوله في اربع مسائل)
اي بل في خمس مسائل والخامسة اذا كان الفاعل في باب نعم وبئس وان كان
مؤنثا حقيقيا متصلا بالعامل والاثبات ارجح فعلم بهذا الاستثناء باب نعم
من الفعل فيما تقدم وانما لم يذكر هذه المسألة لدخولها في المسألة الاولى
لما في التصريح من ان المراد فيها الجنس والجنس مؤنث مجازي اهم يرد عليه ان الاربعة
لك لك قوله اذا كان المؤنث الخ) محترز قوله ذات حر وقوله اسما ظاهرا محترز قوله متصلا
بدليل السياق واما المنفصل فيأتي الكلام عليه وقوله الاول ارجح اي اثبات التاء
المستفاد من قول المثال ارجح لما قدمناه اي وافصح ايضا لكثرة الورود في كلامه
مع قوله الآتي في الثانية والاول افصح احتيال وانما رجح التأنيث مع المؤنث
المجازي لا مرين لعله هما ان التأنيث غير حقيقي فضعفت العناية به الثاني انه

(مضمر متصل) اي
غير منفصل عن الفعل
بالمفعول او غيره (
انث) اي اذا كان الفاعل
او نائبه مؤنثا مضمرا
متصلا سواء فيه
حقيقي التأنيث كهند
قامت او مجازيه
نحو الشمس طلعت
(او) لفعل فاعل
(ذات حر) اي ذات
فرج (لم تفصل)
اي ولكن التاء لازمة
اذا كان المؤنث حقيقي
التأنيث وليس
منفصلا عن الفعل
نحو اذ قالت امرأة
عمران ويجوز التاء
في اربع مسائل الاولى
اذا كان المؤنث اسما
ظاهرا مجازي التأنيث
وهو ما لا فرج له
نحو طلعت الشمس
وطلع الشمس
والاول ارجح

هذا في معنى المذكر فجمات عليه كما حمل المذكر على المؤنث في حاشيتي لكتاب زيد
اي صحيفته تصريح (**قوله** والثانية اذا كان المؤنث الخ) محترز قوله لم تفصل وقوله
حقيقي التأنيث خرج به المجازي كطلع اليوم الشمس فترك التاء احسن اظهارا
لفضل الحقيقي على غيره نقله الدماميني عن النحاة ثم اختار عكسه لان اثباتها
فن كثرجية الى القرءان على حد فها نوقع فيه من الاثبات ما ينيف على مائتي موضع
ومن الترك على خمسين موضعا والكثرة احد الاستعمالين دليل الارجحية فينبغي
المصير الى القول بان الاثبات ارجح ويحتمل دخوله في قوله في الاولى اسما ظاهرا
اي متصلا كان او منفصلا فيكون قوله والاول ارجح اي اتفاقا في المتصل وعلى
المختار في المنفصل وان كان السياق قد ينافيه فرما قدمناه (**قوله** وهو منفصل
عن العامل) اي بغير الا بدليل ما يأتي ولا يتقيد بالمفعول به بل الا يشترط ان يكون
معمولا لذلك العامل اذ يجوز الفصل بالجملة المعترضة فيشتي (**قوله** والاول
افصح) اي اكثر استعمالا اي وارجح ايضا لما قدمناه بل قيل واجب وانما لم يجب
التأنيث مع الفصل على الاصح لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فضعفت العناية
به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث (**قوله** والثالثة اذا اسند الخ)
محترز قوله مضمر متصل وقوله الى مضمر منفصل بالا اي او انما ولكن الفصل
بالا خاص بالاسم الظاهر فالتأنيث مرجوح بل لا يجوز عند الجمهور لان الفاعل
في الحقيقة مذكر محذوف اذ المعنى ما قام احد الا هي او الا هند وانما جاز عنه
بعضهم نظرا للظاهر الملفوظ به ومثل الا سوى وغير ففيهما الخلاف وان كانا
مذكرين لاكتسابهما التأنيث من المضاف اليه (**قوله** والرابعة اذا كان في
محترز ما قدمناه من ان المراد بالظاهر المفرد والمثنى فقوله الفاعل اي الظاهر
واما المضمر اذا كان جمعا استغني بالنون كما قدمناه ايضا وقوله جمعا اي مطلقا
عند الكوفيين او مكسرا مطلقا عنه سيبويه وجمهور البصريين واما جمعا
التصحيح فكمفرديهما عندهم او غيرهما لما ذكر عند الفارسي من البصريين
وابن مالك هنا وفي بعض النسخ جمعا مكسرا فيكون قاصرا على الثاني ويؤيده
التمثيل بعد والمراد به ما دل على متعدد فيشمل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس

والثانية اذا كان
المؤنث حقيقي التأنيث
وهو منفصل عن
العامل نحو حضرت
القاضي امرأة وحضر
القاضي امرأة و
الاول افصح والثالثة
اذا اسند الى ضمير
منفصل بالا نحو
هند ما قام الا
هي والرابعة اذا كان
الفاعل جمعا نحو
جائت الزيود وجاء
الزيود وجائت
الهنود وجاء الهنود

الجمعي كتمر وجواز الوجهين هنا على السواء عند الشيخ والتذكير ارجح في اسم الجمع واسم الجنس الجمعي عند الدماميني ونبه على ذلك لكونه على اللام اي التأنيث لتأوله بالجماعة والتذكير لتأوله بالجمع والله سبحانه وتعالى اعلم

المفعول به

* المفعول به * وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا

شرع في ذكر المنصوبات وبدأ منها بالمفاعيل لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها وقدم منها المفعول به لانه احوج للاعراب لئلا يلتبس بالفاعل لولا النصب كضرب موسى عيسى اوهذا ذاك ولانه الكثر ورانا في الكلام والضمير في المفعول وضمير به لال وكذا المفعول فيه وله ومعه وقيل المستتر راجع للفعل اي الذي فعل فعل بسببه او فيه او لاجله او معه وفيه ان الواجب حينئذ المفعول هو به او فيه او له او معه لانه مسنده صفة جارية على غير من هي له واذا قيل مفعول به مثلا بالتنكير فالضمائر المجرورة الى موصوف محذوف اي شيء مفعول به وفي التحقيق اذ كذلك عند التعريف ايضا العدم قصد الحدوث بالصلة افادة العصام والموجه كما قال الشيخ الصنعوي ان الكلمة كلها صارت علما على الكلمة المخصوصة فلا مرجع للضمير (قوله وهو ما) اي اسم بقرينة ان الكلام في المفعول به وهو لا يكون الا اسما ولا يقع عليه فعل الفاعل والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس مفعولا به لان احكام النحاة لا تعلق لها بالاعيان الخارجية بل بالالفاظ من حيث الاعراب والبناء وقيل لا حاجة الى تقدير المضاف لانهم يجرون صفات المدلول على الدال المطابقية على دواله (قوله وقع عليه) استشكل بانه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا او لا تضرب عمرا او ضرب زيد عمرا مع كونه به وعبد الله اذا الفعل لم يقع على المفعول ولخروج مفعول الافعال التي لا تحتاج حاسة البصر لان وقوع الشيء على الشيء من مدركات البصر كما قاله العصام واجيب بان المراد بالوقوع تعلق الفعل بشيء لا يعقل الا بذلك الشيء على الوجه الكامل ونه لك لم يكن الا للفعل المتعدي والمراد تعلقه به من غير واسطة فخرج المجرور في مررت بزيد فانه ليس مفعولا به اصطلاحا فان قلت الزمان والفاعل كذلك قلت المراد الفعل الحقيقي وهو المصدر

وهو لا يتوقف تعقله على الزمان والتعلق بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا
بل اسنادا والتعلق مخصوص بالفضلات على ان المفسر بالتعلق ليس مجرد وقوع
الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل وبانه غير مانع لدخول المبتدأ في نحو
زيد ضربته والنائب عن الفاعل واجيب عن الاول بان المراد ما ذكر ليدل على وقوع
الفعل عليه لكنه اختصر للعلم بالمقصود والمبتدأ في نحو المثال المار لم يذكر لذلك بل ذكر
ليدل على انه المسند اليه وعن الثاني بان المراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الى فاعل حقيقة او حكما فخرج النائب فان فعله لم يعتبر اسناده الى فاعله ودخل
درهما في نحو اعطي زيد درهما فانه يصدق عليه انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي
المعتبر اسناد الفعل اليه فان المفعول النائب في حكم الفاعل لانه الاخر وبما ذكر
ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وخرج
بقوله وقع عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول
له وقع لاجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه (قوله فان المضروب
وقع على زيد) اشارة الى ان في العبارة مسامحة والمراد كزيد في ضربت زيدا (قوله
تنصب مفعولا به) اي ما يصدق عليه المفعول به والا فالمفهوم الكلي لا يتأتى نصبه
ولكن البقية المفاعيل فيشتي (قوله ما ناب) ما نافية والجملة صفة مفعولا به (
قوله اذا كان الفعل) اي المتعدي لواحد كما في المثال لئلا يلزم خروج درهما
في نحو اعطي زيد درهما (قوله وحيث فاعل الخ) اعلم ان الاصل في الفاعل ان يتصل
عامله لانه كالجزء منه وهذا هو الحكم الثالث له وفي المفعول ان ينفصل عنه ويتأخر
عن الفاعل لانه فضلة وقد يجاء بخلاف الاصل جوازا كما في نحو ولقد جاء ال فرعون
النذر ووجوبا في ثلاث مسائل احدها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول الثانية ان
يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل الثالثة ان يكون الفاعل محصورا فيه بانما اتفاقا
او بالا على الاصح كما يأتي وقد يجب ذلك الاصل في ثلاث مسائل ايضا اقتصر عليها
المصنف فقال وحيث فاعل الخ وحيث هنا ظرف للمكان الاعتباري وناصبها قوله
الآتي رتب اي رتب ذين في كل تركيب كان الفاعل فيه ضميرا الخ (قوله ضميرا
متصلا) افاد به انه غير محصور فيه فان الضمير المحصور فيه يجب فصله وتأخيره

فان المضروب وقع على زيد

(تنصب مفعولا به ما نابا عن فاعل كتقرؤ الكتابا)

(تنصب مفعولا به ما نابا عن فاعل) اي اذا كان الفعل مبنيا للفاعل (كتقرؤ الكتابا) واما لو ناب المفعول به عن الفاعل فانك ترفعه نحو قرئ الكتاب

(وحيث فاعل ضمير وصلا او وقع المفعول بعد الا)

(وحيث) متعلق برتب (فاعل ضمير وصلا) اي اذا كان الفاعل ضميرا متصلا

مكرر

كما مرّ نحو ما ضرب زيد الا انا (قوله وجب تقديمه) اي الفاعل على المفعول اذ لو
عكس لانفصل الضمير مع امكان اتصاله (قوله وتأخير المفعول) اي عن الفاعل
ولا يخفي ان تأخيره انما يجب اذا كان ضميرا متصلا ايضا فان كان ظاهرا فتقديمه على
الفعل جائز كما صرّح به في الاوضح وغيره ويمكن ان يجاب عنه بان في كلامه حذف
الواو مع معطوفها اي وحيث فاعل ومفعول اي كل منهما ضمير متصلا وله ايقال في
قوله اي اذا كان الفاعل اي والمفعول اي كلّ منهما وعلى هذا كان الوجوب المفهوم
ز الامر في كلام المصنف والمصرّح به في كلام الشارح حقيقيا نعم هذا الجواب لا يجدي
شيئا في تنزيل الشارح باهنت زيدا فالجواب الثاني ان الوجوب انما في اي بالنسبة
للامتناع توسط بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الاول
وجواز تقدمه عليهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعداد المثال (قوله او وقع
المفعول به) اي رتب الفاعل والمفعول وجوبا حيث وقع المفعول بعد الا لانّ المحصور
فيه بها لا يجوز تقديمه فاعلا كان او مفعولا اي به وجوبا بلا خلاف واما معها فكذلك لكن
على مذهب بعض البصريين اما على مذهب الاكثرين فيجوز تقديم المفعول دون الفاعل
وعلى مذهب الكسائي يجوز مطلقا والاول هو الاصح لانه لو قدم مع الا انقلب
المعنى المراد كما لا يخفي انما اذا قدم معها فلا ولكن اجروا الا مجرى انما والمحصور بها لا
يجوز تقديمه بلا خلاف الالتباس اذ لا يظهر كونه محصورا الا بتأخره اه ملخصا فادري
(قوله بعد الا) اي او انما لما مرّ فيه في كلامه اكتفاء او المراد بعد الا اي لفظا او
معنى فتدخل انما (قوله او انتفى الاعرابة) اي رتب الفاعل والمفعول وجوبا حيث
انتفى الاعرابة) اذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الا بالرتبة وفي مدة
قوله انتفى الاعراب في الاثنين ستة عشر صورة من ضرب اربعة المقصور واسم
الاشارة والموصول والمضاف الى ياء المتكلم في انفسها اه مخ وانما لم يجز في هذه
الصور التي قبلها تقديم المفعول على العامل ولا لبس بالفاعل لانه يلتبس بالمبتدأ ولئلا
يلزم قصر الصفة قبل ذكرها انتبه (قوله لفظا) منصوب بنزع الخافض في اي انتفى في اللفظ فقط
بل وجه في التقدير او المحل (قوله وخفت اللّبس) اي وقد خفت لبس المفعول بالفاعل
فالجملة حال من الاثنين كما لا يظهر من كلامه ومن فاعل رتب كما يفهم من كلام غيره بينا قيده ي

وجب تقديمه وتأخير
المفعول نحو اكرمتك واهنت
زيدا (او) حيث (وقع
المفعول بعد الا) نحو
ما ضرب زيد الا عمرا

(او انتفى الاعراب في الاثنين
لفظا وخيف اللبس رتب ذين)

(او) حيث (انتفى
الاعراب في الاثنين) اي
في الفاعل والمفعول
(لفظا) اي في لفظ
(وخيف اللّبس)

قوله ولكن اجروا الا مجرى انما فانه اي يستلزم ذلك انما قصر الصفة بناء على ما قاله علماء المعاني اه منه

قوله والتي قبلها المراد بها صورة الحصر في التعلق على الفاعل يجوز تقديم المفعول قبل العامل كما صرح به ... اه منه

الترتيب بخوف اللبس وجعلوا انتفاء الاعراب وعدم القرينة تعليلا لخوف اللبس اي
تصويرا له قال في الخلاصة واخر المفعول ان لبس حذر فواذا تاملت المقام تجد المآل
واحدا او اللبس تبادر خلاف المراد كما هنا لا الايقاع في الخطأ بخلاف الاجمال اذ هو
احتمال اللفظ لمعنيين على السواء فالمخاطب متحير عن الفرق (قوله لانتفاء
القرينة) اي المميزة احدهما عن الآخر علة للخوف (قوله نحو اكرم موسى عيسى
ف) اي فيجب كون موسى وسعدى فاعلا وعيسى وسلمى مفعولا محافظة على الرتبة
(قوله رتبة) اي قدم الفاعل واخر المفعول (قوله اي وجب تقديم ف) اشارة
الى ان قوله رتبة ذين متعلق بالصور الثلاث كما علمنا (قوله فلو كان الفاعل ف)
شروع في بيان المحترزات فقوله ضميرا منفصلا اي لكونه محصورا فيه بالا كما في
المثال او بانما نحو انما ضرب زيدا انا اذا علمت هذا تعلم ان قوله فلو كان الفاعل الخ
يصلح محترزا لقوله او وقع المفعول بعد الا ايضا اي بقطع النظر عن تقييد الفاعل
بالضمير (قوله لم يجب تقديم الفاعل) اي ولم يجز بل يجب تأخيره لان نفي الوجوب
يصدق بوجوب العكس وانما صرت بذلك مجاراة لكلام المصنف (قوله لقرينة) اي
لفظية كظهور الاعراب في تابع احدهما كضرب موسى الظريف عيسى او اتصال ضمير
الثاني بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولو رتبة او تأنيث
الفعل كضربت موسى سعدى او عدم تأنيثه كمثال الاول او معنوية كمثال الثاني (قول
اكل الكمثرى ف) اي فان العقل يدرك ان موسى هو الذي اكل الكمثرى والكمثرى بفتح
الميم مشددة في الاكثر ومنع بعضهم التشديد اسم جنس جمعي كاسماء الاجناس
من الفواكه الواحدة الكمثراة مختار الصحاح بزيادة من المصباح والله اعلم

للانتفاء القرينة نحو
اكرم موسى عيسى
وأزر سعدى سلمى
(رتبة ذين) اي
الفاعل والمفعول اي
وجب تقديم الفاعل
على المفعول في هذه
الصور الثلاث فلو
كان الفاعل ضميرا
منفصلا لم يجب
تقديم الفاعل على
المفعول نحو ما ضرب
الا انت زيدا او اذا
انتفى الاعراب في
الفاعل والمفعول
ولم يخف اللبس
لقرينة نحو ضرب
سعدى موسى واكل
الكمثرى موسى

المفعول المطلق

سمي بذلك لانه لم يقيد بأداة كما قيد غيره من المفاعيل لانه المفعول الحقيقي لفاعل
الفعل اذ لم يوجد منه الا ذلك الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجد هو ان
تسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به او وقوعه لاجله او فيه او معه
فلذلك لا يسمى به الا مقيدا اما ذكرنا فالاحق بالذكر اولا هو المفعول المطلق وانما
قدم المفعول به لانه تقدم قيل كان عليه ان يزيده وهو المصدر لتظهر مطابقة الترجمة

﴿ المفعول المطلق ﴾

للمترجم له ولانه لا تصريح فيما ذكره بان المفعول المطلق اي شيء هو وان كان يؤخذ من قوله وينصب المصدر في معونة ذكره بعد الترجمة المشعر بان المفعول المطلق ماذكرهنا على انه لا يكون الا مصدرا انظر الى ان ما يقوم مقامه مما ياتي عليه خلف عنه وان الاصل المعتبر والاعتبار ليس الا بالاصل فبينه وبين المصدر عموم مطلق فيجتمعان في ضربت ضربا وينفرد المصدر في ضربك ضرب حسن فالمصدر اعم وهو اخص فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس اما على ان النائب عن المصدر يسمى مفعولا مطلقا فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان في ضربته ضربا وينفرد المصدر في اعجبني ضربك والمطلق في ضربته سوطا فيكون تعريفا النوع اعني من المفعول المطلق ويتكلف في التنبيه على نوعه التى على الشارح كما يستوفي بذلك قوله الاتي وقد ينوب الخ اي بملاحظة ان النائب مفعول مطلق ولكن المتبادر من قول الناظم والشارح الاول وعليه فتعريفه التام انه المصدر الفضلة المؤكد لعامله او المبين لنوعه او لعدده وعلى الثاني هو الاسم الفضلة الخ (**قوله** وينصب المصدر) اي الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا (**قوله** مفعولا مطلقا) قيد لابد منه (**قوله** وهو الاصل) اي في المفعول المطلق وانما ما يقوم مقامه مما ياتي في الشرح فنائب عنه ومقدر به كما مر والجملة حالية ويحتمل ان المراد هو الاصل للفعل والوصف في الاشتقاق كما جرى عليه الشارح رح فتكون الجملة معترضة بين العامل والمعمول وعلى هذا فضمير هو للمصدر من حيث هو لا بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه استخدام (**قوله** للفعل والوصف) اي في الاشتقاق ومعنى كونه اصلا فيه ان يكون هو المشتق منه والاشتقاق رد لفظ الى اخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف ص (**قوله** بالفعل) اي المتصرف التام غير الملغى عن العمل فخرج فعل التعجب وكان واخواتها وبابظن عند الغائه (**قوله** او بالوصف) اي المتصرف اسم فاعل او اسم مفعول او بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة والحقهما ابن هشام باسم الفاعل كما مثل بها في بعض نسخ الشرح (**قوله** او بالمثل) اي بمثله لفظا ومعنى وكذا ايقال في الفعل والوصف واما يعجبني ايمانك تصديقا وقعدت جلوسا على ما صححه ابن مالك من انه منصوب بالمذكور فمن باب النيابة افاده شيخ الاسلام وان امامه عند الجمهور من ان العامل في المماثل معنى عامل مقدر

وينصب المصدر وهو الاصل بالفعل او بالوصف او بالمثل

(وينصب المصدر) مفعولا مطلقا (و هو الاصل) للفعل والوصف (بالفعل) نحو قمت قياما (او بالوصف) نحو زيد قائم قياما اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (او بالمثل)

قوله كالمثال بالقاف اي [illegible] في بعض نسخ الشارح [illegible] اهـ مؤلف

من لفظ المصدر فلا يطرد في نحو حلفت يمينا وفي قوله او بالتزام عيوب القافية
الاقواء وهو اختلاف المجرى اي حركة الروي المطلق بحركة تقاربها في الثقل وهي
الكسرة مع الضمة بخلاف الفتحة مع احدهما فان ذلك يسمى اصرافا من عيوبها ايضا قال العمري
مقتضي كلام العروضيين ان كلمة الروي تقرأ على حسب ما يقتضيه العامل
من اوجه الاعراب مع قطع النظر عن حركة الروي ومقتضي كلام النحاة خلاف ذلك فقد
صرح ابن هشام بان من جملة المواضع التي يقدر فيها الاعراب ما اشتغل آخره بحركة
القافية ومقتضاه ان الروي يحرك بحركة القافية ويقدر فيه الحركة التي هي مقتضي
العامل للتعذر لاشتغال المحل بحركة القافية عملا بالموجبين اه قال الله منوركي
اقول ما صرح به النحاة مفروض في كلام المولدين فان الاقواء والاصراف ليسا بجائزين
لهم فان جاء منهم ما ظاهره ذلك صرف الى الاعراب التقديري للضرورة كما في قوله

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر ... جسم البغال واحلام العصافير
كأنهم قصب جوف اسافله ... مثقب نفخت فيه الاعاصير

وهو المصدر نحو سيرك
السير الحثيث متعب

اي على تقدير ان قائله من المولدين او في كلام العرب ان علم ان الابيات التي
تكلموا بها لم ينطقوا بها الا متساوية الروي في الحركات او فيما اذا لم يعلم كيف تكلمت به
العرب فان علم ان العرب نطقوا ببعض رويها مكسورا وبعضها مضموما مثلا نحكم عليه
بمثل الاقواء الذي قالته العروضيون لانه جائز لهم فلا ضرورة حينئذ لا تنافي بين
كلام النحاة وكلام العروضيين هذا كله على ان البيت من شطور الرجز واما على انه من كامله
فلا اقواء (**قوله** وهو المصدر) اي المراد بالمثل المصدر اي من حيث هو مصدر لا بقيد
كونه مفعولا مطلقا والمراد المصدر الموافق له لفظا ومعنى لما مر قاله زكريا بشرط نصب مثل
المصدر له لارادة الحدث وذا اهمن (**قوله** نحو سيرك ف) نبه به ان المثال ويقول ثمت
قياما في الفعل نحو قياما في الوصف على ان المصدر الواقع مفعولا مطلقا يفيد احد الامرين
التوكيد او التخصيص وان كان الثاني لا يتقيد بكونه منونا فالمامثله بل يكون ايضا مضافا كسرت
سير زيد او محلى بال العهدية كسرت السير اي المعهود بينك وبين مخاطبك او معدودا
كضربت ضربتين او ضربات نحو اربعة اقسام نعم التحقيق ان المختص ان كان مضافا فان كان
من باب النيابة لاستحالة ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثله فالاصل سيرا مثل سير زيد

نحو

فحذف المصدر ثم صفته وانيب المضاف اليه منابها فالمفعول المطلق فيما مر
مبهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان معدود ونوعي افاده م نحو قوله الستين
الحثيثا اي الشريع (قوله وقد ينوب) اي في الانتصاب على المفعول المطلق (قوله
عن المصدر) اي المتأصل في المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق
المصدر حتى يرد ان المفعول المطلق في افرح الجذل مصدر (قوله غيره) اي مما
يدل عليه اعلم ان النائب جار في الاقسام الثلاثة فالنائب عن المؤكد خمسة مرادفه
نحو فرحت جذلا وملاقيه في الاشتقاق اي مشاركه في المادة وانبته انبتكم نباتا
حسنا اي انباتا واسم مصدر غير علم نحو تطهرت وضوءا او علم وضميره نحو عبد الله
اظنه جالسا اي اظن ظنا واسم الاشارة نحو ضربته ذلك الضرب اي جنسه وعن العدد دكا
واحد اسم العدد كما مثله وعن النوعي اربعة عشر مذكورة في الاشموني وذكر منها
اربعة الاول اسم الآلة ويطرد في الآلة المعهودة للفعل عادة دون غيرها فلا يجوز
ضربته خشبة (قوله كضربته سوطا) الاصل ضربته ضرب سوط فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه وقيل ضربا بسوط ثم توسع في الكلام فحذف المصدر
واقيمت الآلة مقامه واعطيت ماله من الاعراب والافراد والتثنية والجمع (قوله
ونحو فاجلدوهم) هذا مثال للنائب عن العدد كما قلناه والاصل جلدا ثمانين
فحذف المصدر وانيب عنه ثمانين قال يس وذلك ان ما عدد صريح مميز بالمصدر
كما مثله او غير مميز نحو ضربته الفا الثاني الكلية اي دالها مضافا الى المصدر كلفظ
كل وجميع وعامة (قوله فلا تميلوا) الاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل فحذف
المصدر واقيم كل مقامه الثالث البعضية اي دالها مضافا الى المصدر كبعض
ونصف وشطر ونقير وشيء ويسير (قوله ولو تقول) اي ولو افترى النبي
علينا اي على الله بعض الاقاويل اي بان قال عنا ما لم نقل لاخذناه باليمين اي بالقوة
والقدرة ثم لقطعنا منه الوتين والاصل تقول تقولا بعض الاقاويل فحذف المصدر
واقيم بعض مقامه الرابع الصفة مضافة الى المصدر والى زيادة هذا اشار
بقوله وقال في الملحة (قوله وقال) اي الحريري في الملحة اي في كتابه المسمى
بملحة الاعراب (قوله مقامه) بفتح الميم اي مقام المصدر (قوله والعدد الاثبات)

وقد ينوب عن المصدر
غيره كضربته سوطا
ونحو فاجلدوهم
ثمانين جلدة ونحو
فلا تميلوا كل الميل
ونحو ولو تقول علينا
بعض الاقاويل وقال
في الملحة وقد اقيم
الوصف والآلات
مقامه والعدد الاثبات
نحو ضربت العبد
سوطا ثم زد واضرب
اشد الضرب من
يعتدي لريب واجلده
في الخمر اربعين
جلدة واحبس رشد
حبس مولا عبده

قوله ان اقسام المضاف خمسة) هذه الاقسام ظاهرة في مصدر المتعدي لواحد اما مصدر المتعدي لاثنين او لثلاثة فتجوز اضافته لكل من المفعولين او المفاعيل وللفاعل وللظرف المتسع فيه واما مصدر اللازم فتجوز اضافته للفاعل وللظرف افاده مص اه مؤلف

اي بكسر الهمزة مصدر بمعني المفعول اي المثبتا قال في تحفة الاحباب شرح ملحة الاعراب لعله انما خص العدد بالاثبات دون النفي لانك لو قلت مثلا ما بلغت اربعين عقبته بالاضراب فقلت مثلا بل عشرين فصار نيابة العدد عن المصدر ملازمة للاثبات والترتيب مواضع التهمة وهمزة اربعين في النظم موصولة لاقامة الوزن اه وقوله في الخمر اي لاجل شرب الخمر ففي تعليلية (**قوله** ومطلقا) حال من الضمير المنصوب في تعمله الراجع للمصدر من حيث هو لا بقيد كونه مفعولا مطلقا كما مر **اعلم** ان المصنف استطرد اعمال المصدر هنا تتميما للفائدة بتوفية احكامه وقد افرده النحاة بباب وذكروه في العاملات بعد الاضافة واستغني بهذا عن ذكره هناك (**قوله** اي مضافا) قد اشار بهذا الترتيب الي ان اعمال الاول اكثر والثاني كثير والثالث قليل **تنبيه** ان اقسام المضاف خمسة لانه اما مضاف للفاعل وذكر المفعول او حذف او للمفعول وذكر الفاعل او حذف او للظرف توسعا فيكون كالمنون في انه يرفع وينصب والاعمال في الاولين اكثر لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه اهم ولان نسبة الحدث لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة ولان الذي يظهر حينئذ انما هو عمله في الفضلة وظهور العمل في الفضلة يدل علي قوة العامل وفي الرابع والخامس كثير لانهما كالمنون وفي الثالث ضعيف قليل لان الذي يظهر حينئذ انما هو عمله في العمدة وهو عامل ضعيف وعمله في العمدة يدل علي ضعفه ولذا خصه بعضهم بالشعر وهو مردود بحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وبما ذكر شيخ التغنية في قوله الآتي ولم يرتفع فقولنا اعمال المضاف اكثر ليس علي اطلاقه واعمال المنون اقيس لان التنكير انسب بمعني الفعل الذي عمل باعتباره وانما كان عمل الحالي قليلا لشدة البعد لعدم مشابهة الفعل باقترانه بال وعورض بان الاضافة كالتعريف بال فهلا بعد بها المصدر عن الفعل واجيب بانها متاخرة عنه فمن قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المحلي فالي بزيادة (**قوله** تعمله) بالبناء للفاعل من اعمل اي تعمل انت المصدر (**قوله** مكبلا) حال ثانية من الضمير المنصوب في تعمله فتكون مترادفة او من الضمير المستتر في مطلقا فتكون متداخلة ولذا قال مقدما (**قوله**

قوله واعمال المنون اقيس) الفرق بين الاكثر والاقيس ان الاول معناه ان يجري علي لسان العرب كثيرا والثاني انه اجري علي القواعد النحوية فلا منافاة اه مؤلف

ومطلقا تعمله مكبلا
مقدما كالفعل لا مضمرا

(ومطلقا) اي مضافا كالفعل او منونا او مع ال (تعمله) اي المصدر حال كونه (مكبلا)

قوله لانهما كالمنون) التشبيه بالمنون في الخامس واضح كما علم مما مر آنفا وفي الرابع في كون العمل كثيرا فقط اه مؤلف

اي غير

اي غير مصغر) وقيل يعمل مصغرا (قوله مقدما) اي على سائر معمولاته ولو ظرفا
مثلا فالمختارة الشعد وغيره لتوسعهم فيه (قوله كفعله) اي اعمالا كاعمال
فعله الذي اشتق منه اي في رفع الفاعل ان كان لازما وفيه مع نصب المفعول ان كان
متعديا بالواحد والتعدي بحرف الجر ان كان يتعدى بذلك الحرف ولمفعولين ان كان يتعدى
لهما وثلاثة ان كان كذلك لا في غيره لكن لانه يخالفه في انه لا يعمل الا بالشروط وفي جواز
حذف فاعله كما سيأتي ولا يتحمل ضميرا الا اذا ناب عن فعله وفي رفع نائب
الفاعل خلاف مكرر بزيادة (قوله اي يعمل عمل فعله) قيل لقوة مشابهته به وقيل لانه
اصله ولهذا له عمل ماضيا وغيره لانه اصل الكل (قوله مقدرا الخ) اي يشترط لاعمال
المصدر كفعله صحة ان يقدر بان والفعل او ما والفعل ولم يذكره المصنف اكتفاء
بفهمه من قوله كفعله فان الحاصل من هذا الشرط كون المصدر بمعنى الفعل بان يراد
به الحدوث كما في مخ عن الشذور ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما
في نحو مررت فاذا له صوت صوت حمار ولهذا قدر والصوت الثاني ناصبا ولكن المصدر
المبين للعدد والمؤكد لان تأويل الاول يفوت العدد وتأويل الثاني يجعله نوعيا
باسناد الفعل الى فاعله والقصد انه لمجرد التوكيد اما النوعي فيعمل ولو في
حالة كونه مفعولا مطلقا وقد يرد على هذه الشروطات الحالي لا يحل محله فعل
مع انه يعمل والجواب انه يحل واله كالجزء منه او اسقاطي مخ ومقدرا حال
من فعله اي حال كون الفعل مقدرا مع ان او ما محله فالباء بمعنى مع او من
ضمير يعمل اي حال كون المصدر مقدرا بان والفعل او ما والفعل ففيه اكتفاء
(قوله بان) اي المصدرية والزمان ماض او مستقبل او المخففة بعد افعال العلم
على ما في التسهيل نحو علمت ضربك زيدا اي ان قد ضربت زيدا فان مخففة والمرفوع
غير صالح للمصدرية فانها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه (قوله
او ما) اي المصدرية والزمان حال وانما كانت ان في الماضي والمستقبل وما في
الحال ايثارا للادل على المضي مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو ان لانها
مع الماضي للمضي ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فانها صالحة للازمنة الثلاثة مع ان
غاية الامر انها ام الحروف المصدرية بحيث امكنت لما بعدها الى غيرها اذا كان الزمان

اي غير مصغر
(مقدما) على معموله
(كفعله) اي يعمل
عمل فعله مقدرا
بان او ما فالمضاف
كقوله تعالى

حالا نهي غير ممكنة الحلول لمنافاتها له فعدل الى ما لانها لا تنافيه ولا غيرهن (قوله
ولولا دفع الله الناس) اي ولولا ان يدفع او دفع الله الناس مثال لما اضيف للفاعل
مع ذكر المفعول والفاعل حذف نحو ربنا وتقبل دعائي اي دعائي اياك ومثال ما
اضيف للمفعول مع حذف الفاعل نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه
الخير ومع ذكره ما تقدم من الحديث وما يأتي من قول الشاعر الا اذا ومما اضيف
للظرف نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (قوله او اطعام) فاطعام مصدر
وفاعله محذوف ويتيما مفعوله اي اطعامه يتيما في يوم ذي مسغبة اي مجاعة
(قوله عجبت من الرزق الخ) من بحر الطويل والرزق بفتح الراء مصدر والمسيء
بالنصب مفعول له والهه بالرفع فاعله وبعض بالنصب مفعول اول للترك وفقيرا مفعول
ثان له والمعنى عجبت من رزق الاله المسيء اي العاصي ومن تركه بعض الصالحين اي المطيعين
فقراء ولا عجب في ذلك على ما اقتضته الحكم الالهية لا يسأل عما يفعل سبحانه (قوله اي
عجبت من ان يرزق الخ) قال العدوي اي عجبت من ان رزق المسيء ومن ان ترك الخ (قوله لا
مضمرا) عطف على محذوف وخبط له مترادفة او متداخلة لما تقدم اي حال كونه ايضا
مظهرا لا مضمرا اي يشترط لاعمال المصدر ان يكون اسما ظاهرا فلو اضمر لم يعمل
لضعفه بالاضمار بزوال حروف الفعل (قوله فلا تقول الخ) اي لا يجوز ذلك على
الاصح خلافا للكوفيين واجاز ابن جني والرماني اعماله في المجرور وقياسه في
الظرف (قوله فانه) اي المصدر المصغر لا يعمل لان صيغة المصغر ليست من الصيغ
التي اشتق منها الفعل ليس (قوله فلا يجوز الخ) اي لان المعمول بمنزلة معمول الصلة
بل وفي التأويل معمول الصلة الحرف المصدري حقيقة ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول **تنبيه** يشترط ايضا ان لا يكون محدودا بتاء الوحدة ولا مثنى ولا
مجموعا خلافا للتسهيل وغيره ولا منفصلا من معموله بتابع او غيره الا في التأخير ولا
محذوفا ولهذا اضعف تقدير متعلق البسملة اسما كابتدائي لما مر مع جوابه هناك
ترك المصنف هذه الشروط لان تأويله ذي التاء والمثنى والمجموع يفوت المقصود منها
فلا يدل معها المصدر على الحدث والفعل او على الفعل وانما المقصود فانما هو معناه وهما
من افادة مرة الخ (قوله وان يضف الخ) انما خص الكمال المضاف بالذكر مع شموله في

ولولا دفع الله الناس
والمنون كقوله تعالى
او اطعام في يوم ذي
مسغبة يتيما والمقرون
بال كقول الشاعر عجبت
من الرزق المسيء الهه
ومن الترك بعض الصالحين
فقيرا اي عجبت من
ان يرزق المسيء الهه
ومن ان يترك بعض
الصالحين فقيرا
(لا مضمرا) فلا تقول
ضربي زيدا حسن
وهو عمرا قبيح وخرج
بقوله مكبرا ما اذا
كان مصغرا فانه لا
يعمل فلا يجوز اعجبني
ضريبك زيدا وخرج
بقوله مقدما ما اذا
كان مؤخرا عنه فلا
يجوز اعجبني زيدا ضربك

وان يضف يكمل ولو تنعه

وحذف فاعل هنا لا يمتنع

(وان يضف) الى المصدر
الى الاسم الذي

قوله

قوله جواب لو محذوف) اعلم انه ما اعترض على ظاهر كلام الشارح ان جملة ان فيما اضيف الى الفاعل ويكمل بنصب المفعول لان الظاهر ان المراد بالاسم في قوله الاسم الذي يليه هو الفاعل بدليل اقتصاره الاكمال على نصب المفعول فقط وتمثيله بعد وان جملة لو فيما اضيف الى المفعول ويكمل برفع الفاعل وحينئذ لا يكون ما بعد لو غاية لما قبلها مع ان ابا حيان شرط لحذف كان بعد لو ان يكون ما بعدها فيما قبلها وكلام الناظم متحمل عليه لا غير كما تقدم غير مرة وايضا في تقدير زيادة كلفة حذف كان مع اسمها وخبرها

قوله مطلقا تعمله لكونه اكثر ومتفقا عليه في اعماله بالعمل ولاجل التقوية بامتعف صورة كما علمت مما مر (قوله يليه) اي يلي ذلك الاسم المصدر سواء كان فاعلا او مفعولا او ظرفا على التوسع (قوله يكمل) اي عمل المصدر (قوله بنصب المفعول) اي وحده ان كانت الاضافة الى الفاعل او مع رفع الفاعل ان كانت الى غيرهما والتمثيل بعد ليس بقيد والباء للتصوير (قوله ولو برتفع) جواب لو محذوف دل عليه ما قبلها وحذفت كان مع اسمها بعد لو وبرتفع متعلق بمحذوف خبر كان وجملة لو عطف على مثلها محذوفا اي ان يضف المصدر يكمل اي يجوز اكماله لو كان الاكمال بمنتصب اي بنصب المفعول وحده على ان الاضافة للفاعل او مع رفع الفاعل على انها للظرف ولو كان الاكمال بمرتفع اي برفع الفاعل وحده ايضا على ان الاضافة للمفعول وتعلق الشرطان وهما ان يضف ولو كان الاكمال بالواسطة وهو يكمل بمعنى يجوز اكماله على ان الاول فيه الثاني فلا اعتراض عليه وانما غيي بهذا المعطوف لما فيه من الضعف كما تقدم وبقولنا اي يجوز اكماله يندفع الاعتراض بانه مقتضى قوله برتفع ان اسم كان المحذوف بعد لو هو لفظ الاكمال كما هو ظاهر فيفسد الشرط والجواب (قوله اي وان كان الذي الخ) تفسير لحاصل معنى المعطوف وقوله المفعول بالنصب على انه خبر كان وقوله برفع الفاعل اشار به الى انه في كلامه حذف المضاف وان المراد بالمرتفع الفاعل (قوله قال الشاعر) وفي نسخة كقول الشاعر وقوله الا ان الخ من بحر الطويل والشاهد اضافة المصدر وهو ظلم الى المفعول وهو نفسه والمرء بالرفع فاعل ومعنى البيت ظاهر بجلي وقوله بين اي ظاهر بين اذا المرء لم يحما اي يصيب اي يبعد لها وفي نسخة اذا المرء منها ما ان يصون (قوله وحذف فاعل) اي لدليل (قوله هنا اي في باب المصدر) اي بخلاف فاعل الفعل فانه لا يجوز حذفه بدون لان الفعل وفاعله كجزئي كلمة لا يستغني باحدهما عن الاخر ولانه عمدة الا في مسائل سبعة في بناء الفعل للمجهول وفي الفعل المؤكد بالنون كاضربن يا زيدون واضربن يا هند وفي نحو اضربوا القوم يا زيدون واضربا القوم يا زيدان والضربن القوم يا هند وفي التعجب نحو اسمع بهم وابصر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد وفي نحو

كانا مع اسمها وخبرها ويجعل قوله برتفع متعلقا بالجواب المحذوف مع ان الفرق بعد لو مشتغل كان مع اسمها وابقاء خبرها ويجعل الجواب متقدما بعده خبرها كما ان لا غنية عنه ما قبل الجواذا علمت ذلك فالذي ينبغي المصير الى ما حققناه في كلامه من التعميم في الاول والتأويل لظرافته تأمل

يليه (يكمل) بنصب المفعول نحو واعجبني ضرب زيد عمرا الزيادة فيه قوله عنه وكلهم لجوار الناس بالباطل (ولو برتفع) اي وان كان الذي اضيف المصدر اليه المفعول كمل برفع الفاعل كقول الشاعر الا ان ظلم نفسه المرء بين اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا (وحذف فاعل هنا) اي في باب المصدر

[illegible]

قوله وفي نحو فنلتقها رجل رجل) اي مما حذف فيه الفاعل وقام مقامه حالان فان الاصل فنلتقها رجل رجل فنلتقها الناس رجلا رجلا لانهم اجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد فلما حذف واقيم الحالان مقامه جعلا كالشيء الواحد ولم يمتنعا على رفعهما كرفع واحد فنزل رجل رجل بمنزلة قولك الناس مفصلين اهـ يس اهـ مؤلف

فنلتقها رجل رجل في نحو ما قام وقعد الا زيد وفي استثنا وكل فرهذه السعة نظر فانظر تقرير الانبابي اما حذفه مع الفعل فيجوز لدليل وقوله في باب المصدر اي في باب اعمال المصدر غير النائب عن فعله اما هو كضربا زيدا فيتحمل الضمير لاستتاره فيه (قوله لا يمتنع) اي بل هو جائز مطرد قال يس وانما جاز حذفه دون فاعل الفعل لان النسبة المعينة في مفهوم الفعل فانها تحتاج الى الفاعل المخصوص الغير المعلوم الا لاجل الحدث اهـ (قوله اي لا يلزم ههنا ذكر الفاعل) اي ذكره بالاسم الظاهر او الضمير المنفصل لانه اذا لم يكن كذلك لا يكون ضميرا مستترا فيه خلافا للسيوطي في الجمع بخلاف الفعل فان فاعله اذا لم يكن ظاهرا يكون مستترا فيه تأمل (قوله سؤال نعجتك) اي لقد ظلمك بسؤاله اي اخيك نعجتك اي الانثى من الضأن ويعبر بها عن المرأة والجمع نعاج وقوله الى نعاجه اي ليضمها الى نعاجه والله اعلم

المفعول له

عبر ببعض اسمائه فانه يسمى المفعول لاجله ومن اجله وقدمه على المفعول فيه لانه ادخل منه في المفعولية واقرب الى المفعول المطلق بكونه مصدرا كما اشار اليه بقوله المصدر فبذلك قال الزجاج وشيخه الزيادي والكوفيون انه مفعول مطلق (قوله وهو) اي المفعول له المصدر اعترض بان هذا التعريف ليس جاريا على كلام المصنف ولا على كلام الاتي ويشترط لنصبه لان ظاهرهما ان هذه الشروط شروط لنصبه لا لتسميته مفعولا له فيسمى بذلك عند جره ايضا وهو مقتضى كلام ابن الحاجب كما في يس ولا على مذهب الجمهور من ان المجرور وليس مستوفيا للشروط مفعول به فهذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له فجعل الشروط لنصبه على الاول وتحقق ماهيته على الثاني واجيب باجرائه على الثاني بان يقال ان هذا تعريف بالاعم على اجازة المتقدمين او ان ال في الفعل للعهد اي الفعل المتحد معه في الفاعل والزمان فيكون المراد بقوله ويشترط لنصبه اي يشترط لنصبه مفعولا له اي حال كونه مسمى به في الاصطلاح فخرج الاشتراط الحالة المحفوظة وبانه يجري على الاول مع اعتبار الوصفين المذكورين او البناء على مذهب سيبويه والمتقدمين الذين لم يشترطوا في نصبه الاتحاد في الزمن والفاعل كما في يس وصرح عن الهمع بان يقال ان هذا تعريف له باعتبار كونه

(لا يمتنع) اي لا يلزم ههنا ذكر الفاعل فتقول اعجبني ضرب عمرو فاعجبني ضرب زيد عمرا قال الله تعالى بسؤال نعجتك الى نعاجه

* المفعول له *

وهو

منقبا

منتصبا اذ الكلام في المنصوبات ففيه تكرار مع قوله ويشترط الخ نامل **قوله**
المصدر لا يرد عليه اما الجبين فذو عجبيه بنصب العبيد اي مماينكر يتخص لاجل
الجبين فالمذكور وعجبيه لانه مؤول كما في المطولات وانما اشترط كونه مصدرا لانه
علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر بالاصالة وانه سكت عن كونه الفضلة لعلمه
بقوله المذكور علة للفعل (**قوله** ويشترط الخ) قال الجامي وانما اشترط هذه
الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق
المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها اه (**قوله** اربعة شروط) عدها
خمسة والخامسة كونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم او قتلا للكافر لان الحامل
على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك والحق ان المفعول له على
ضربين لانه المتقدم اما وجوده فيكون من افعال القلوب كقعدت جبنا او تصورا
لكونه غرضا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كجئتك اصلاحا لحالك وضربته
تأديبا (**قوله** وان يظهر التعليل) اي يفهم علية للفعل وهذا الشرط مع ما يأتي
فيه يخرج به بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وهو يغني عن اشتراط بعضهم كونه من
غير لفظ الفعل (**قوله** وان يتحد مع الفعل في الزمان) اي بان يقع حدث
العامل اثناء زمن المصدر كضربته جبنا او يقع اول حدث العامل آخر زمن المصدر كجئتك
خوفا من فرارك او عكسه كجئتك اصلاحا لحالك الخ (**قوله** وان يتحد معه في الفاعل)
اي بان يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله (**قوله** المصدر الظاهر) اشار بهذا البيت
الى الشرطين الاخيرين ثم ان كان المراد بالظاهر المصدر الصريح غير المؤول يرد عليه ان ان وان
اذا نابتا عن المصدر تكونان في محل نصب وان لم تكن مشاركة في الزمان والفاعل عند
ابي حيان تبعا لابن مالك نحو جئتك اني اكرمك او ان اكرمك وجئتك ان زيدا يكرمني
او ان يكرمني زيد وجئتك الساعة انه وعدتك امس فمثلهما في الناصبة فيكون المصدر
المؤول باحدهما مستثنى من المشاركة كما في الصبان وغيره الا ان يقال التقييد بصراحة
المصدر انما هو لظهور النصب او هو مبني على مقتضى شرح الشذور للاباهة من
ان المصدر المؤول لا يقع مفعولا له وان افاد التعليل كما في مرخ وان كان المراد به الملفوظ
صريح الغير المقدر ففي كلامه رد على من قال المفعول له مضاف مقدر في بعض المواضع

المصدر المذكور علة للفعل ويشترط في نصبه اربعة شروط ان يكون مصدرا وان يظهر التعليل وان يتحد مع الفعل في الزمان وان يتحد معه في الفاعل

المصدر الظاهر او جاعله

لحدث ينصب مفعولا له

(المصدر الظاهر)

(قوله ثم ان كان المراد الخ) قال شيخنا يظهر ان المراد بالظاهر عدم الخفاء اه تقرير

المتخالف من الشروط فيكون من ازاي في غاية الحسن (قوله ان جاعلة) فان قلت
هذا معلوم لانه يعلم من كونه مفعولا له ان يبين التعليل ولا يصح كونه شرطا للنصب
اذ ابانة التعليل من حقيقة المفعول له فالجواب ان المراد ان المصدر ان ابان تعليلا
في المعني ينصب حال كونه في الاصطلاح يسمي بالمفعول له وهو لا ينافي كونه يسمي
في الاصطلاح مفعولا له ايضا ولا يلزم عقلا من كونهم اصطلحوا علي تسمية شئ مفعولا له
ان يبين تعليلا اذ يجوز عقلا الاصطلاح علي تسمية غير المبين تعليلا مفعولا له
فصار في قوله ان جاعلة فائدة افاده الملوي علي المكودي وبهذا اندفع ما نقله (قوله
علة) اي سواء كانت باعثة وغاية اي باعثة من حيث الوجود الذهني وغاية من
حيث الوجود الخارجي كقمت اجلالا لام باعثة فقط كقعدت جبنا (قوله لحدث) اي دلت
عليه بفعل او وصف او مصدر عدوي (قوله ينصب) اي جوازا بالفعل قبله علي تقدير
حرف العلة عند جمهور البصريين فهو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض وقال الزجاج
ناصبه فعل مقدر من لفظه والكوفيون الفعل المقدم عليه لانه ملاقيه في المعني فهو
عنده مفعول مطلق كما تقدم (قوله مفعولا له) حال من ضمير ينصب اي ينصب
المصدر المذكور حال كونه مسمي في الاصطلاح مفعولا له (قوله متحدي وقت)
اشار به الي الشرطين الاخيرين ومتحدي تثنية متحد حذفت النون للاضافة علي معني
في الحدوث وفاعل عطف علي وقت (قوله اي حال كون المصدر والحدث) اشار به
الي ان قوله متحدي حال من ضمير ينصب ومن حدث (قوله يجعلون الخ) تمثيل لما استوفي
الشروط فقوله فالحذر الخ اي فالحذر مستوف لما ذكرنا لانه مصدر ذكر علة واصابعهم
اي انامل اصابعهم ففيه مجاز مرسل من استعمال اسم الكل في البعض والعلاقة الكلية
علي الراجح عدوي وقوله من الصواعق حذر الموت قال في المغني من حجر عمري انه من
متعلقة بحذر او بالموت وفيه ما تقدم من معمول المصدر وفي الثاني تقديم معمول
المضاف اليه علي المضاف وحامله علي ذلك انه لو علقت بيجعلون وهو في موضع
المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف اذ كان حذر الموت مفعولا له وقد
اجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا والثاني له مقيدا بالاول والمطلق والمقيد
غيران فالعلة متعددة في المعني وان اتحد في اللفظ سجاعي (قوله وهو

ان جاعلة لحدث)
اي لفعل (ينصب)
ذلك المصدر (مفعولا
له) حال

متحدي وقت وفاعل فان

شرطيته بدون تعليل قرن

(متحدي) اي حال كون
المصدر والحدث متحدي
(وقتا وفاعلا) كقوله
تعالي يجعلون اصابعهم
في اذانهم من الصواعق
حذر الموت فالحذر
مصدر ذكر علة لجعل
اصابعهم في اذانهم
وزمنه وزمن الجعل
والحدث وفاعلهما ايضا
واحد وهم

الكافرون) كذا في التصريح وغيره وهو خلاف ما في تفسير الجلال يجعلون أي أصحاب
الصيب وقد صرح الجمل عن البيضاوي بأن الضمير لأصحاب الصيب وهو وإن حذف لفظه
وأقيم الصيب مقامه لكن معناه باق فيجوز أن يعود عليه اهـ أي لأن بيان حال المنافقين
المشبهة لم يذكر في الآية وإنما ذكر فيها بيان حال أصحاب الصيب المشبه بها ولهذا قال
الجمل على قول الجلال بعد وكذا هؤلاء إذا نزل القرآن الخ هذا شروع في بيان حال المشبه بعد
بيان حال المشبه به اهـ وأجيب بأنه لما ذكر الجعل المذكور في جانب المشبه به تخيلت في
المشبه الحالة المشبهة بذلك الجعل الحقيقي فاعتبر ذلك الجعل المخيل أو بأن المراد
بجعل أصابعهم في الآذان إعراضهم عن سماع ما في القرآن المشبه بجعل الأصابع
في الآذان من الصواعق حذر الموت (قوله والمنافقون) عطف تفسير للكافرين
كما فهم من الجمل عن البيضاوي (قوله شرطا) مرفوع بفعل مقدر يفسره يفت
والظاهر أن المراد بالشرط ما لا بد منه وإلا ففيه نظر تأمل (قوله من الشروط
المذكورة) أي ما عدا الكون علة لما يفيده قوله الآتي أي فإن فقد المعلل شرطا الخ
لا ترتب على فقدها الجر بحرف التعليل وذلك ممتنع عند فقد العلية (قوله
بحرف تعليل) متعلق بقوله قرن (قوله أي فإن فقد المعلل) بكسر اللام المشددة
(قوله ويجب جره) أي عند من اعتبر ذلك الشرط المفقود بين وقوله بلام
التعليل أفردها بالذكر لأنها الأصل لكثرتها في ذلك وقلة غيرها وقوله ونحوها أي مما يفيد
التعليل ويصلح للدخول على المفعول له وهو من والباء وفي وكذا إلى على ما في
الملوي وفي شرح اللمحة حروف العلة سبعة اللام ومن والباء وفي وهذه تدخل
عليه والكاف وحتى وكي أي وعلى وعن وهذه لا تدخله لأنها لا تكون للتعليل
إلا مع الفعل المعروف والحرف المصدري اهـ وقد تقدم ما فيه (قوله مثال فقد المصدرية)
أي فاقدها ومثال مبتدأ أو الخبر قوله تعالى وكذا يقال فيما يأتي وقوله فإن الحاضرين
فانظر الشجاعي تجد ما فيه وقوله لا تنبس مصدرا أي فإن الكاف ضمير المخاطبين وهي
ذوات عبدوي (قوله للسمن) بفتح السين وسكون الميم سلالة الزبد يقاوم السموم
كلها وينقي الروح من القروح الخبيثة وينفع الأورام كلها ويذهب الكلف والنمش من
الوجه طلاء قاموس (قوله أي امرئ القيس ابن حجر الكندي من قصيدة أولها

الكافرين والمنافقين
(فإن فقد شرط من الشروط
المذكورة فيجر بحرف
تعليل قرن) أي فإن
فقد المعلل شرطا من
هذه الشروط المذكورة
وجب جره بلام التعليل
ونحوها فمثال فقد
المصدرية قوله تعالى
هو الذي خلق لكم
ما في الأرض جميعا
فإن المخاطبين هم
العلة في الخلق وفقد
ضميرهم المصدرية لأنه
ليس مصدرا ونحو
جئتك للسمن ومثال
فقد اتحاد الزمان
قوله فجئت وقد
نضت لنوم ثيابها لدى
الستر إلا لبسة المتفضل
فإن النوم وإن كان
علة في خلع الثياب
لكن زمن خلع الثياب
سابق على زمن النوم
مثال فقد اتحاد الفاعل

الطويل اولها قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ونضت بتخفيف الضاد من النضو وهو
الخلع قال الجوهري ويجوز عندي التشديد للتكثير ولدى الستر اي عند السترة
فهو بكسر السين واللبسة بكسر اللام الهيئة من اللبس والمتفضل الذي يبقى في ثوب
واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب
تتوشح به وقوله فانه النوم اي الشاهد في قوله لنوم حيث جره باللام فانه وان
كان علة له وقوله لكن من خلع الثياب اي لكن النوم هو الفترة المذهبة للاحساس وقوله
علي منه اي النوم (قوله قوله) اي ابي صخر الهذلي من قصيدة من الطويل اولها

عجبت لسعي الدهر بيني وبينها   فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر

وتعروني تغشاني من عرا بفتح الراء يعرو بضمها واما عري بكسرها يعرى بفتحها
فمعناه تجرد قال الاجهوري

عرى بفتح الراء معناه نزل   والضم فيه بمضارع حصل
اما عري بكسرها فاتى اذا   معناه زال عنه ثوب مسندا

وذكراك بكسر الذال المعجمة مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف اي لذكري اياك
كما يأتي وهو خلاف النسيان وهزة بالرفع فاعل تعروني وهي بكسر الهاء النشاط
والارتياح بفتح خاله وفي الشواهد الكبرى للعيني انه بفتحها وتشديد الزاي اي
رعدة ويروى نترة والكاف للتشبيه وما مصدرية اي كانتفاض العصفور وجملة بلله القطر
اي المطر حال من العصفور بتقدير قد وذكر الحافظ السيوطي في شرح به بعينه ان في
البيت احتباكا وهو الحذف من الاول لدلالة الثاني وبالعكس والتقدير واني لتعروني
لذكراك هزة وانتفاض كما انتفض العصفور واهتز هزة جبائي (قوله فانه الذكرى
ة) اي الشاهد في قوله لذكراك حيث جره باللام فانه الذكرى ة والله اعلم

المفعول فيه

قدمه على المفعول معه لقربه من المفعول به باستلزامه له ولوصول العامل اليه
بنفسه لا بحرف ملفوظ (قوله وهو المسمى ظرفا) اي تسمية مجازية اصطلح عليها البصريون
ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد ان الظرف هو الوعاء والمتناهي الاطراف وليس هذا
كذلك ويسميه الفراء محلا والكسائي واصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه ص

قوله واني لتعروني
لذكراك هزة كما
انتفض العصفور
بلله القطر فان الذكر
علة لعروض الهزة
من مهما واحد ولكن
اختلف الفاعل فالفاعل
العروض هو الهزة
فاعل الذكرى هو
المتكلم لان المعنى
لذكري اياك فلما
اختلف الفاعل
خفض باللام
* المفعول فيه *
وهو المسمى ظرفا وهو

ما سلّط عليه عامله
على معنى في من
اسم زمان أو
مكان مبهم

(قوله ما سلّط عليه ﮦ) اي باطّراد بان لا يختص التسلّط بعامل فيخرج نحو دخلت
الدار اذ لا يقال صلّيت الدار ويستثني من الاطراد ما صيغ من زيادة عامله اذ لا ينصب الا ما من
مادته وكذا المقادير اذ لا يعمل فيها الا ما دل على حركة لا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا
واسقط بعضهم قيد الاطراد لان نحو دخلت الدار منصوب على التوسّع ولم يتضمن معنى
في فهو خارج بقوله على معنى في فانه برز معنى تسليط العامل عليه نصبه به والمراد
بالعامل ما هو شامل للكل عامل من فعل وشبهه وان لم يكن وانتصابه نحو ما جئت يوم
الخميس (قوله على معنى في) وهو الظرفية وخرج به بقية المفاعيل فان تسلط
العامل عليها ليس على معنى في لان الفقه من ان تسلطه على المفعول به لم يوقعه عليه وعلى
المفعول له لم يوقعه لاجله وعلى المطلق لكونه نفسه (قوله من اسم زمان ﮦ) بيان
لما الذي هو جنس الحد اذ كان مبهما الصلاحية لكل ما لا يعقل ليس والمراد لفظ
يدل على احدهما ولو بالتأويل فيه نحو ما عرهنتا دلالته على احدهما او يجري
مجراهما فالاول نحو سرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا والثاني نحو اما انك ذاهب
ودخل في التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة مكانا نحو اي وكل فانهما بحسب ما يضافان
اليه لان المعنى ان الظرف لا يخرج عنهما الا ان الزمان دائما والمكان دائما من
ولو تنويعية بمعنى الواو لان كلا منهما ظرف لا احدهما فقط مخ (قوله او مكان)
بالجر عطف على زمان اي اسم مكان (قوله مبهم) صفة مكان والمراد به هنا
ما ليس له صورة اي هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة اي نهايات مضبوطة
من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وهذا القيد يشعر بان اسم الزمان ينتصب بالمفعول
فيه مطلقا اي مبهما كان اي ما دل على زمن غير مقدر معين كحين ووقت ومدة او مختصا
أي ما دل على مقدر معلوم كان وهو المعرف بالعلمية كرمضان او بالاضافة كزمن الشتاء
او بال كسرت اليوم او غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما او يومين او الموصوفة
على ما في الاشموني نحو كسرت زمنا طويلا وانتصاب المبهم على جهة التوكيد اللفظي لزمن
الفعل كما ان المصدر يكون مؤكدا للحدث اذ لا يزيد عليه كليلا في اسرى بعبده ليلا اذ السرى
لا يكون الا ليلا وشمل كلامه ما صيغ من الفعل من اسماء الزمان كقعدت مقعد زيد اي زمن
قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون ظرف مكان مخ وان اسم المكان لا ينتصب منه

الأماكن مبهما لما يأتي واعترض بان هذا القيد يخرج من اسم المكان ما صيغ من الفعل فانه يكون من المختص اتفاقا كما يكون من المبهم واجيب بان المراد المبهم حقيقة كاسماء الجهات اتفاقا والمقادير عند الجمهور او حكما كالمقادير عند ابي حيان وكما صيغ فانه وان كان مختصا نصب تشبيها بالمبهم كما في النكت مع ان ظاهر كلام الالفية انه من قبيل المبهم وقد يوجه بان مجلس زيد وان تعين بالاضافة فهو مبهم من جهة اللغة لانه بالاعتبار وعدم كونه محدودا الافادة سهم من او يقال ان ما صيغ من المكان مستثنى من كلامه كالمقادير عند الشلوبين فانها من المختص عنده وكذا يقال في قول المتن وابهم المكان (**قوله** واليه) اي والى ما ذكر كذا اشارة (**قوله** جمع اسماء) اي الاسامي جمع اسماء وهي اي الاسماء جمع اسم وهي اي الاسامي جمع الجمع ولو قال في جمع الجمع كان اولى (**قوله** المضمنة) بالنصب وفتح الميم المشددة اسم مفعول صفة للاسامي (**قوله** في) على تقدير مضاف اي معنى في دون لفظها اي هو الظرفية فان قلت هذا يقتضي بناؤه لتضمنه معنى الحرف قلت معنى تضمنه له اشارته اليه لكون الحرف مقدرا في نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تنصرف ولذلك اعرب لان الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفا الآن معناه انتقل للظرف فصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلا حتى يقتضي بناءه لاقتضاء رمخ وفي الملوي على المكودي وهو مردود بان التضمن ينافي النظر اليه لانه على هذا منظور الى لفظه فيكون مضمنا لفظه فينافي ظهوره معه والظرف لا يصح التصريح معه في حال كونه ظرفا فليس منظورا الى لفظه بل الى معناه والحاصل ان التحقيق انه مضمن معنى الحرف تضمينا عارضا فلا يلزم بناؤه اي والمقتضي للبناء تضمنه اياه وضعا كما في اللقاني (**قوله** محله) اي في لانها اسم لفي الحرفية (**قوله** منصوب على انه مفعول ثان للمضمنة) اي باعتبار اقامته مقام المضاف المقدر كما مر والاول محله مجرور ومفعولها الاول ضمير الاسامي النائب عن الفاعل المستتر فيها (**قوله** وهي) مبتدأ والخبر قوله من ازمنة وامكنة اي الاسامي المضمنة في كائنة من ازمنة وامكنة والجملة حال من الاسامي او من ضميرها في المضمنة والازمنة بكسر الميم جمع زمان والامكنة بكسر الكاف جمع مكان قال في الخلاصة

واليه اشار بقوله
وتنصب الاسامي المضمنة
في وهي من ازمنة وامكنة

(وتنصب الاسامي) جمع اسماء وهي جمع اسم وهو جمع الجمع (المضمنة) معنى (في) محله منصوب على انه مفعول ثان للمضمنة (وهي من ازمنة وامكنة) اي هو كل اسم زمان او مكان ضمن معنى في كقولك صمت يوم الخميس وجلست امامك

لاسم من كن باعي بمتن   ثالث افعلة عنهم اطرد

ومن للبيان المشوب بالتبعيض والمراد من اسماء الازمنة واسماء الامكنة ليوافق ما تقدم لان الظرف اصطلاحا من صفات الالفاظ (**قوله** وخرج بقوله المضمنة في) اي وخرج به بقية المفاعيل ايضا كما مر (**قوله** بواقع) متعلق بقوله تنصب في البيت السابق وفي قوله بواقع من فعلة تسمح لان الواقع في الظرف هو الحدث والنصب ليس به لانه بلفظ الفعل او شبهه وايضا الحدث لم يقع في الظرف الاصطلاحي وهو اللفظ بل في مدلوله اي نفس الزمان والمكان ففي المتن حذف مضافين اي تنصب الاسامي المذكورة بدال الواقع من فعل او ما اشبهه في مدلولها والمراد بالدال اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة كالمصدر او بالتضمن كالفعل والوصف وبالواقع ما شأنه ان يقع فدخل ما صمت اليوم فان قلت لم جمع الاسامي من الازمنة والامكنة الراجع اليها ضمير فيها وافرد العامل الدال على الواقع فيها قلت انه افاد بذلك جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اي اذا اختلف جنسه نحو امكث هنا ازمنا اما المتفق فلا يتعدد الا مع اتباع الثاني للاول بدل الكسر نحو يوم الجمعة سحرا ومع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم احسن منه امس افاده م خ او يقال ان المراد تنصب كل واحد من الاسامي المذكورة بدال الواقع في مدلول كل واحد منها او المراد بالواقع الجنس فيصدق باكثر من واحد (**قوله** او ما اشبهه) من وصف او اسم فعل او صفة ولو تأويلا نحو انا زيد عند الشدائد وانا عمرو يوم القتال فعند ويوم منصوبان بزيد وعمرو لانهما في تأويل المشهور او المعروف قاله ابو حيان زي وقول الشارح كاسم الفاعل والمفعول ليس قيدا مما يدل على الحصر (**قوله** ان الناصب للظرف هو الواقع فيه) اي دال الواقع في مدلوله او فيه استخدام بجعل ضمير فيه لمدلول الظرف المراد به اولا الظرف الاصطلاحي فيستغني عن المضاف الثاني فقط والاول لابد منه (**قوله** فيها) اي في جميع مدلولاتها ان استغرقها الواقع فيها كصمت يوم الجمعة او في بعضها ان لم يستغرقها كصمت رمضان ص (**قوله** وابهم المكان) اي اعتبر ابهامه شرطا لانتصابه على الظرفية لان اصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل

وخرج بقوله المضمنة في ما لم يتضمن معنى في نحو يوم الجمعة مبارك

بواقع من فعل او ما اشبهه

فيها وابهم المكان كالجهة

(بواقع من فعل او ما اشبهه) كاسمي الفاعل والمفعول اي ان الناصب للظرف هو الواقع فيه من فعل او ما اشبهه نحو انا قائم خلفك (فيها وابهم المكان

على المكان بالالتزام فقط فيتعدى الى كل اسماء الزمان ولم يتعد الى كل اسماء المكان بل الى المبهم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة اي من بعض الوجوه وهو الالتزام لان لابد لحدث الفعل من مكان ما والى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ وجملة ابهم المكان اما مستأنفة او حال من الاسماء بالنسبة الى بعض انواعها لما افاده الاظهار في مقام الاضمار او من امكنة والظرف فحالة توهم شمول الزمان (قوله كالجهة) المراد بها الجنس فيصدق بالجهات الست كما في الشرح اي كاسماء الجهات ففي الكلام حذف مضاف او المراد بالجهات اسماؤها من تسمية الدال باسم المدلول والمجردات الجهات صارت حقيقة في اسمائها واسماؤها الكثر من ست اذ منها قدام وخلف وذات اليمين وذات الشمال يس وانما كانت مبهمة لعدم لزوم مسماها بخصوصه لانها امور اعتبارية اي باعتبار الكائن في المكان فقد يكون خلفك امام الغير وقد تتحول فينعكس الامر ولانه ليس لها امد معلوم فخلفك مثلا اسم لما وراء ظهرك الى اخر الدنيا كذا في التصريح (قوله اي ظرف الزمان كله) اي مختصه ومبهمه يقبل النصب فان قلت من اين يفهم ان مراده هذه الكلية قلت من قوله وابهم المكان اذ يفهم منه ان الزمان يقبله مطلقا وليس في مقابلة المبهم الا المختص افاده المكودي (قوله نحو قمت شهرا او جئت حينا) اي وقعدت مقعد زيد او مقعده امرادا به زمان القعود كما مر (قوله واما اسم المكان الخ) فان قلت من اين يفهم من كلامه هذا الحصر قلت مما فسرناه من ان المراد اعتبر ابهامه شرطا الخ (قوله كالجهات الست) اقتصر الناظم والشارح في التمثيل على الجهات مع ان اسماء المكان ثلاثة انواع كما ذكرناه اولا للاتفاق على ابهامها حقيقة على ان في ادراج اسماء المقادير وما صيغ من العامل في المبهم ما مر فلينظر الجمع (قوله نحو فوق كل ذي علم عليم) اي ثبت فوق كل ذي علم عليم من المخلوقين حتى ينتهي الى الله تعالى اه شيخنا (قوله واما نحو الدار الخ) اي من كل مكان مختص وهو ما له اقطار تحويه كما مر (قوله بالظرفية) اي على الظرفية (قوله فتقول صليت في المسجد الخ) اي لا يجوز حذف في معها واما ما سمع منها منصوبا مع دخل وسكن و نزل نحو دخلت البيت وسكنت او نزلت الدار فاختلف فيه فقيل منصوب على الظرفية شذوذا وقيل على اسقاط الخافض وقيل على التشبيه بالمفعول به وقيل مفعول به

كالجهة) اي ظرف الزمان كله يقبل النصب على الظرفية نحو قمت شهرا او ملا وجئت حينا واما اسم المكان فلا ينصب منه على الظرفية الا ما كان مبهما كالجهات الست وهي الفوق والتحت و اليمين والشمال والوراء والامام نحو فوق كل ذي علم عليم واما نحو الدار والمسجد فلا ينصب بالظرفية فتقول صليت في المسجد وسكنت في الدار

حقيقة لانا نحو خلا يتعدى بنفسه مخ والله اعلم

المفعول معه

قال الجلال اخره عن المفاعيل للاختلاف في قياسيته وان كان الاصح انه مقيس ولوصول العامل اليه بالحرف دون باقيها ولم يقع في القرآن بيقين (قوله ما بعد واو) اشار به الى حد المفعول معه وهو الاسم الفضلة الواقع بعد واو المعية المسبوقة بفعل او نحوه مما فيه معناه وحروفه وما موصول او موصوف مبتدأ او الخبر جملة ينصب والمراد بما الاسم الصريح فخرج به الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كلا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب فليسا مفعولا معه وان كانت واوهما للمعية خلافا للصدر الافاضل تلميذ الزمخشري في الاول ولبعضهم في الثاني وقوله بعد واو اي تاليا لها فلا ينفصل منها ولو بالظرف وان تفصل به بين واو العطف ومعطوفها لتنزيلها من المفعول معه منزلة الجار من المجرور اهوسى مخ ولا يكون معناها ايضا بخلاف واو العطف يس (قوله مثل مع) بالجر صفة واو (قوله اي اريد بها التنصيص) اي المراد بكونها مثل مع ان يراد بها التنصيص على المصاحبة اي مشاركة ما بعدها لمعمول العامل السابق في زمن تعلقه به سواء شاركه في حكم العامل ايضا كجئت وزيدا فان العدول عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية ام لا كاستوى الماء والخشبة على ما يأتي بخلاف واو العطف فانها تنص على المشاركة في الحكم سواء مع الزمن ام لا لكونها لمطلق الجمع فخرج بذلك ما لم ينص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصبا على ما بعدها كضربت زيدا وعمرا فهي للعطف اتفاقا اي على ما فيه فانظر تقرير الانبابي وكذا اشتركت زيد او عمرو وخلطت البر والشعير لان المعية فيهما من العامل مخ بزيادة (قوله لا متبعة) اي للعاطفة اي قصد ابن القصد التنصيص على المصاحبة سواء صح العطف من حيث المعنى ام لا كما مر فلا يشترط صحة العطف من حيث المعنى وهو كذلك على الصحيح خلافا لابن جني وقوله لا متبعة عطف على محذوف اي غير متبعة لا متبعة ولا يجوز عطفه على مثل مع لان واو العطف قد يكون للمصاحب فلا يحصل التعاند الذي هو شرط العطف بلا هذا على ظاهر كلامه اما اذا نظر الى المراد المذكور انها فيصح (قوله من فضلة)

﴿ المفعول معه ﴾

ما بعد واو مثل مع لا متبعة

من فضلة ينصب مفعولا معه

(ما بعد واو مثل مع) اي اريد بها التنصيص على المعية (لا متبعة من فضلة)

قوله المراد بها) اي ان للفضلة معنيان احدهما ما في الشرح والآخر ما يتم الكلام بدونه وهذا هو المراد هنا اهـ مؤلف

عن ركني الاسناد كالحال وضميرها المستكن في الظرف (قوله وهي التي يجوز حذفها) اي المراد بها ما هو احد معنييها اما يتم الكلام بدونه ولو من حيث افادة مع (قوله مفعولا معه) حال من ضمير ينصب (قوله نحو استوي الماء والخشبة) مثال لما استوفى الشروط اي اذا كان استوي بمعني ارتفع كما في قوله تعالي ذو مرة فاستوى واستوت على الجودي فالارتفاع للماء فقط اذ هو الذي كان منخفضا ثم ارتفع والخشبة ما زالت بحالها فنصبها لا يصح فيه العطف كما في من فان كان بمعني تساوي الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الي الخشبة فليست ارفع من الماء وكما في يس تعين رفع الخشبة على حد اشترك زيد وعمرو قال الله ابن علي خالد الخشبة مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته اهـ ومثله في الانبابي وغيره قال الشيخ الدردير الخشبة كانت توضع في الزمن الاول غير العمود المعلوم في المقياس عند رب (قوله وخرج بقوله مثل مع نحو) اي وبقوله بعد واو بقية المفاعيل ومجرور مع وباء المصاحبة (قوله اذا اريد بها مجرد العطف) اما اذا اريد بها المعية فيعدل الي نصب عمرو وجوبا كما علم مما مر (قوله وخرج بقوله لا مسبوقة الخ) فيه ان ما خرج به خرج بما قبله من حيث المراد به السابق بيانه ولهذا لم يذكر غير المصنف هذا القيد في حد المفعول معه كما مر فكان عليه ان لا يذكره الا الاخراج به الا ان يقال خرج بقيدين او بحسب الظاهر (قوله نحو مزجت عسلا وماء) انما خرج به لان الواو فيه لمجرد العطف والمعية استفيدت من العامل لما علم مما مر فما بعدها مفعول به لا مفعول معه فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه فاذا كان ممزوجا فاين الممزوج به واذا كان المراد ان احدهما الممزوج والآخر الممزوج به ينبغي ان يقال مزجت عسلا بماء او عكسه قلنا المراد ان كلا منهما ممزوج وممزوج به من غير تمييز دلالة على ان الكل مقصود بالذات في المزج واذا قيل مزجت عسلا بماء كان العسل المقصود بالذات والمزج بالماء تبع له في القصد ليحصل له خاصية مقصودة بذلك هكذا يستفاد من الشيخ زاده علي البيضاوي (قوله بسابق من نحو فعل) بيان لشرط المفعول معه وهو انه لا بد ان يكون مسبوقا بفعل او بما فيه معناه وحروفه كما مر فخرج بذلك نحو كل رجل وضيعته اي مقترنان لعدم مسبوقية شيء من ذلك ونحو هذا لك واباك فلا يتكلم به خلافا للابي علي لعدم حروف الفعل وان كان فيه معني انبه واشير واستقر فالمعنى يفهم من قوله بسابق ان المفعول معه

وهو الذي يجوز حذفه (بنصب مفعولا معه نحو استوي الماء والخشبة ويخرج بقوله مثل مع نحو بماء زيد وعمرو اذا اريد بها مجرد العطف ويخرج بقوله لا مسبوقة نحو مزجت عسلا وماء ويخرج بقوله من فضلة ما بعد الواو في نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة لان الفعل لا يستغني عنه لا يقال اشترك زيد لان الاشتراك لا يتأتى الا بين اثنين

بسابق من نحو فعل من جمع اضعف عطف يجب ان لم يجمع

(بسابق من نحو فعل

لايتقدم

قوله ورجح) اي لان المعني يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في المعية والرفع لمطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح احدهما علي الآخر مع اختلاف المعني فالوجه ان يقال ان قصدت المعية نصا فالنصب او بقاء الاحتمال والابهام فالرفع او لم يقصد شئ جاز الامران ولعل هذا الذي حمل الدماميني مرخ اهـ مؤلف

لا يتقدم علي عامله وهو اتفاق وفي تقدمه علي مصاحبه خلاف والصحيح المنع اشموني وبسابق متعلق بينصب ومن نحو فعل بيان لسابق فهو صفة له اي من فعل ونحوه لا ان نصبه اذا كان بنحو فعل فبالفعل اولي والمراد بنحو الفعل ما شابهه في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به فخرج الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل (قوله اي ان الناصب له) اي بواسطة الواو فهي معدية العامل الي المفعول معه (قوله لا الواو) اي علي الصحيح خلافا للجرجاني في زعمه انها هي اذ لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها كان يقال جلست وك كما يتصل بغيرها كالحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممتنع وايضا ان كل حرف مختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل الا الجر كحروف الجر (قوله وما لك وزيدا) استشهد المثال الي ان الفعل يشمل المقدر كما يشمل المتعدي والناقص فيرد عليه اطلاق المتن (قوله والتقدير الخ) فيه ان التقدير ما تلابس لك او ما كان لك قال في الخلاصة

وبعد ما استفهام او كيف نصب … بفعل كون مضمر بعض العرب

ويمكن ان يكون بيانا لحاصل المعني لا للفعل المقدر فان قلت لم لم يكتف بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتف به في هذا المثال وامثاله حيث منع فيه النصب اجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله علي الفعل ووجود الجار والمجرور الذي الاصل في العمل فيه الفعل بخلاف ذلك فان الداعي فيه وجود الجار والمجرور فقط فالكي من (قوله ما تصنع) اي اي صنع تصنع مع زيد فما مفعول مطلق علي هذا المعني وعلي تقدير فعل الكون فهو مبتدأ (قوله ورجح) اي الاسم الواقع بعد هذه الواو اما ان يمكن عطفه علي ما قبلها او لا فان امكن فاما ان يكون بضعف او لا فان امكن بلا ضعف فهو احق من النصب نحو كنت انا وزيد كالاخوين لان التشريك في الحكم لصحة توجه العامل الي المعطوف اولي من عدمه لئلا تصير العمدة فضلة ولان الاصل في الواو العطف ولم يختلف في قياسيته وان امكن بضعف فالمعية اولي منه لسلامتها من الضعف والي هذا اشار بقوله ورجح لضعف عطف ونزيد الي ان ذلك يعلم بالمقايسة وان لم يمكن تعين النصب علي المعية اي او علي اضمار فعل يليق به واليه اشار بقوله ويجب ان لم يصح (قوله اي النصب) اشار به الي ان فاعل رجح ضمير مستتر فيه يرجع الي النصب المفهوم من ينصب في البيت السابق (قوله علي المفعولية) اي معي

قوله ودخل اسم الفعل) اي كحسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه ونصبه فاعل حسب بمعني يكفي والكاف مفعول اهـ مرخ اهـ مؤلف

اي ان الناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل ونحوه لا الواو نحو سرت والنيل او انا سائر والنيل وما لك وزيدا او التقدير ما تصنع وزيدا (ورجح) اي النصب علي المفعول معه

الكون مفعولا معه وفي بعض النسخ على المفعول معه وهو ظاهر (قوله لضعف عطف) اي من جهة اللفظ والمعنى كما في المثال الاول او المعنى فقط كما في الثاني او اللفظ فقط كما في قمت وزيدا على ما اختاره ابنا مالك وهشام خلافا للجمهور البصريين فان العطف فيه ممتنع عندهم (قوله كن انت وزيدا كالاخ) فيه مضعفان للعطف لفظي ومعنوي فالاول عدم مطابقة الخبر للمعطوف عليه اذ لو كان المأمور كلا منهما لقال كالاخوين وذلك لان ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط من نحو جاء البرد والطيالسة شديدا اذ لا يكون كالاخوين او شديدين بخلاف ما بعد المعطوف بالواو فيتعين كالاخوين والثاني ان العطف يقتضي توجه الامر الى ما بعد الواو فانت لا تريد الا امر المخاطب بان يكون كالاخ هذا هو الذي يقال في قول الشاعر ايضا لكن هذان التعليلان ينتجان وجوب النصب الا ان يقال في الاول ان الجمهور قالوا يعطى للمفعول معه حكم المعطوف بالواو فيقال كنت وزيدا كالاخوين وان تعين ما مر في نحو كان زيد ومؤدبه كالعبد افاده يس على الفاكهي وفي الثاني ان المعنى هنا على العطف صحيح لجواز ارادته وان كانت المعية ارجح في الارادة لان المقصود بالذات هو امر المخاطب بمصاحبة الآخر فيترجح النصب لحصول المقصود به من غير زيادة وليضعف العطف لوجود زيادة على المقصود بالذات فيه وهي امر غير المخاطب بمصاحبة المخاطب افاده يس على التصريح ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظاهر لانه يغتفر في التابع مع (قوله فكونوا الخ) المضعف للعطف فيه المعنوي كما علمت وهو من بحر الوافر واراد بالمخاطبين الاخوة في المعنى كونوا انتم مع اخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال والمراد الحث على الائتلاف والتقارب وضرب لهم مثلا بقرب الكليتين من الطحال والكليتين تثنية كلية بضم الكاف هما للانسان ولكل حيوان لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب وهما منبت زرع الولد والطحال بكسر اوله من الامعاء ويقال هو لكل ذي كرش الا الفرس فلا طحال له ازهري وفيه الطحال دم متجمد اهـ وقوله كشبه الكليتين يروى مكان الكليتين وهو الاكثر (قوله ويجب) عطف على يرجح من عطف الانشاء على الاخبار للضرورة او جريا على القول بجوازه او على انه يرجح بمعنى ليرجح (قوله اي النصب على المفعولية) اي الكون

(لضعف عطف) كقوله كن انت وزيدا كالاخ وقال الشاعر فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال (ويجب) النصب على المفعولية

مفعولا

مفعولا لا ابقين المعية فيصدق تجوز اضمار عامل لائق فيما يمتنع فيه العطف فقط كما في الامثلة ويوجوبه فيما يمتنع فيه العطف والمعية كما في نحو قوله علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها فتحصل ان الاقسام اربعة وبقي خامس وهو تعين العطف كقولك كل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله او بعده (قوله ان لم يجز اي العطف) اي لمانع معنوي او لفظي (قوله سرت والنيل) المانع من العطف فيه معنوي وهو عدم صحة توجيه السير الى النيل اي في القصد لان القصد سرت مصاحبا في سيري النيل بلا نظر لكون النيل سائرا اولا وان صح اسناد السير اليه افاده مخ ولكن ايقال في المثال الثاني (قوله مما لا يصح) اي من كل تركيبا او كلام لا يصح فيه ذلك (قوله منه) اي مما لا يصح فالضمير للمجرور بمن (قوله في حكمه) متعلق بمشاركة والضمير للمجرور باللام (قوله قمت وزيدا) المانع فيه لفظي كما يأتي (قوله لا يجوز العطف فيه) اي عند جمهور البصريين (قوله الا بعد التوكيد بمنفصل) اي او فاصل ما (قوله ولا يجوز العطف فيه) اي عند الجمهور وانما

الاستثناء

هو لغة استفعال من الثني اي العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من الحكم او الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه واصطلاحا الاخراج بالا واحدى اخواتها ما كان داخلا فيما قبلها او كالداخل ولكن المراد به في الترجمة المستثنى بسبب ليناسب ذكره في المنصوبات فالاخراج جنس وبالا خرج التخصيص بالوصف والاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان داخلا اي في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا في النية من اول الامر والمراد باخراجه اظهار خروجه لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من اول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عاما مستعملا في خاص وهو ما عدا المستثنى بقرينة الاستثناء لئلا يلزم التناقض بادخال شيء ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لا اله الا الله وكالداخل ادخال المنقطع وانما المفرغ فداخل حقيقة اذ المستثنى منه محذوف لفظي اي تقديري منه مخ ببعض تصرف (قوله ما استثنت الا) بوصل همزة الا بعد نقل كسرتها الى التاء للروية وما مفعول النصب والالف فاعل استثنت والجملة صلة ما والعائد محذوف اي استثنته والمراد الا الاستثنائية فتخرج الوصفية وانما بدأ بالا لانها اصل الادوات وغيرها بمعنى بها والمقصود هنا عملها النصب وذكر المرفوع

(ان لم يجز) العطف كقولك سرت والنيل وجلست والحائط ونحوه مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو مما قبلها في حكمه وكقولك قمت وزيدا او مررت بك وزيدا الا انه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد التوكيد بمنفصل نحو قمت انا وزيد ولا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الخافض نحو مالك ولزيد

الاستثناء

ما استثنت الا مع تمام ينتصب وبعد نفي او كنفي انتخب

(ما استثنت الا)

استطرادي التقسيم المقسمة فلا يقال كان الاولى تقديم ما ينصب ابدا ليكون مرتبط بالمقصود على انه استثناء فليس ولا يكون ... مرخ (قوله موجبا) بفتح الجيم اسم مفعول احترازا عن مكسورها فانه اسم فاعل صفة للمتكلم وهو منصوب بنزع الخافض بين التعيينية حال فيما وضع ميرة الحمد وف اي حال كونه بعض كلام موجب اي مثبت (قوله غير النفي ة) اي غير مسبوق بالنفي ة وقوله والاستفهام اي المؤول بالنفي لما ياتي (قوله تم) صفة لموجب (قوله انصب) اي بالا كما اشعر به نسبة الاستثناء اليها وهذا مذهب ابن مالك وهو الاصح قال الحفني لانها مقومة لمعنى الاستثناء والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وقال الترمذي لانها نائبة عن استثني كما ان حروف النداء نائبة عن انادي اه ومقابله سبعة اقوال ذكرها في التصريح والمراد انصب وجوبا اي على الاستثناء وفيه ايسر على التشبيه بالمفعول (قوله بالا) تنازع فيه تنصب على ما مر والمستثني فاعمل فيه الثاني والاول في ضميره وحذف (قوله متصلا كان ة) اي ومتاخرا عن المستثني منه كما مثله او متقدما عنه كقام الا زيدا القوم وقوله متصلا كان اي المستثني على ما هو الظاهر او الاستثناء على ما هو الاشهر (قوله نحو قام القوم ة) اي وهكذا تقول مع عامل النصب والجر (قوله او منقطعا) شرطه ان يكون بينه وبين المستثني منه علاقة فلا يجوز قام القوم الا ثعبانا وان لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز صهلت الخيل الا الابل بخلاف صوتت الخيل الا الابل (قوله ومنه) اي من المنقطع وقوله في احد القولين اي الصحيح بناء على ان ابليس من الجن لا من الملائكة وهو الظاهر والقول الاخر انه متصل على انه منهم وراجع تفاسير الاية (قوله ف الموجب ما ليس نفي ة) اي الكلام الذي ليس مسبوقا بنفي ة وقوله والتام ما كان ة اي المراد بالتام هنا الكلام الذي ذكر فيه المستثني منه قبل الا ولو بالضمير المستتر (قوله وبعد نفي ة) عطف على قوله موجبا وبعد متعلق بانتجي والمراد بعد نفي اي لفظا ومعنى كما مثله او لفظا فقط نحو لا يمسه الا المطهرون فانه نفي لكنه من النوع الذي ليس الكلام فيه الا ان او معنى فقط كقراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع لان شربوا في تاويل لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني ونحو قل رجل يقول ذلك الا زيد اي لا رجل يقوله ة مرخ (قوله وشبهه) المراد به النهي والاستفهام كما مر وما ياتي (قوله انتجي) المروي عن المشايخ ضم التاء ماضيا مبنيا للمفعول ورفع اتباع في البيت الثاني

موجبا) اي غير النفي والنهي والاستفهام (ثم انصب) اي تنصب المستثني بالا من كلام موجب تام متصلا كان نحو قام القوم الا زيدا او منقطعا نحو قام القوم الا حمارا ومنه في احدى القولين فسجد الملئكة كلهم اجمعون الا ابليس والموجب ما ليس بنفي ونهي واستفهام والتام ما كان المستثني منه مذكورا (وبعد نفي وشبهه انتجي)

قوله فينصب ما بعد الا الثانية وجوبا) اي كما تقرر اجتمع الا الماء الا زيد الا انه بمنزلة شربوا الماء الا زيدا امرح ١٢ مؤلف

نائبا عن الفاعل ويجوز فتحها فعل امر اشبعت كسرة الياء للتزويق فاتباع بالنصب مفعول به وياؤه الاول للجمع وكتابته بالياء في آخره لان ياء الاشباع وواوه لا تكتبان عند الاكثرين وعند بعضهم تكتبان كالالف كما في الدمنهوري والثاني سابقه وان لا يلزم عليه عيب التضمين عند بعضهم القائل بانه ليس عيبا في الفضلات وهو تعلق القافية بما بعدها ويكون عيبا مطلقا عند بعضهم فهو عيب في العمدة اتفاقا كما في من (**قوله** اي اختير) اي ان لم يتقدم المستثنى لما يأتي في المتن ولم ينتقض النفي بالا والا كان اثباتا فينصب ما بعد الا الثانية وجوبا ولم يبطل الفصل والا اختير النصب كما جائني احد حين كنت بالساهنا الا زيد الا ان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر الا مع الطول ولم يكن رد الكلام تضمن استثناء نحو ما قاموا الا زيد ارد لمن قال قاموا الا زيدا لحصل التشاكل مرح (**قوله** اتباع جنسي) اي اتباع مستثنى هو منسوب الى جنس المستثنى منه اي فرد من افراده من نسبة الجزئي الى كليه لكنه اقال غير واحد في تعريف المتصل فيه انه يصدق على ما قام القوم الا حمارا وما جاء بنوك الا ابن زيد لاتفاقهما في الجنس مع انهما من المنقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع في الثاني وايضا في الاول وانه يخرج عنه نحو ما احرقت زيدا الا يده مما كان المستثنى فيه جزء مما قبله لانه لا يصدق عليه انه من جنس كله مع انه متصل ولذلك عدل المحققون عنه الى قولهم المتصل ما كان بعضا مما قبله والمنقطع ما لم يكن كذلك واراد بالبعض ما يشمل الفرد والجزء للتنبيه كالاول نحو الا بين وقوت فيها الموت الا الموتة الاولى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة فان المستثنى بعض مما قبله ومن جنسه مع انه منقطع فينبغي ان يقال المتصل ما كان بعضا محكوما عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعض والمنقطع بخلافه فانما فقد القيد الاول كالمثالين او الثاني كالايتين اذا علمت ذلك فالذي ينبغي هنا ان يراد بالجنس ما هو الكل المستثنى منه وبالمستثنى المنسوب الى ذلك الجنس شيء داخل فيه حقيقة جزءا كان او فردا شيخنا (**قوله** والاستفهام) اي المؤول بالنفي انكاريا كان وهو ما متعلقه غير واقع ومدعيه كاذب ويسمى ابطاليا او توبيخيا وهو ما متعلقه واقع ومدعيه صادق لكنه ملوم عليه نحو ائفكا الهة

اي اختير

اتباع جنسي في نصب ما انقطع

وابدل تميم اذا ان يستطع

(اتباع جنسي) اي لو كان الكلام غير موجب وهو النفي والنهي والاستفهام

قوله وان اجيب عنه) اي بان سبيل البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني حالا في موضعه بالنسبة الى عمل العامل بالنظر للنفي والاثبات وهو هنا كذلك فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة اي نسبة عمل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته مرح اه مؤلف

فهو بمعنى نفي الابتغاء والالتفات مرح (قوله وكان) اي المستثنى او الاستثناء على ما مر والواو للحال (قوله جاز ان ينصب ه) اي على اصل الباب اتفاقا من الحجازيين والتميميين فهو عربي جيد وان كان الاتباع اجود (قوله وجاز ان يجعل تابعاه) اي على الرجحان ولو في صورة نصب المستثنى منه على ما صرح به في المغني ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي البدلية والنصب على الاستثناء في هذه الصورة وفيه انه لا يحصل التشاكل في نوع النصب وان حصل في لفظه (قوله على انه بدل ه) اي بدل بعض من كل واعترض بانه لا ضمير معه في نحو ما جاءني احد الا زيد وبانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب فينعكس المعنى عند احلاله محله واجيب عن الاول بانه لا يحتاج في بدل البعض الى خصوص الضمير بل الغرض حصول الربط وهو حاصل بالا لانها لما تدل على اخراج الثاني من الاول تفيد ان كان بعضا منه وعن الثاني بانه انما يرد على جعل البدل المستثنى وحده كما هو المشهور وان اجيب عنه اما على قول المحققين انه المستثنى مع الا فلا يرد اصلا لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولا يخرج على هذا عن كونه بدل بعض لان الا زيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض احد لصدق احد بزيد وغيره هذا هو الاظهر اه صبان (قوله او عطف نسق) وفي نسخ او عطف بيان وليس بصواب (قوله عند الكوفيين) اي لان الا حرف عطف عندهم في الاستثناء خاصة بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي ويرد عليه انها تباشر العامل باطراد في نحو ما قام الا زيد والعاطف لا يباشره وقد يجاب بانها مفصولة تقديرا اذ الاصل ما قام احد الا زيد ويرده ان حذف المعطوف عليه لا يطرد وهذا مطرد مرح بتصرف (قوله ما فعلوه الا قليلا منهم) قرأ السبعة الا ابن عامر بالرفع وابن عامر وحده بالنصب (قوله ولا يلتفت ه) قرأ ابو عمرو وابن كثير بالرفع والباقون بالنصب والمستثنى منه احد على كل وجاءت قراءة الاكثر على الوجه المرجوح لان مرجع القراءة الرواية لا الرأي (قوله ومن يقنط ه) قرأ الجميع بالرفع ولو قرئ بالنصب لجاز ولكن القراءة سنة متبعة (قوله ونصب) بفتح النون وسكون الصاد مصدر مبتدأ حذف الخبر اي ونصب ما انقطع واجب او معطوف على اتباع بوجهيه ومعنى ليجبي بالنسبة

وكان متصلا جاز ان ينصب المستثنى به وجاز ان يجعل تابعا للمستثنى منه على انه بدل عند البصريين او عطف النسق عند الكوفيين مثال النفي ما فعلوه الا قليل منهم ومثال النهي ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون (ونصب ما انقطع

الي هذه الستة من حيث اللزوم او مفعول لمحذوف اي والتزم نصب ما انقطع فهو
في الاول مرتفع فقط وفي الثاني منصوب او مرفوع وفي الثالث منصوب فقط
هذا كله علي اضافة الي ما اما علي تنوينه فهو بمعني منصوب بخبر مقدم وما مبتدا
مأخر وجوبا او احد الي وما انقطع منصوب وجوبا ولا يجوز فيه التنوين وكسر
الفاء دما مثبا يجهول للاخلال بالوزن (قوله فان كان الاستثناء منقطعا) هذا
علي المشهور كما مر من جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثني
وعليه يحتاج لصحة تعريف المتصل والمنقطع الي تقدير اي الاستثناء المتصل او
المنقطع ذو ما كان بعضا او غير بعض لكن قال السعد الاستثناء يطلق علي اخراج زيد
وعلي زيد المخرج وعلي لفظ زيد المذكور بعد الا وعلي مجموع الا زيد وبهذه الاعتبارات
اختلفت العبارات في تفسيره فيجب ان يحمل كل تفسير علي ما يناسبه من المعاني سجاعي
(قوله وجب النصب) اي لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان
المستثني ليس بعض المستثني منه تصريح (قوله عند الحجازيين) اخذه من قوله
الاتي وابدلت تميم ه وفي الاشموني وتبعه ابن عقيل هذه لغة جميع العرب سوى
تميم اه وهي اللغة العليا ولهذا اجتمعت السبعة علي النصب في الاية الاتية
شنواني (قوله وابدلت تميم) بادغام تاء الفعل في تاء تميم ولا يجوز الفك لسكون
اول المثلين ولو في كلمتين وتميم بالرفع بلا تنوين غير منصرف باعتبار القبيلة والمراد
به البدل الغلط كما صرح به الرضي وقيل بدل كل بجعل احد بمعني الا اذ المعني غير حمار وهو
وان صدق علي الاحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص مرح وقيل انه مثل ما رأيت
القوم الا ثيابهم لو جعل الثياب بدلا كان بدل اشتمال لذكره يس سجاعي (قوله
اي المنقطع) اي كالمتصل لكن النصب هنا راجح والابدال مرجوح بخلاف المتصل
كما علمت (قوله يعني ه) لما كان قوله وابدلت تميم ه بعد قوله ونصب ما انقطع
المراد منه ان النصب واجب عند الحجازيين يتبادر منه ان الابدال واجب عند تميم
بالشرط المذكور وليس بمراد وانما المراد ما ذكره وفيه نفي غير بالعناية شنواني (قوله
وبنو تميم) الاولي اسقاط الواو ويقول يعني ان بني تميم ه كما علم من نظائر المقام وقد
يقال اتي بها تنبيها علي مراعاة عطف هذه الجملة الفعلية علي الجملة الاسمية قبلها

فان كان الاستثناء
منقطعا وجب النصب
عند اهل الحجاز
نحو ما فيها احد الا
حمارا قال الله تعالي
ما لهم به من علم
الا اتباع الظن
(وابدلت تميم ه)
اي المنقطع يعني
وبنو تميم

قوله او صفة له) اي ويجوز كونه صفة للايجاب فيكون النفي متوجها الى الصفة فقط وان كان الظاهر توجهه الى القيد فقط ١هـ مؤلف

في التفسير ولهذا اول لها بالاسمية طلبا للمناسبة وحاصل التقدير هكذا اما المنقطع فلاهل الحجاز يوجبون نصبه وبنو تميم يجيزون النصب والابدال ١هـ شيخنا (قوله يجيزون النصب) اي على الرجحان والابدال اي على المرجوحية كما مر آنفا (قوله ويقرؤنه) لعل المراد انه مقتضى لغتهم ان يقرؤا كذلك والا فالقراءة سنة متبعة كما ذكرنا وان بلغ انهم قرؤا كذلك قراءة شاذة بان بلغتهم عن النبي صلعم سماعي (قوله باعتبار الموضع) اي لان الذي في موضع رفع اما على انه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي او مبتدا تقدم خبره عليه سماعي ولا يجوز ان يقرء بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لانه معرفة ومن الزائدة لا تعمل فيه تصريح (قوله ان يستطع) اي بان يمكن تسلط العامل على المستثنى وحده اي بدون الاول ولو في تركيب اخر فيه هذه المادة كما هو شان البدل وي يستطع بالبناء للمفعول وقوله اي ابدالا اشار به الى ان في يستطع ضمير عائد على الابدال المعلوم من ابدلت وهو النائب عن الفاعل (قوله بان لا يصح الخ) اي بان لا يمكن التسلط المذكور (قوله فيتعين نصبه) اي بمعنى يمتنع الابدال والا فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف او على العكس (قوله عند الجميع) اي الحجازيين والتميميين بل عند جميع العرب (قوله نحو ما جائني القوم الا حمارا) فيه انه يجوز ان يقال جائني حمار ان شرط اصل الانقطاع كما مر غير موجود فيه فالاولى بل الصواب التمثيل بنحو ما زاد هذا المال الا النقص وما نفع زيد الا الضر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضر الا ان يخص المجيء المنفي بالمرتجلين ويراد بالحمار الحمار المرئي منهم تامل (قوله لسابق) اي لمستثنى سابق على المستثنى منه متعلق بمحذوف خبر مقدم لقوله نصب وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفي الخ فلا يقال ان قوله في غير الايجاب يقتضي ان السابق في الايجاب التام لا يجب نصبه وليس كذلك لما علمت مما مر وحاصل الدفع ان قوله في غير الايجاب ليس للاحتراز بل لبيان موضوع مسئلة السابق شيخنا (قوله في غير الايجاب) بوصل همزة ايجاب مع نقل كسرتها الى اللام للوزن اي في الكلام الغير الموجب وقوله وهو اي غير الايجاب النفي الخ اي الكلام المسبوق بالنفي الخ كما مر (قوله التام) بدل من غير الايجاب او صفة له وانما وصفت غير بالمعرفة مع انها نكرة لا تتعرف بالاضافة لان المراد بالتام الجنس اي اي كلام تام غير موجب فهي شبيه بالنكرة على ان في غير ثلاثة اقوال لا تتعرف مطلقا وتتعرف مطلقا وتتعرف اذا

يجيزون النصب و
الابدال ويقرؤن
الا اتباع الظن بالرفع
على انه بدل من
علم باعتبار الموضع
(ان يستطع) اي
ابدال اما اذا لم يمكن
ابدال بان لا يصح
الاستغناء عن المستثنى
منه بالمستثنى به فيتعين
نصبه عند الجميع نحو
ما جاءني القوم الا حمارا

لسابق في غير الايجاب التام
نصب وفي التفريغ الا لا تعد

(لسابق في غير الايجاب)
وهو النفي والنهي
والاستفهام (التام)
اي ذكر المستثنى منه

دون

قوله لان الاستثناء المفرغ ٥) اي وفي التفريغ بعد الايجاب خلاف فقيل لا يجوز مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل يجوز في الفضلة ان حصلت فائدة نحو قرءت الا يوم كذا فانه يجوز ان تقرء في جميع الايام الا يوم كذا والا فلا وعليها ابن الحاجب عنه ورد بانه نادر فيمنع طرد اللباب ام خ ام مؤلف

وتعت بين منديين كما في صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم (قوله نصب) اي على الاستثناء وقوله اي اذا تقدم المستثني به اي متصلا كان او منقطعا سم وقوله على المستثني منه اي به وبي عامله كما مثل لامتناع تقدمه عليهما معا عنه ابن مالك خلافا للكسائي ام خ (قوله وجب نصبه) اما امتنع فيه الابدال لان التابع لا يتقدم على متبوعه فان قلت اذا المرجح غير النصب في ذلك فماذا قال في الخلاصة

وغير نصب سابق في النفي قد ... يأتي ولكن نصبه اختر ان ورد

وورد مالي الا اخوك ناصر بالرفع قلت الشيخ هنا بصري فان الكوفيين والبغداديين يجيزون غير النصب هنا وتبعهم ابن مالك على انهم لم يجيزوا ذلك مادام باقيا على تبعيته بل على حد ما مررت بمثلك احد فان المتبوع اخر وصار تابعا فاعربوا ناصر به لا فراخوك بدل كل من كل لان العامل فرغ لما بعد الا والمؤخر عام اريد به خاص فصح ابدال المستثني وقد كان المستثني قبل تقدمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعا على حد ما ذكر فهو الان استثناء مفرغ ليس الكلام فيه (قوله وقال الكميت) بضم اوله مصغرا اي الكميت الاصغر مادح بني هاشم وقوله ومالي ة الاصل ومالي شيعة الا ال احمد ومالي مشعب الا مشعب الحق فلما قدم وجب النصب والشيعة الاعوان والمشعب الطريق واراد باحمد النبي صلعم قيل هنا اشكل لان العامل في شيعة هو الابتداء وهو لا يعمل في المستثني وانما هو مستثني من الضمير في الجار والمجرور فلم يتقدم المستثني وردّ بان الارجح جعل شيعة فاعلا لاعتماد الظرف سجاعي (قوله وفي التفريغ) اي في الاستثناء المفرغ وهو قسيم قوله تم لكن مع انتفاء قيد الايجاب لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد نفي او شبهه فلا يجوز قام الا زيد لاستحالة قيام جميع الناس غير زيد ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة او المبالغة نادر فالحق المنع ملا اللباب وقد يقال ومثل ذلك قد يوجد في النفي نحو ما مات الا زيد واجيب بانه قليل فاجري الحكم فيه طرد اللباب وفي التفريغ متعلق بعد او بحال من الضمير المستكن في الخبر وهو قوله كالعدم العائد على المبتدا وهو قوله الا اي الا كالعدم حال كونها كائنة في التفريغ (قوله كالعدم) اي لانها معه ومع من حيث العمل فلا ينافي انها مؤثرة من حيث المعني اذ هي تفيد اخراج ما بعدها

(نصب) اي اذا تقدم المستثني به على المستثني منه وكان الاستثناء بعد نفي وشبهه وجب نصبه نحو ما قام الا زيدا القوم وقال الكميت ومالي الا ال احمد شيعة، ومالي الا مشعب الحق مشعب (وفي التفريغ الا كالعدم) اي اذا كان المستثني منه غير مذكور فان الاسم الواقع بعد الا يعطي ما يستحقه من الاعراب لو لم يوجد الا تقول ما قام الا زيد بالرفع كما تقول ما قام زيد وما رأيت الا زيدا بالنصب كما تقول ما رأيت زيدا وما مررت الا بزيد كما تقول ما مررت بزيد ويسمي ذلك الاستثناء مفرغا

من المستثنى منه المقدر كما يعلم من قوله اي اذا كان المستثنى منه غير مذكور فافادان
الا لا تعمل في غير هذا الموضع وهو الاصح كما قدمناه (قوله لان ما قبل الا) اي ولا غير
عامل كالخبر في نحو ما على الرسول الا البلاغ (قوله قد تفرغ) اي لم يشتغل بما
يطلب بل تهيأ لما بعدها اي ستمي بذلك في الظاهر وان كان معمولا في الحقيقة وهو المستثنى
منه مقدرا مخ (قوله واجرر بغير) اي الادوات التي يستثنى بها غير الا ثلاثة اقسام
ما هو اسم يخفض دائما وهو غير وسوى وما هو فعل ينصب دائما وهو ليس ولا يكون
ولم يذكرهما المصنف هنا وما يكون فعلا ينصب وحرفا يخفض وهو خلا وعدا وحاشا
وقوله بغير تنازعه كل من اجرر في المتن والمستثنى في الشرح وقوله وهي جملة حالية
من غير لقصد لفظه في التعريف وانث الضمير باعتبار انها كلمة (قوله وكذا سوى)
اي وكغير سوى في انك تستثني بها المتصل والمنقطع وتجر بها المستثنى دائما لاضافتها
اليه كما يفهم من كلامه وفي جواز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة
لنكرة وتشبيها كما في مخ وانما اعربها كغير بما يستحق ما بعد الا نساء اي في قوله
كذلك حكم سوى فلا تكرار في كلامه (قوله وهي) بسكون الياء (قوله كاسم
الا) اي كالاسم الواقع بعد الا كما ياتي فالاضافة لادنى ملابسة (قوله اي تعرب غير)
بيان لوجه الشبه اي تعرب لفظا وقد يبني على الفتح جوازا في الاحوال كلها اذا اضيفت
لمبني كما في التسهيل (قوله بما يستحقه) اي لان اصل الا مغايرة ما بعدها لما قبلها
نفيا واثباتا واصل غير مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا او صفة فلما اتفقتا في مطلق المغايرة
حملت غير على الا في الاستثناء بها اي في المغايرة نفيا واثباتا بلا نظر لمغايرة ذاتا او صفة فاستحق
الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بجر الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير
بطريق العارية مخ وبهذه العبارة وعبارة الاوضح وغيره يعلم ان قوله بما يستحق
الاسم فيه حذف عائد الموصول ورفع الاسم اي بما يستحقه الاسم فتنبه (قوله في
ذلك) اي في ذلك الكلام الذي فيه الاستثناء فهو متعلق بيستحق افاده بل المتعدي
او من ذلك الاعراب المذكور فيما بعد الا فهي بمعنى من بيان لما افاده الاشموني (قوله بنصب
غير) اي وجوبا على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور قياسا على نصب ما بعد الا وان كان
العامل فيه الا على الصحيح كما مر وفي غير ما قبلها من فعل وشبهه وقيل على التشبيه بظرف مكان

لان ما قبل الا قد تفرغ
لطلب ما بعدها

واجرر بغير وهي كاسم الا

بخلا ابنا عدا النصب [illegible]

(واجرر) المستثنى
(بغير) نحو قام القوم
غير زيد وكذا سوى
نحو قام القوم سوى
زيد (وهي كاسم الا)
اي يعرب غير نفسها
بما يستحق الاسم الواقع
بعد الا في ذلك تقول
قام القوم غير زيد
بنصب غير كما تقول
قام القوم الا زيدا
وما قام القوم غير
زيد وغير زيد

قوله حاشا) هي ثلاثة اقسام الاستثنائية وهي المرادة هنا وكونها فعلا متصرفا بمعنى استثني والثالثة التنزيهية اي
الله تعالى تنزيها بعدها عن نقص كحاشا لله منونا ومنا قال الفتح انه اسم لا فعل مصدرا و اسم فعل مرخ اه مؤلف

لابهام كل وقيل على الحال اي قام القوم مغايرين لزيد مرخ ولكن ايقال في سوى (قوله
بالرفع) اي رجحانا ولذا قدمه (قوله والنصب) اي مرجوحا (قوله وما قام
القوم غير حمار) اي بالنصب ربوبا عند الحجازيين ورجحانا عند التميميين وقوله وما
قام القوم غير زيد احد اي بالنصب وجوبا كما مر وقوله وما قام غير زيد اي بالرفع اجراء على
حسب العامل (قوله ولكن لك حكم سوى) اي كالحكم المذكور في غير من وجوب النصب في
حكم سوى تقديرا في كون كل ما يستحق ما بعده الا اي على الاصح عند ابن مالك ومن
تبعه ودليلهم اجماع اهل اللغة على ان معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك
واحد وانه لا احد منهم يقول انها عبارة عن مكان او زمان وان من حكم بظرفيتها حاكم
بلزومها وانها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك اشموني
(قوله خلافا لسيبويه) اي وجمهور البصريين وليس الخلاف فيها فقط بل وكذا في
الموضعين (قوله على الظرفية) اي المكانية نظرا الى اصلها فانها في الاصل
اسم للمكان المستوي ثم استعمل بمعنى المكان فقط ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء
ظرفيتها مجازية واستدلالهم بانه يوصل بها الموصول نحو جاء الذي سواك في
الاصل جاء الذي استقر في مكانك عوضا عنك نظر فيه مرخ فانظره (قوله
دائما) اي لا تخرج عندهم عن الظرفية الا في ضرورة الشعر (قوله وبخلا)
متعلق بانصب وما بعده عطف عليه بحذف العاطف والاستثناء بهذه الا فعال
لا يكون الا مع التمام والاتصال كذلك ليس ولا يكون مرخ (قوله على الفعولية
اي لا بجر كونها او نصبا مبنيا على كونها او ناشئا عن كونه مفعولا لكل منها لانها
متعدية بمعنى جاوز اما عدا وحاشا فمتعدية بانفسها قبل الاستثناء ايضا واما خلا فان
لازم نحو خلا المنزل من اهله وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه والتزم ذلك في الاستثناء
لينصب ما بعده كالذي بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شيء فقد جاوزه مرخ
(قوله فعلا) اي جامدا الوقوعها موقع الا حال من خلا وما بعدها باعتبار كل
واحد مع تأويله بالمشتق اي انصب المستثنى بخلا وما بعدها حال كون كل واحد منها
محكوما عليه بالفعلية وما افاده قوله انه قد رتها فلانه حال من الضمير المحذوف مع عامله
ليس مرادا بل هو بيان معنى لا حل اعراب (قوله وقدرت الفاعلة) الجملة معطوفة

بالرفع والنصب كما
تقول ما قام القوم
الا زيد والا زيدا وما
قام القوم غير حمار وما
قام غير زيد احد وما
قام غير زيد ولكن لك
حكم سوى خلافا
لسيبويه فانه زعم
انها واجبة النصب على
الظرفية دائما (وبخلا
وعدا وحاشا انصب)
المستثنى على المفعولية
اذ قدرتها (فعلا)
وقدرت الفاعل ضميرا
نحو قاموا خلا زيدا
وحاشا عمرا وعدا بكرا

قوله الجملة معطوفة
على قوله فعلا فهي
حالية بالنسبة الى
المتن) اشارة الى
ان قوله وقدرت
الفاعل ضميرا الى آخره
منه في المتن اه مؤلف

قوله لان ما المصدرية) اي وان كانت زائدة فانه يجوز الجر على تقدير الحرفية لكنه شاذ لان ما اذا زيدت مع حرف الجر لا تتقدم عليه بل تتاخر عنه كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله عما قليل اهـ مؤلف

على قوله فعلا فهو حالية بالنسبة الى المتن وعلى جملة مقدرة السابقة بالنسبة الى الشرح وقوله مضمر اي مستتر وجوبا لان هذه الافعال محمولة على الا في تلو المستثنى لها فلا يكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا وظهور الفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل والمشهور انه عائد على البعض المفهوم من كلة السابق لكن اعترض عليه الرضي بانه لا يلزم من مجاوزة البعض لزيد مجاوزة الكل له الذي هو المقصود واجيب بان مرجع الضمير بعض مبهم فلا يتحقق مجاوزته الا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر او المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق البعض على الاكثر قليلا وبحث من عوده للاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد ليكون كالاستثناء بالا وجريا كالمثل فلا يرد تنظير الرضي كما لا يرد على عوده للوصف او المصدر المفهومين من الفعل السابق لكن يرد عليهما عدم الاطراد في نحو القوم اخوتك خلا زيدا وقد يقال يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه كان يقال خلا المنتسب اليك بالاخوة زيدا او خلا النسب اخوتهم نسب زيد (**قوله** فان قدرتها حرفا) اي جارة للمستثنى تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه وموضع مجرورها نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم تتعلق بشيء تشبيها بالزائد ومحل مجرورها نصب على الجملة قبلها على الاستثناء مغ (**قوله** وان قلت ما خلا وما عدا) اقتصر عليهما لان حاشا لا تصحب ما الا قليلا (**قوله** نصبت لا غير) اي لتعينهما للفعلية لان ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكل عليه انها لا توصل بفعل جامد واجيب باستثناء هذين او ان المنع في الجامد اصالة وهذان بالعروض وموضع ما وصلتها نصب اتفاقا فقيل على الظرفية وقيل على الاستثناء وقيل على الحال والاول المعتمد وعليه فما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت اي قاموا وقت مجاوزتهم زيدا (**قوله** قال الشاعر) اي لبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله عنه والباطل خلاف الحق وهو هنا بمعنى زائل وهالك ولا محالة بفتح الميم لابد او لا حيلة واعترض على قوله وكل نعيم في نعيم الجنة واجيب بانه قاله قبل الاسلام وكان يعتقد عدم وجودها او انه لا دوام لها او انه اراد نعيم الدنيا او انه قابل لذلك والله اعلم

فان قدرتها حرفا نخفضت بها المستثنى وان قلت ما خلا وما عدا نصبت لا غير قال الشاعر الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

※ الحال

الحال

يطلق

يطلق لغة على الوقت الذي انت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير وشر واصطلاحا
عليها في المتن (قوله ويستعمل) اي يستعمل الحال الكائن المذكر والمؤنث لفظا
بان يقال حال وحالة والافصح الاول ومعنى بان يؤنث الفعل او الوصف المسند
اليها او ضميره وان يذكر ذلك والافصح الاول فالجار متعلق بمحذوف صفة مصدر
محذوف والاولى ان يقول ويستعمل مذكرا ومؤنثا لفظا ومعنى والفصيح منه ان يقول
ويذكر ويؤنث لفظا ومعنى كما قاله غيره (قوله وصف) اي صيغة وهو ما دل على
حدث معين وذات مبهمة متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وامثلة المبالغة وافعل التفضيل ولو تأويلا لتدخل الجملة وكذا شبهها في الظاهر
والحال الجامدة لتأول كل بالوصف المشتق الا بمعنى المصدر وهو اطلاق الصفة
على الموصوف لانه قد يصف بالفضلة والذي يكون فضلة هو نفس الصفة
(قوله مشتقا كان) اي سواء كان ما اراد بالوصف هنا مشتقا صريحا او مؤولا
به فلا ترد كالحال في التعريف (قوله اي متفرقين) تفسير لثبات لان الجامدة جمع
ثبة وهي الجماعة لا الجميع لانه بمعنى مجتمعين فعيل من الاوصاف المشتقة
فقد اشتملت هذه الاية على مجيء الحال جامدة ومشتقة كما في شرح الشذور
(قوله فضلة) نعت لقوله وصف لانه بمعنى فاصل (قوله ما يقع) اي ما ليس
ركنا في الاسناد لا ما يستغني عنه الكلام فان كثيرا من الاحوال يتوقف عليه صحة المعنى
فلا يرد نحو ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى وما خلقنا
السموات والارض وما بينهما لاعبين (قوله قد اعربت) اي قصد اللفظ كما
يعلم مما يأتي هذا في الحال المؤسسة منتقلة او مترادفة او غيرهما فلا يرد
نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين وجملة قد اعربت اي ابانت وافصحت نعت
لوصف ايضا وليستا من باب تعدد الخبر لانهما فصلان فهما نعتان للوصف كما في الكوفي
فالتأنيث باعتبار معنى الوصف اي الصفة كما مر وقوله هيئة المتبادر منها الصورة
المحسوسة المشاهدة وليست بمرادة لئلا يخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما
عاشر كافرا بل المراد الصفة كما في العدوي وقوله ما اي الفاعل حين صدوره من الفعل عنه او المفعول حين
وقوع الفعل عليه او هما معا واتي بما نظرا للاصطلاح لان ذا الحال فيه اللفظ وهو غير

وهو يستعمل المذكر والمؤنث

الحال وصف فضلة قد اعربت

هيئة ما جائت له فنصبت

(الحال وصف) مشتقا كان نحو ضربته مشدودا او مؤولا بالمشتق كقوله تعالى فانفروا ثبات او انفروا جميعا اي متفرقين (فضلة) والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة (قد اعربت) اي بينت (هيئة ما) اي صاحب الحال (جائت له)

قوله احتمالا) اي كما في المثال الاول وقوله اوبينا) اي كما في المثال الثاني وقوله اي ولفظا ومعنى) اي الفاعل والمفعول لفظا ومعنى
وقوله فلا يرد مجيئها من المبتدأ) اي على مذهب سيبويه لان المبتدأ في تأويل الفاعل فهو فاعل معنى وقوله والخبر اي على حكاية
المحقق الخلاف فيه فان الخبر في تأويل المفعول فهو مفعول معنى وكذا المجرور بالحرف مفعول معنى ايضا اه مؤلف

عاقلا وقوله جائت له اي جائت تلك الصفة المرادة بالوصف مصاحبة له فالصفة جارية على غير ما هي له ولم يبرز لامن اللبس ولا يجوز عود الضمير في اعربت وجائت على الحال كما قد يتوهم لئلا يلزم اخذ المعرف في التعريف (قوله فضبطا) اي الحال والجملة مستأنفة لا معطوفة على جائت ولا على اعربت لئلا يلزم الدور بادخال الحاكم في الحد (قوله جائني ه) اتي بالمثالين اشارة الى ان الحال تأتي من الفاعل والمفعول احتمالا ونصا اي ولفظا ومعنى فلا يرد مجيئها من المبتدأ او الخبر والمجرور بالحرف لان ذلك راجع اليهما في المعنى فانظره وغيره وانما مجيئها من المضاف اليه فانه يذكره لتوقفه على شروط ذكروها (قوله اللص) بكسر اللام وضمها اي السارق (قوله وخرج بقيد الفضلة) اخرج به لانه فصل وقوله وصف جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة (قوله التمييز) اي بعض امثلة التمييز وهو المشتق ولهذا قال من نحو وانما الجامد فخرج بقوله وصف (قوله لله دره) الدر اللبن الذي يدر من ثدي امه والمراد به الخير اي خيره من جهة فروسيته اه عدوي (قوله والنعت) اي نعت الفضلة منصوبا او مجرورا ولهذا قال من نحو اي ونحو رأيت رجلا راكبا (قوله فالتمييز والنعت ه) اي في هذه الامثلة وكانا وصفين فضلتين لكنهما لم يذكرا لبيان الهيئة بل التمييز وقوله لبيان المتعجب منه اي جنسه وقوله لتخصيص الفاعل اي لتقييد الموصوف بخلاف الحال فانها تذكر لتقييد العامل ببيان هيئة المعمول وقوله ضمني اي لا قصدي (قوله نكرة) اي الحال وجوبا لانه هو اشترطها كما في الشرح وانما اشترط ذلك لان المقصود بها بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفها صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض ولان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا او مخفي الاعراب وحمل عليه غيره (قوله فما جاء منه) اي من الحال وما شرطية ومن بيانية (قوله معرفة) اي صورة (قوله اول) اي وجب تأويله جواب الشرط (قوله نحو ادخلوا الاول فالاول) اي من كل ما عرف بال صورة والاول حال من واو ادخلوا والثاني معطوف بالفاء عليه ولان بنكرة اي مرتبين واحدا فواحدا اتصريح والظاهر ان المجموع حال لان

(فضبطا) نحو جائني زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا وخرج بقيد الفضلة الخبر من نحو زيد قائم وخرج بقوله اعربنا هيئة ما جاءت له التمييز من نحو لله دره فارسا والنعت من نحو مررت برجل راكب فالتمييز والنعت لم يذكرا لقصد بيان الهيئة بل التمييز مذكور لبيان المتعجب منه والنعت مذكور لتخصيص الفاعل وبيان الهيئة فيهما ضمني

نكرة معرفة وما وجب
رلا انتقال واشتقاق بل غلب

(نكرة) اي شرط الحال ان تكون نكرة فما جائت منه معرفة بال او باضافة اول بزيادة ال او بالاضافة فيذكر ادخلوا الاول فالاول اي مرتبين

الحفني

قوله وحده) هو مصدر وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا اذا انفرد فانك اذا قلت بمنفرد وهو في ذلك حال من الفاعل عند سيبويه لان المصادر المتاجيئ احوالا من الفاعل غالبا فالهاء مفعول به على حذف الجار اي مار به منفردا به اي برؤيته مثلا واجاز الاصبهاني كونه حالا من المفعول وعليه فتعود الهاء في الهاء المجرور بالباء افاده مخ اهـ مؤلف
قوله تفسير مرجع الضمير) اي ضمير وجب وهو قوله اي كون صاحب الحال معرفة اهـ مؤلف

المعنى لايتم الا به فيثني (قوله وارسلها العراك) اي في قول الشاعر لبيد

فارسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

اي ارسل الابل او الخيل او الاتن للشرب والعراك بكسر العين المهملة مصدر عارك يقال اوردا بله العراك اذا اوردها جميعا الماء وقوله اي معتركة الاولى معاركة لانه اسم فاعل العراك مخ (قوله ومررت به وحده) اي ونحو مررت فهو كلما عرف بالاضافة صورة وقوله اي منفردا الاولى التأويل هو لفظه اي بنيته الكافي مخ و المكودي (قوله من معرفة) متعلق بمحذوف حال من ضمير نكر اي نكر حال كونه جائيا من معرفة وقوله اي يكون صاحب الحال معرفة اي حقه ذلك لانه مبتدأ في المعنى (قوله بل غلب ذلك فيه) الاولى ان لا يذكره هنا لما مرين كرمثله فيما بعد بل يقتصر هنا على تفسير مرجع الضمير ويقول عند قول المصنف بل غلب اي ذلك المذكور من كونها من معرفة وكونها منتقلة ومشتقة ثم يقول وقد يجيئ فيه ثم يعطف عليه قوله وقد تكون ومفاته (قوله وقد يجيئ فيه) صريح في ان الغالب والاصل كونه معرفة محضة وكونه نكرة بمسوغ قليل من غير الغالب وهو ظاهر المتن ايضا كالتوضيح ومفاد التعليل التي ان الغالب كونه معرفة او نكرة بمسوغ وغيره ان يكون نكرة محضة كما في حديث صلى رسول الله قاعدا وصلى وراءه رجال قياما وهو ايضا صريح الخلاصة وحواشيها والقطر وشرح الشذور وغيرها ويمكن حمل المتن عليه بان المراد المعرفة ولو حكما (قوله اذا انقدم الحال) اي او يخصص الصاحب بوصف او اضافة او يعمم بكونه بعد نفي او شبهه قال في الخلاصة

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان ... لم يتأخر او يخصص او يبن

من بعد نفي او مضاهيه كلا ... يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

(قوله لعزة) بفتح العين اسم امرأة وروي لمية والجار والمجرور خبر عن طلل وموحشا بفتح الحاء اي مقفرا وطلل بفتحتين ما بقي من آثار الدار وعفاها اي محاها كل اسحم اي سحاب اسود اي مطره وروي عفاه ومستديم بالرفع صفة كل (قوله فموحشا حال من طلل) اي على مذهب سيبويه من مجيئ الحال من المبتدأ او فيه حينئذ الشاهد واما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن في الخبر والشاهد فيه انه نكرة على كل تقدير مسوغ اخر وهو كون النكرة موصوفا (قوله لتأخره عن الحال) متعلق بمحذوف اي وسوغ ذلك لتأخره

وارسلها العراك اي معتركة ومررت به وحده اي منفردا (من معرفة) اي يكون صاحب الحال معرفة نحو خرجت منفردا (وما وجب) اي كون صاحب الحال معرفة بل غلب ذلك وقد يجيئ صاحبها نكرة اذا تقدمت الحال عليه كقوله لعزة موحشا طلل قديم عفاها كل اسحم مستديم فموحشا حال من طلل وهو نكرة لتأخره عن الحال

عنها (قوله ولا انتقال) عطف على الضمير المستكن في وجب العائد على ما تقرر من قوله من معرفة كما مر وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بلا النافية كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا قال في الخلاصة

وان على ضمير رفع متصل   عطفت فافصل بالضمير المنفصل

او فاصل ما وبلا فصل يرد   في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

(قوله اي كونها) تفسير لمعنى الانتقال وقوله وصفا غير ثابت اي جائز الانفكاك عن صاحبها وقوله كراكب الاتري ان الركوب يفارق صاحبه (قوله اي كونها) تفسير لمرجع الضمير المستكن في غلب العائد على المذكور من الانتقال والاشتقاق على ما مر وانما غلب فيها الانتقال لانها من التحول وهو التنقل والاشتقاق لانها صفة في المعنى وهي مشتقة بيس (قوله وصفا ثابتا) اي لازم الوجود غير منفك عنها او عن صاحبها او عاملها عقلا او عادة او طبعا وان لم تكن دائمة لقائل (قوله اذا كانت مؤكدة) اي مثلا لان ذلك في ثلث مسائل الاولى كون عاملها مشعرا بتجدد صاحبها كمثال الاول الثانية ان تكون مؤكدة لعاملها كمثال الثاني او لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا او لمضمون جملة قبلها كزيد ابوك عطوفا الثالثة ان يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك مخ (قوله وقد تكون جامدة) اي ويكثر ذلك في اربع مسائل لظهور تأويلها بمشتق بلا تكلف الاولى ان تدل على سعر كما مثله بقوله بعته البر الثانية ان تدل على تفاعل كما مثله ببايعته فه الثالثة ان تدل على ترتيب كما مثله بتعلمت فه الرابعة ان تدل على تشبيه كما مثله بكر زيد فه ويقل في ست مسائل لعدم ظهور تأويلها الا بتكلف وهي كونها موصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا وكونها دالة على عدد كمثال الاول فكان سعرفنا القسمين او على طور كهذا بسرا اطيب منه رطبا او نوعا لصاحبها كهذا مالك ذهبا او فرعا له نحو وتنحتون من الجبال بيوتا او اصلا له نحو أأسجد لمن خلقت طينا فهذه لا تؤول اصلا لما فيها من التكلف والخفاء بخلاف الاربع الاول وقال في شرح الكافية يجب تأويل الجميع اي متصفا بصفات البشر ومعدودا ومطورا بطور البسر والرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا وفيه تكلف مخ (قوله صفات ربه) اي وقت ميعاد ربه موسى (قوله قفيزا بدرهم) اي قفيزا حال جامدة

(ولا انتقال) اي كونها وصفا غير ثابت كراكب (والاشتقاق) اي كونها مشتقة من فعل (بل غلب) اي كونها منتقلة ومشتقة وقد تكون وصفا ثابتا اذا كانت مؤكدة نحو خلق الانسان ضعيفا ويوم ابعث حيا وقد تكون جامدة نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة وبعت البر قفيزا بدرهم وبايعته يدا بيد

وهي في معنى المشتق اذ المعني بعت البر سعر كل قفيز منه بدرهم بفتح العين ورفع كل ان جعل قفيز لبيانا للامر المفعول وهو البر وبكسرها ونصب كل ان جعل حالا من الفاعل وبدرهم صفة لقفيز اي كائنا بدرهم والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته وكذا ابيعه الدار يدا بيد اي يدا مني كائنة مع يده منه ويعلم من سكوته عن تأويل مثال الشعر انه ليس من القسم الاول كما في التوضيح لكن فيه ان تأويله ظاهر بلا تكلف فالاولى ما تم افاده م خ (قوله اي متناجزا) اي متناجزة بكسر الجيم اي مقابضة (قوله بابا بابا) اي مرتبا وضابطا الترتيب ان يذكر المجموع اولا ثم تفصل بعضه مكررا والمختار ان كلا منهما نصب على الحال وان كانت هي مجموعهما لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب يجعل في اجزائه وقيل الثاني صفة بتقدير مضاف اي بابا مغارقا بابا وقيل بعطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقيل ثم يعطفه بثم م خ (قوله اي كرسيا مثل كراسة) الاولى بل الصواب حذف كر الثاني تأمل والله سبحانه وتعالى اعلم

التمييز

هو لغة تخليص شيء من شيء وتفريق بين متشابهين اطلق على الاسم الآتي مجازا من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار حقيقة عرفية عليه فهو معناه في الاصطلاح والتمييز والتفسير والتبيين الفاظ مترادفة لغة واصطلاحا وكذا المميز والمفسر والمبين فله اسماء ستة (قوله على التمييز) اي على الكون تمييزا في الاصطلاح (قوله ما) موصول او موصوف مفعول انصب والجملة بعده صلة او صفة ولا يتعين الثاني وان يوهمه تفسير الشارح (قوله اي كل اسم) اي صريح جامد لان التمييز لا يكون جملة اصلا ولا يكون مشتقا في الغالب بخلاف الحال فان قلت الحد وارد على الماهية فتنافيه كل التي للافراد قلت لا ضرر في التعريف كونه ضابطا وليس حدا حقيقيا و نقدم في باب الاعراب جواب آخر (قوله تضمنا معنى من) ليس المراد انها مقدرة في الكلام اذ لا يصلح لتقديرها بل انه مفيد لمعناها وهو بيان جنس ما قبله والف تضمنا للاطلاق والمراد بمعنى من معانيها المشهورة لما كالابتداء والتبعيض والاستغراق فخرج به الحال لان الظرفية لم تشتهر فيها (قوله الذي) صفة لمن خرج به اسم لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل قائم فانه بمعنى من الاستغراقية وكذا ذنبا من نحو استغفر الله ذنبا اي من ذنب فانه

اي متناجزا وتعلمت الحساب بابا بابا

كرزيد اسدا اي كرمثل كراسه

* التمييز *

انصب على التمييز ما تضمنا

معنى من الذي اتى مبينا

(انصب) فعل امر (على التمييز ما) اي كل اسم نكرة فضلة (تضمنا معنى من الذي اتى مبينا) اي تضمن معنى من التي تأتي للبيان

بمعنى من الابتدائية (قوله نكرة) حال من ما كما اشار اليه الشارح او بدل منه كما هو
هو الظاهر خرج به المعرفة المتضمنة معنى من في نحو حسن وجهه بالنصب فانه مشبه
بالمفعول به لا تمييز عند البصريين ولا يرد طبت النفس لان ال فيه زائدة من زيادة (قوله
رافعة للابهام) صفة نكرة فيما يظهر (قوله عن جملة) اشار بذلك الى ان التمييز نوعان
المبين اجمال نسبة والمبين اجمال ذوات فالاول المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل
او مفعول او غيرهما كما سيأتي بناء على التحقيق الذي قال ابن الحاجب من ان التمييز انما
يفسر الذات وان مطلقا وغاية الامر انها مقدرة في تمييز النسبة اذ لا ابهام في تعلق الطيب
بزيد مثلا الذي هو النسبة بل في متعلقها المنسوب اليها الطيب فيحتمل كونه دارا او
علما مثلا فالتمييز في الحقيقة لامر مقدر يتعلق بزيد كما سيأتي في الشرح وانما سمي تمييز
نسبة نظرا للظاهر افاده مخ والثاني على اربعة انواع ستأتي وانما قدم النسبة على المفرد
مع ان المفرد مقدم على المركب لاجل ما يتعرض له في تقسيم المفرد بتمامه بنوعيه (قوله عن
جملة) متعلق برافعة اي رافعة الابهام عن جهة نسبة في جملة وقيد ان النسبة المميزة لا يلزم
كونها في جملة بل تكون في غيرها مما ضاهاها كالوصف كزيد طيب نفسا والمضاف كاعجبني
طيب زيد نفسا الا ان يقال المراد بالجملة ما فيه نسبة شيء الى شيء ولو ايقاعية كما
في نحو فجرنا الارض عيونا شيبنا (قوله نسبة طاب) اي الطيب من طاب (قوله
مجملة) اي مبهمة (قوله تحتمل وجوها) اي جهات لا يدرى ايها المراد تعلقه به من
جهة نفسه او من جهة علمه او من جهة داره او غير ذلك وكذلك نسبة الاشتعال للرأس
تحتمل من جهة وقوده بالنار او من جهة بياض شعره او غير ذلك وكذلك جهة نسبة التفجير
الى الارض تحتمل الابار او عيونا او غيرهما لكن ايقاع في الباقي افاده العدوي (قوله
واشتعل الرأس شيبا) انما تعدد الامثلة هنا وفيما سيأتي اشارة الى ان تمييز
النسبة ثلاثة اقسام احدها ان يكون محولا عن الفاعل كمثالي الشرح ومثال
المتن والآية الاولى هنا والاصل طاب نفس زيد ونفسي واشتعل شيب الرأس
وتصبب عرق الفرس فحول الاسناد فيهما عن المضاف الى المضاف اليه فارتفع زيد و
وجيء بياء المتكلم بتاء والرأس والفرس ثم جيء بذلك المضاف فضلة وتمييزا لبيان
الاجمال الذي حصل في النسبة وفائدة التحويل المذكور حصول الابهام ثم البيان

نكرة رافعة الابهام
عن جملة او مفرد تمام

(نكرة) اي حال كونه
ذلك الاسم نكرة
(رافعة الابهام عن
جملة) كطاب زيد
نفسا فنسبة طاب
الى زيد مجملة تحتمل
وجوها ونفسا مبينة
للاجمالها وكذا

قوله الى امرين) وجه الاشارة الى الامر الثاني هو الوجه في ذكر قيد التمام بنون فـ اهـ مؤلف

ثانيا ليتمكن في النفس اشد تمكن ولكن ايقال في الباقي الثاني ان يكون محولا عن المفعول كالاية فيما سياتي الثالث ان يكون محولا عن غيرهما كالاية الاخيرة هنا والاصل اثاثهم ورؤيهم احسن فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع فانفصل وما هو احسن فرغيرهم تمرجيء بالمحذوف تمييزا وبقي قسم رابع وهو ان يكون غير محول كقول العرب لله دره فارسا (قوله واشتعل الرأس شيبا) قد شبه سريان الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الحطب بجامع العموم او البياض او استعقاب الفناء في كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلأ او شبه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل تخييل والجامع ما مر (قوله وتفصيب) اي سال وانسكب (قوله وهم) اي القرون الماضية والواو ليست من الاية بل العطف الشاهد على الشاهد (قوله احسن) اي من هؤلاء واثاثا بفتح الهمزة اي مالا ومتاعا وفي المختار الاثاث متاع البيت قال الفراء لا واحد له وقال ابو زيد الاثاث المال اجمع الابل والغنم والعبيد والمتاع الواحدة اثاثة اهـ ورئيا بكسر الراء اي منظرا من الرؤية اي فكما اهلكناهم نهلك هؤلاء (قوله او مفرد) عطف على جملة اي رافعا للابهام عن اسم مفرد اي عن ذاته لا متعلقه بخلاف الحال (قوله تمام) اي تام او ذي تمام اشار بقوله تمام بنونه الى امرين احدهما ان المنصوب على تمييز المفرد على انواع احدها ما وقع بعد ما تم بنون اي نون الجمع او نون التثنية او بما نزل منزلتها فيشمل ما وقع بعد الاعداد من عشرين الى تسعين ومن اثني عشر واثنتي عشرة وما وقع بعد تثنيات المقادير كشبرين ارضا وقفيزين برا ومنوين عسلا وما وقع بعد تثنيات ما اشبهها كراحتين سحابا ونحيين سمنا وذراعين نيرا وشبرا وما وقع بعد تثنية فرع التمييز كخاتمين حديدا الثاني ما وقع بعد ما تم بتنوين او ما نزل منزلتها فيشمل كل ما وقع بعد الاعداد من احد عشر الى تسعة عشر الا اثني عشر واثنتي عشرة وما وقع بعد مفردات المقادير او جموعها وما وقع بعد مفرد ان شبهها او جموعها وما وقع بعد مفرد فرع التمييز وجمعه الثالث ما وقع بعد ما تم بالاضافة لغير التمييز من المقدار وشبهها كملء الارض ذهبا ومل مغد ارقفيز برا ومقدار منى عسلا وكموضع راحة سحابا وقدر نحي سمنا ومثقال ذرة خيرا فعلم بما ذكر ان الاسم المبهم اربعة انواع العدد

واشتعل الرأس شيبا
وتصبب الفرس عرقا
وهم احسن اثاثا ورئيا
(او مفرد تمام) اي تام
بنون او تنوين او اضافة
كطيب نفسا وسنا سلالة
(بنون) مثل له
عشرون درهما
ومنوان عسلا (او
تنوين) مثل له
رطل زيتا (او
اضافة) مثله

والمقدار وهو اما مساحي او كيلي او وزني وما يشبه المقدار في ذلك وما كان فرعا للتمييز والامر الثاني ان الناصب لتمييز المفرد هو الاسم المفرد المبهم مع جموده لشبهه اسم الفاعل في وجود ما به تمام الاسم وهو التنوين بل وفي الاسمية وطلب المعمول في المعنى ايضا واما ناصب تمييز النسبة فهو المسند من فعل وشبهه (**قوله** له ملأ الارض ذهبا) هذا اشبه المساحي فان ملأ الارض لم يوضع للتقدير بل هو دال على المماثلة من غير ضبط بحجة (**قوله** فطاب والتاءة) صريح في ان المبهم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كما مر عن ابن الحاجب فالتقسيم المار انما هو بحسب الظاهر افاده مخ (**قوله** المستقر) اي الثابت وعن الذات متعلق بارتفع (**قوله** فيهما) اي بين طاب والتاء (**قوله** اول ما يخرج ه) وفي المختار السلاف ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمي الخمر سلافا وسلافة كل شيء عصرته اوله اهو والله سبحانه وتعالى اعلم

حروف الجر

الحرف لغة الطرف والشفير والحد وواحد حروف التهجي ومن الجبل اعلاه المحدد والناقة الضامرة او المهزولة او العظيمة ومسيل الماء وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل قاموس والمراد هنا ما سيأتي من الالفاظ المخصوصة وسميت بذلك لانها تعمل الجر او يراد المراد بالجر الاعراب المخصوص كما قيل حروف النصب وحروف الجزم لذلك او لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها فيكون الجر على معناه المصدري ولا يرد خلا وعدا وحاشا من حيث انها للاخراج لا للتوصيل لان المراد انها تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت او نفي (**قوله** اي هذا بابه) نبه على ذلك مع ان سائر التراجم كذلك للاشارة الى انه لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات شرع في ذكر المجرورات وهي قسمان مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة وبدأ بالاول لانه الاصل لان الحرف بقدر من المضاف لا العكس بدليل اقحامهم اللام ولان عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس يس (**قوله** عشرون حرفا) كذا في بعض النسخ وفي اخرى تسعة عشر حرفا بالنسبة الى ما ذكر هنا واما بالنسبة الى الواقع فاكثر من عشرين لانه اسقط منها كي في ما الاستفهامية وان وما المصدريتين وصلتيهما ولولا في المضمر وها التنبيه وهمزة الاستفهام في القسم اذا جعلنا عوضا عن

له ملأ الارض ذهبا (كطبت نفسا) مثال الجملة فطاب والتاء لا ابهام فيهما وانما نشأ الابهام من نسبة الطيب الى شيء يحتمل ان يكون علما او نارا او بابا او غيرها فاذا فسر ارتفع الابهام المستقر عن الذات المقدرة فيهما وكذا فجرنا الارض عيونا اي فجرنا عيون الارض وزيد اكثر علما اي علم زيد اكثر (وما سلافة) مثال المفرد والسلافة اول ما يخرج من الزبيب اذا نقع في الماء

حروف الجر

حروف جر من الي في عن على
مذ منذ اللام حتى عدا حاشا خلا

(حروف جر) عشرون حرفا

بائن وايمن وم مثلثة فيه ايضا ولات في الزمان وبله بمعني من لغرابة الجر بهن وكان حليه
ان لا يذكر لعل ومتي لدن لكي ايضا (قوله منه) الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ
قبل الاخبار وبدأ بمن لانها ام حروف الجر لانها اقويها ولذلك دخلت علي ما لم يدخل
عليه غيرها كمن عندك ولان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها ولها عشرة معان
ابتداء المسافة في المكان كثيرا وفي الزمان قليلا والتبعيض وبيان الجنس والتوكيد
اذا كانت زائدة بعد نفي او شبهه في نكرة والبدل والظرفية والتعليل والتجاوز
والاستعانة والاستعلاء (قوله الي) لها ثمانية معان انتهاء المسافة مطلقا
والمصاحبة وتبيين فاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا ومعني اللام الانتها
والظرفية وموافقة من وموافقة عند والتوكيد اذا كانت زائدة (قوله في)
لها عشرة معان الظرفية حقيقة بان كان للظرف احتواء وللمظروف تحيز فان فقد
احدهما فمجازية ومنه الزمانية والسببية والمصاحبة والاستعلاء
والمقايسة ومعني الي ومعني من تبعيضية او ابتدائية ومعني الباء
التعويض والتوكيد وهما الزائدة (قوله عن) لها ايضا عشرة معان المجاوزة
ومعني بعد والاستعلاء والتعليل والظرفية ومعني من ومعني الباء
والاستعانة والبدل والزيادة (قوله علي) لها ايضا عشرة معان
الاستعلاء حقيقة ومجازا والظرفية والمجاوزة والتعليل والمصاحبة
ومعني من ومعني الباء والزيادة للتعويض من نحو وقت والزيادة لغير
تعويض والاستدراك (قوله منذ مذ) هما بمعني من الابتدائية ان كان
المجرور ماضيا معرفة كالمثال الثاني فان كان نكرة فبمعني من والي كالمثال
الاول اي من ابتداء يومين الي انتهائهما ولا تكون النكرة الا معدودة لفظا
كالمثال الاول ايضا او معني كمذ شهر لانهما لا يجران الا الزمان المعين ماضيا
او حالا لا مستقبلا لكنه غير متصرف فلا غير كمذ سحر تريد به معينا فان كان
حاضرا فبمعني في نحو ما رأيته مذ يومنا اي في يومنا قال في الخلاصة

وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معني في استبن

وشرط عاملهما كونه ماضيا منفيا او مثبتا متطاولا (قوله اللام) لها احد

(من) نحو من شر
ما خلق (الي) نحو
الي الله مرجعكم
(في) نحو في
من الناس
(عن علي منذ
مذ) نحو ما رأيته
منذ يومين او
مذ يوم الجمعة
(اللام

والمراد بالمكان ما عدا الزمان فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا كما في مثال الشارح اهـ مؤلف

قوله (مذ ومنذ) تقدم الكلام على حرفيتهما اذا كانا جارين واما اسميتهما فاذا ارتفع ما بعدهما على انهما مبتدءان والخبر بعدهما او بمعنى الابتداء اذا كان الزمان ماضيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي ابتداء عدم الرؤية يوم الجمعة او بمعنى الامد اذا كان حاضرا او معدودا نحو ما رأيته مذ يومنا او يومان اي امد انقطاع الرؤية يومنا او يومان وكذا اذا وردا ظرفين مضافين الى الجملة الفعلية بكثرة والاسمية بقلة وقوله (وعن) اي يكون اسما بمعنى الجانب اذا دخلت عليها من لان حروف الجر مختصة بالاسماء وقوله (الى) اي يكون اسما بمعنى النعمة والمنتهى وقوله (على) اي يكون اسما بمعنى فوق اذا دخلت عليها من كما مر وفعلا نحو ان فرعون علا في الارض وقوله (ومن) اي يكون اسما بمعنى البعض على قول وفعل امر من مان يمين وقوله (في) اي يكون اسما من الاسماء الستة وفعل امر مؤنث من وفى يفي امر مؤنث

وعشرون معنى الانتهاء والغاية والملك اذا وقعت بين ذاتين ومدخولها يملك نحو المال لزيد وشبه الملك وهو الاستحقاق اذا وقعت بين معنى وذات نحو الحمد لله والاختصاص اذا وقعت بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجل للفرس او وضعا من مدخولها لا يملك نحو انت لي وانا لك والتعدية والتعليل والزيادة لمجرد التوكيد او لتقوية عامل ضعف بالتأخير او بكونه فرعا والتمليك وشبهه والنسب والقسم والتعجب والتعجب المجرد والصيرورة والتبليغ والتبيين كما في الى والاستعلاء ومعنى بعد ومعنى عند ومعنى في ومعنى من ومعنى عن ومعنى مع (**قوله** عدا حاشا خلا) هذه للاستثناء كما مر في بابه (**قوله** ان قدرت هذه الثلاثة) اعلم انه تنقسم الالفاظ المذكورة بالنظر الى حقيقتها الى اربعة اقسام ما يكون حرفا وفعلا هذه الثلاثة وما يكون حرفا واسما مذ ومنذ وعن والى والكاف وما يكون اسما وفعلا وحرفا على ومن وفي وما لا يكون الا حرفا البواقي و بالنظر الى اعمالها في الظاهر الى سبعة اقسام ما لا تجر الا الاسم الظاهر منه ومنذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء ولعل ومتى وما لا تجر من الاسماء الظاهرة الا اسماء الزمان مذ ومنذ كما مر وما لا تجر منها الا الاخر او متصلا به حتى وما لا تجر منها الا القسم الواو والتاء كما يأتي في المتن وما لا تجر من القسم الا لفظ الجلالة التاء او رب مضافا للكعبة او ياء المتكلم التاء وما لا يجر الا منكرا رب كما يأتي في المتن ايضا وما يجر مطلقا البواقي فان قلت كان عليه ان يقدم ما لا يختص لانه اصل حروف الجر ثم ما يختص بنوعين لانه اقرب الى الاصل ثم ما يختص بنوع لانه اقرب اليه ثم يختص بفرد قلت انما ذكر التاء الى جانب الواو لانها شريكتها في القسم فتأخيرها تقطع النظير عن نظيره ولما اراد ذكر شيء من احكام رب اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر احكامها فاصلا بين هذه الحروف وانظر ما وجه تقديم مذ ومنذ على الكاف وتأخير الباء عليها ولعله لضيق النظم وبالنظر الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد الباء واللام والكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين مذ وعن وفي ومن ورب وما وضع على ثلاثة احرف الى وعلى وعدا وخلا ومتى ومنذ

قوله (عدا حاشا خلا) اي ان قدرت هذه الثلاثة حروفا خفضن فان قدرتها افعالا نصبن